سينا للنشر

الإسلام السياسي ورأس المال الهارب

السودان نموذجاً

د. خديجة صفوت





الإسلام السياسي
ورأس المال الهارب

الكتاب : الإســلام السـياسى
والرأســمال الهــارب
الكاتب : خـــديجة صــفوت
الطـــبعة الأولـــــى ١٩٩٤

الناشـــــر : ســـينا للنشــر
المدير المسؤول : راويــة عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى -
القاهرة - جمهورية مصر العربية -
تليفــون / فاكـس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٢٠٢٠٢

الغـــــلاف : عمـــاد حلـــيم
الاخراج الداخلي : إينـــاس حســني
الصــــــف : ســينا للنشــر

تأليف: د. خديجة صفوت

تحرير: مهدي مصطفى

الإسلام السياسي ورأس المال الهارب

السودان نموذجاً





سينا للنشر

إهداء

إلى ذكرى والدي

محمد صفوت

بما أملك من العرفان وأكثر.

تمهيد

هذا الكتاب يوظف التناول متعدد المداخل؛ فى محاولة فهم وتحليل الواقع السودانى فى فترة شديدة الدينامية من تاريخ هذا الواقع السياسى، الاقتصادى والاجتماعى، وهى فترة قريبة الشبه – مع ذلك – بالماضى البعيد والقريب، لهذا التاريخ، باتصاله واستمراره للتاريخ المعاصر للواقع المحلى والإقليمى فى إطارهما الكونى، تلك المداخل التى تفرضها عدة رؤى :

أولا: إن التناول العلمى أحادى المدخل أصبح إحبولةً لا ينبغى السكوت عن الوقوع فيها فى الوقت الحاضر بالذات، حيث كانت الدراسات قد حُشرتْ عمداً فى أيديولوجية جافة، متخشبة العنق والأطراف، تعبّر عن الحصافة واللياقة الأيديولوجية الأكاديمية العلمية المرفّهة، أكثر مما تعبّر عن الواقع فى تعددية أبعاده، وجوانبه، فتفسره – أو تحاول أن تفسره بقدر الإمكان – مع قبول احتمالات مخاطر الخطأ فى مقابل الصواب، المتنازل عن الحقيقة، لحساب النص ودوجماتية النظر تحت الأقدام، أو ما هو ليس أبعد من الأنف، حتى إن زمانًا كان قد مر على الدراسات الاجتماعية فى العالمين الثالث والرابع اللذين يشملان العالم العربى، وقد كنا نكرّس فيه الدوجما الأكاديمية الأيديولوجية، وندافع عنها كما يدافع المرء عن الملكية الخاصة، ونعيد إنتاجها مرارًا بقليل من المبادرة أو الإبداع، مع إننا لم ننتجها أصلا.

ثانيا : إن تعددية المداخل تسمح بالنظر للواقع فى إطاره الذى به – وحده – يمكن تحليل، وتفسير هذا الواقع. لأن تفسير الأحداث تفسيرًا معزولا لم يؤدِ فى الماضى إلا إلى الالتباس فى أحسن الأحوال، وإلى نتائج خاطئة فى أسوأها.

ثالثا: على الرغم من تعددية المداخل قد تبقى بعض من نتائج البحث فرضيات قابلة للدراسة مرة أخرى، وليس ثمت ما يعيب التحليل أن يطرح أسئلةً أكثر مما يجيب على أسئلة، والعلم يثريه التساؤل ما دامت الغاية هى محاولة فهم الواقع، بكل ما هو ممكن، ومتيسر

مـن وسائل العلم داخل إطروحات العلوم الاجتماعية فى دراسة المجتمع، وليست إثبات *الفهم* الأيديولوجى الأكاديمى دقيق التخصص المحشور فى قميص جبرى، فالتخصص الضيق الآخذ بخناق الواقع، يُعدُّ تعسفًا يشوّه فهم ومعرفة هذا الواقع.

رابعاً : إن تعددية المداخل تستلزم مادة ومعلومات، أكثر وأوسع وأشمل من الأحادية، ومن ثم فإن التعددية هى أكثر صعوبةً بكثير وأشد تحدياً للباحث. فإننا لا نلتقى لنتحدث إلى أنفسنا وحسب، ولكننا موكداً نطمح إلى إثراء الواقع الأيديولوجى الأكاديمى وتجديده، إذ تبقى نصب العين غـاية عنيدة تستوجب *مـوضـوعية التاريـخ*، وليس *التفاؤل التاريخى السـاذج*... وإلا كنا كمن يتحدث دون أن يقول شيئًا.

من هنا تستعرض هذه المساهمة - فى محاولة فهم ومقارنة - جوانب متعددة لمسار الإسلام السياسى فى السودان، فى إطار المراكمة المكونة (*)، موظفةً مفاهيم رئيسية مجردة، وأخرى إجرائية، وطرح أسئلة فى الوقت نفسه دون الإصرار على لَىِّ عنق الواقع، ليستجيب إكراها لمنطق بعينه، وكأن التغيير الجدلى هو حصاد مجرد مرور السنين فقط، أو كأنه يحدث فى *الزمان* وحده.

إن مسار الحركة الوطنية فى السودان الآن لا يمكن فهمه، إلا بإدراك عميق لجدلية التطور فى إطار التغيّرات الحآلة فى الإنتاج الكونى الرأسمالى، وإعادة إنتاجه لنفسه، بواسطة ميكانزمات تشمل الأطراف والمراكز، منعكسة على أهم الظواهر الاجتماعية فى عملية الإنتاج الكونى. إن الدولة وتبادل الاعتماد الكونى وإدارته المتبادلة عن طريق السلطة (القوة العسكرية الكونية - الدبلوماسية) من أجل التجنيد الجماعى، متعدد الجنسيات للعمل وللفعل الاجتماعى والتحالفات الاجتماعية. يتراوحان فيما بينهما - من حيث الأهمية - روتينياً بصورة عنيفة أحيانًا، لكل من الشروط الموضوعية والشروط الذاتية، واحدة على حساب الأخرى.

وحتى تتباين اللغة المستخدمة فى هذا التحليل عن غيرها بوضوح، فى أهم مفرداتها، من المفيد أن نؤكد عـلى أن المصطلحات الواردة فـى هـذه الدراسة هـى مصطلحات إجرائية Operational تتجاوز المفردات المجردة المطلقة منذ البدء. وما أن يتم - بدايةً - الحصول على المفردات والمصطلحات الإجرائية حتى يصبح القول وارداً بأن الظواهر موضوع الدراسة هى ظواهر دينامية متغيرة باستمرار، مثلها مثل الواقع الذى تدل عليه، وتخصه فى الزمان والمكان المحددين تاريخياً.

ومن المفيد أيضًا أن ننبّه على أن الفرضية أو الفرضيات الرئيسية للدراسة لا تصدر عن نظريات التنمية التابعة أو نظريات التبعية Dependency Theories خاصة، بل تحاول أن تترك هذه النظريات، لأطروحات التنمية الرأسمالية لرأس المال الخاص جانبًا. إذ أنه بنشوء رأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات فى تحوله، أو فى مرحلة نضوجه الأكثر تميزًا قبل الحرب العالمية الثانية، فإنه قد أصبح متفردًا ومتميزًا عن رأس المال الخاص على نحو متعاظم كمرحلة من مراحل تطور رأس المال.

من هنا يصبح الاعتماد الاقتصادى المتروبوليتانى وامتداداته - فى مقياس مدرّجٍ جغرافيًا، اقتصاديًا، سياسيًا، وجيوبوليتيكيًا - أكثر تركيبًا فى تبادل التعامد. غير أن هذه الدراسة تفترض - على ضوء قياسات الربح وتوازنات السوق ومعدلات التراكم - أن رأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات، أشد اعتمادًا فى معادلة الاعتماد المتبادل على المراكمة، و التراكم المالى (غير الإنتاجى/ الريعى)، وأقصى الفائدة على القروض، والمعاملات المصرفية، ويتم ذلك فى شكل تصديرٍ لرأس مال خالص Net cpital من امتدادات الهوامش من ناحية، ومن ناحية أخرى يأتى أقصى الربح على الإنتاج الرأسمالى عابر الحدود متعدد الجنسيات من فائض العمل الرخيص إلى جيوب أو مناطق التجارة الحرة، أو مناطق الصناعات التحويلية الحرة من خلال عمليات الإنتاج المجزأ / القطعى أو التحويلى.

وفيما كان الاستلاب الرأسمالى الخاص قد عزز وعمق أنماطًا تقليدية سابقة للإنتاج وسابقة على الرأسمالية فحنّطها وأوقف نموها، إذ أبقى عليها أو شوّهها، فإن نمط الإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات، عابر الحدود يخلق - سريعًا - شروطًا للإنتاج وإعادة الإنتاج، مؤسّسة على أقصى الربح والمراكمة الذاتية ، أى التى تعود إليه مرة أخرى، ومعبرًا عنها فى إعادة واستهلاك فارقين، بصورة غير مسبوقة. ولقد أدى ذلك بأنماط الإنتاج السابقة على رأس المال فى العالم الثالث - المُسْتوعَبة بلا فكاك فى روتين المراكمة العنيفة - إلى تراجع وتردٍّ اجتماعى اقتصادى بلغ أوجه فى الثمانينيات حتى إن مجتمعات الكفاف ما انفكت أن انحدرت إلى اقتصاد العصور الحجرية، مما يلاحظ فى كل مكان (١) ويلاحظ هذا الروتين أكثر ما يلاحظ فى :

١- تزايد الحصار الواقع على رأس المال الوطنى الخاص، مما أدى إلى تحوّله إلى رهينةٍ أو إلى هروبه أو كلاهما فى شكل مالى؛ فى صورة أرصدة فى البنوك والمصارف الغربية. أى إلى مراكمة لرأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات، الخاضع بدوره لشروط

محدودة لمراكمة رأسمالية ذات أبعاد معينة، أى أن رأس المال الوطنى الخاص يصبح رافداً لرأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات، ومعززاً لإعادة إنتاجه، غير المكترث بإعادة التوزيع محلياً بل الناشط مرّةً أخرى فى إعادة إنتاج شروط الإدماج القهرى بالاقتصاد الوطنى بالاقتصاد الكونى عن طريق السوق العالمى والإنتاج من أجل التصدير، على حساب الإنتاج من أجل السوق المحلى، وإعادة التوزيع والاستهلاك.

٢- الاستلاب العنيف لفائض العمل الرخيص على حساب المراكمة المحلية، وعلى حساب إعادة التوزيع المحلى.

٣- تلعب الدولة اليوم دور المقاول بالوكالة أو نيابة عن الاستثمارات والأعمال الأجنبية الكونية (٢) فى التجنيد الجماعى للعمل فى السوق من خلال دورها التدخلى الجديد ذى الطابع التراجعى / التقليدى. لذلك ينبغى الانتباه إلى التحولات الحالّة فى مفهوم ودور الدولة.

إن الإدماج القهرى للاقتصاد الوطنى بالاقتصاد الكونى يؤدّى بدوره إلى ضعف أو القضاء على شروط القرار المستقل للدولة، ومن هنا يتضح الميل المتزايد للدولة نحو التقليدية، والتدخلية الأصولية. لأن هناك منوالاً متشابهاً ونمطياً لحركات اليمين فى كل مكان ولدولة اليمين الجديدة، أو دولة دعه يعمل دعه يمر، التى تصدر عن مفاهيم مثل اقتصاد الباب المفتوح، الاقتصاد الحر، السوق الحر، مما كان قد ازدهر خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات على نحو خاص.

٤- يتضح ضمور دور الدولة فيما يتضح أيضاً فى تقلص الفارق بين الأحزاب الكبرى، وفى ضمور الساحة الحزبية السياسية وصولاً إلى وجود حزبين «كبيرين» وحسب، ويتواكب ذلك مع تقارب متزايد بين برامج الحزبين الأساسيين حتى أن الأمر يبدو وكأن:

أ - لا فرق بين جزب اليمين الجديد وحزب اليسار التقليدى، مما يجعل زعم سقوط الأيديولوجية، والأحزاب، مؤسّساً على الأطروحات المفصلة بحول المجتمعات اللاطبقية.

ب - وجود الحزبين : حزب اليمين وحزب اليسار شبه زائد عن الحاجة، إذ يتلخص الأمر فى معظمه حول المجتمعات اللاطبقية فى محاولات خلق الشروط المواتية للمراكمة الرأسمالية عابرة الحدود متعددة الجنسيات من خلال الاستثمارات الأجنبية على حساب العمل.

وتكاد تنتفى شروط المراكمة الداخلية مع تقلص رأس المال الوطنى، والتنمية المحلية

بدرجات متفاوتة فى الزمان والمكان، ويتم إضعاف العملية الديمقراطية بشقّيها الاقتصادى - إعادة التوزيع والاستهلاك -، والسياسى - التنظيمات الشعبية والمطلبية - مما شهدته حقبتا السبعينيات والثمانينيات من ممارسة اليمين الجديد، بكسر عضلة النقابات العمالية خاصة، وشرنمة اليسار بصورة عامة من خلال الثورة العمالية المضادة والعسكرية الكونية.

إن دول اليمين الجديد دول أصولية بطبيعتها فى كل مكان، وإذ تقوم بدور الدولة التابعة فى خلق المناخ المناسب للأعمال والاستثمارات الأجنبية والمراكمة وإعادة إنتاج رأس المال عابر الحدود، تصبح الدولة متغيرًا تابعًا، تتناوب تبعيتها فى مقياس مدّرج من العالم الأول إلى العالم الرابع - الآخذ بالتشوه تباعًا - وإذ تدعى دول اليمين الجديد احتكار الحقيقة تؤسس تبريرها الوحيد على أطروحات مثيولوجية تصدر عن نصف الحقيقية فى أفضل تقدير، وتُؤسّس على الأكاذيب والأسطورة.

هوامـــــش

(*) اعتذر - باستحياء تاريخى واجب - إذ ينبغى القول بأن هذا الطرح لا يشمل معالجةً تذكر لقضية جنوب السودان، إنها قضية - إما أن تلقى ما هو أدنى من الإهمال، أو تحظى بتناول عديم الفائدة فى أفضل الأحوال من الدارسين الشماليين. إذ يصبح التحليل قاصرًا أو راكدًا على أطروحات فاتها الزمن والأحداث المتحركة بعنف. فيما تجد الدولة السودانية فى مسألة الجنوب آلية تستخدمها براجماتيًا وانتهازيًا كقضية انصرافية ناجزة، على طريقة الدولة عامة، وفى كل مكان وعلى عهد الدولة السودانية خاصة، فى فترات الإفلاس العقائدى والسياسى والاقتصادى تصبح قضية جنوب السودان علبة أكسجين أو رئة صناعية للاختناقات المتلاحقة للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تصبح مسألة الجنوب والحرب الأهلية الدائرة منذ سنوات الاستقلال - بتقطع - ومنذ تسعة أعـوام - باستمرار - جـرحًا نازفًا بـدم ومـوارد تنمية الشمال والجنوب معًا، مما ترجع إليه الأنيميا الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الذاهبة بعافية البلاد.

(١) انظر اليمين الجديد والمشروع الاشتراكى «تحت الطبع» K. Safwat ص . ١٩.

(٢) Safwat 1990 . 1991.

مقدمة

أحداث الزمن الضائع (*)

فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ قامت بعض فئات من الضباط بانقلاب على الحكومة الديمقراطية فى السودان؛ رغم ميثاق الانتفاضة الذى ينادى بحماية الديمقراطية، ويشجب الانقلابات العسكرية، ويحمل - ضمن توقيعات القوى السياسية السودانية - توقيع القوات المسلحة السودانية.

كانت الحكومة الديمقراطية تمر بأزمة اقتصادية وسياسية، واكبتها احتجاجات وإضرابات عامة، منذ نهاية عام ١٩٨٨، مما جعل العملية الديمقراطية تتعسر كثيراً فى تخبّط الحكومة عبر تشكيلات، وإعادة تشكيلات وزارية، وإقالة حكومة وعودة أخرى.

وقد كان تعسرُ الحكم الديمقراطى حصيلة جملة عوامل، منها الخارجى، ومنها ما جلبته الحكومة على نفسها. فمن الخارج كان الحصار الاقتصادى الذى وظفته وكالات العون الدولية، والاستثمارات الأجنبية «الغربية» قد أتى على فرص التوازن التجارى، فانخفض ميزان مدفوعات السودان على حساب المواد الغذائية لحساب الكماليات. كما فاقمت أزمة الحرب الديون الخارجية من ناحية، لعبت بلدان مجاورة دوراً بارزاً فى مضاعفة أزمة الحكم، بإعلان العداء الواضح للحكومة وبالمناورات حول اتفاقيات معينة، تخص توزيع الموارد الإقليمية «الماء» من ناحية أخرى.

أما داخلياً فلم ترتدع حكومة السيد الصادق من مغبة ما يشبه الفراغ الدستورى وغياب الحكومة إبان الفترات المتلاحقة لسقوط الحكومات الصادقية على التجربة الديمقراطية، حيث كانت السلطة ملقاة على عرض الطريق، والحكومة غافلة عن الخطر المحدق بالديمقراطية، بتصور استحالة انقلاب عسكرى، وليس هذا إلا للاعتقاد الخاطئ الشائع بأن القوات المسلحة السودانية جسم متجانس يتحرك كوحدة بسبب الضبط والربط العسكرى فى حين أن الجيش كان قد سُيِّس - منذ إنشائه.

إن الإسطورة الدارجة من أن الجيوش ينبغى لها ألا تكون غير مسيّسة، هى واحدة من أحابيل الحسابات الخاطئة، فى سياسات العالم الثالث «والرابع»، وظل هذا التصوّر، حتى بعد كل تلك الانقلابات العسكرية منذ الخمسينيات، وكأن الجيوش ظاهرة خارج الخارطة السياسية المحلية، وفى تضاد كامل معها. ذلك أن الحكومات العسكرية كانت دائمًا تحل الأحزاب السياسية، وتظهر العداء «الظاهرى» لجماعة السلطة السابقة عليها، وأن كافة الانقلابات الناجحة والمجهضة والحكومات العسكرية لم تكن سوى تعبير عن توجيهات حزبية محلية وواجهة عسكرية لها منذ ثورة ١٩٢٤، وانقلاب ١٩٥٨ فور الاستقلال.

وإذا كان الحكم العسكرى الثانى يبدو وكأنه نقض لهذة الأطروحة، فإنه لم يحكم السودان يومًا بغير اتفاق مع جهة، أو حزب سياسى، وبالتضامن مع جماعة السلطة التقليدية، وإذا كان يبدُلها كما يبدّل المرء جلبابه. ولهذا السبب - وحده على الأقل - تبقى القوات المسلحة مسيّسة تمامًا، وذات انتماءات أيديولوجية متفرقة، حتى إذا بدا أن الفئات العليا للقوات المسلحة قد أخذت تنمّى لها خصائص طبقية أو أنها قد أصبحت طبقة قائمة بذتها، نتيجة الامتيازات، وأشكال النشاطات الاقتصادية التى وافقت عليها أو تلك التى أخذت تمارسها بنشاط منظم منذ الثمانينيات «المجلس العسكرى الاقتصادى» أو لانتفاع بعض فئات منها من حالة الحرب المستمرة، واقتصاد الحرب ومراكز القوة التى توفرها الحرب (١).

إن الحرب الأهلية، وفشل الحكومة الديمقراطية فى الوصول إلى حل فيها، أى الحرب، مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل إضافة مهمة لأزمة الحكومة الديمقراطية اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. لقد خلقت هذه العوامل وغيرها شروطًا مسبقة للمغامرة العسكرية، والقضاء على التجربة الديمقراطية الفريدة فى السودان، مما يحرج جيرانًا للسودان ويزعج الغرب معًا. لذا لم يكن مستبعداً أو مستغربًا أن ينقلب الجيش على الحكومة الديمقراطية، إذ توفرتْ شروط أعظم بكثير مما توفرت لانقلابات عسكرية سابقة فى السودان. إن المستغرب هو أن يميل الانقلاب منذ أيامه الاولى، نحو الجبهة القومية الإسلامية، ثم يعلن الجمهورية الإسلامية، وكأن السودان خارج الزمان، وكأن أحداث العالم لاتمسه، أو لعله سوء تقدير أتى للسلطة فى السودان بحكومة إسلامية مصادفة، الأمر الذى يصعب على مَنْ يدرك تغلغل مصالح إقليمية معينة فى السودان، وانتشار عيون استخباراتها فى كل مكان، وقبل الاستقلال، أن يصدّق ما حدث. فإن مدى وعمر التغلغل العالمى - البنك الدولى، صندوق النقد الدولى، والاستخبارات المركزية الامريكية فى السودان - منذ منتصف السبعينيات - على

الأقل - كالنرع حديدية لإدارة تبادل الاعتماد الكونى، أو حتى قبلها منذ النقطة الرابعة ومشروع أيزنهاور لملء الفراغ، لا يعقل معه تصور حدوث انقلاب فى السودان دون علم أصحاب المصالح الخارجية فى السودان (**) .

إن هذه الدراسة تأخذ فى الحسبان كافة العوامل المحلية، والإقليمية، والدولية، التى تلعب أدوراً متشابكة ومتعامدة فى إحداث الأحداث مع واقع تبادل الاعتماد الكونى، الذى أجبر السودان - كغيره من خلال الديون الخارجية، والاستثمارات الخارجية لرأس المال عابر الحدود «الغربى والعربى» والسوق العالمى - على ممارسات بعينها، كما جاء إلى الدولة السودانية بفئات سلطة ملائمة لحسابات إدارة تبادل الاعتماد الكونى، أو ما يسمى **بالنظام الكونى الجديد**.

النظام الكونى الجديد وأشواق الماضى

إذ تتفاقم الأزمة الاقتصادية منذ الثمانينيات، وتأخذ الحلول المستحيلة، والمؤقتة المُسكّنة والعنيفة بخناق المجتمع الدولى بدرجات متفاوتة، من المراكز المتروبوليتانية وامتداداتها المباشرة إلى الامتدادات البعيدة، والنائية، يبحث الناس عن ملاذ من المشكلات الخانقة التى تأخذ بالتلابيب حتى الموت، أو من الافتقار حتى الهلاك، يلوذ الأفراد والجماعات والأقليات والأمم بكاملها - أحياناً وعبر التاريخ المكتوب بالتقاليد والثقافات المحلية، والأشواق الاثنية والقومية، فالماضى كانت فيه الانجازات الخاصة والعامة والمجتمعية ممكنة، وبسيطة، فالحنين إلى الماضى هو تعبير عن الضيق الآن أكثر من أى وقت مضى - وإحساساً بالفقد والانكسار غير المسبوق منذ سقوط الإمبراطوريات العظيمة فى منتصف القرن الماضى.

والإسلام فى تظاهراته الثقافية مثل غيرها من التعبيرات المجتمعية فى كل مكان، يوفر أوعية وقنوات تؤكد المواقف الفردية والجماعية الساخطة على الأزمة وعلى الفاعلين فيها، من الفئات السلطوية عابرة الحدود والفئات السلطوية المحلية معاً.

إن الثقافات المحلية إذ توفر آليات / ميكانيزمات الاستعصاء على التنويب الاقتصادى والثقافى الغربى/ الاستهلاكى الابتذالى/ متعدد الجنسيات، الأمريكى وغيره، تتخذ من تأكيد الهوية المحلية معبراً أو جسراً للاحتجاج الغاضب والثورة والاستعصاء على ما هو فوق الطاقة الاقتصادية والاجتماعية. وليس كل مَنْ يلوذ بالتظاهرات الدينية غير المسبوقة كمًا وكيفًا مسلمًا سياسيًا، وإلا افتقد كل منطق لتفسير انتشار ظاهرة الحجاب بين النساء بالصورة التى هى عليها الآن، ومشروع الإسلام السياسى لا يقدم للمرأة أى شىء يذكر.

إن ميكانزمات الاستعصاء على التنويب الاقتصادى والثقافى إذ تصدر عن المحلى والاثنى والقومى والثورات الثقافية والدينية وانتفاضات الخبز والشارع، إنما تطرح ضمنًا حوارًا ديمقراطيًا من أجل العدالة الاجتماعية، بإعادة توزيع عادلة وضد الظلم والفوارق الطبقية والاثنية وبين الرجل والمرأة، وتنزع على - أقل تقدير - إلى استرجاع شروط إعادة ترتيب المجتمع مجددًا بإعادته إلى ماكان عليه قبل «المحنة» أو «الكارثة» أو «الأزمة» وتطمح إلى وتعيد إنتاج الحلم الخاص والعام متمثلة الماضى، حيث كانت الانجازات المجتمعية تضمن الامتيازات والحقوق، وحيث شروط الحلم تستحيل فى الواقع الموضوعى الآن - مؤقتًا، - بتزايد إنتاج واستهلاك السلع اللامادية (الثقافية - الاثنية - القومية) بواسطة الجماعات المحرومة من المنتجين مع تناقص حصة هذه الجماعات من السلع المادية والفاقة العامة.

إن ثمت فرقًا بين النزوع نحو الماضى، والعادات والتقاليد، والثقافة والاثنية والقومية والمجتمعية المؤسسة على الحكمة الشعبية، للاستعصاء على الانكسار الخاص والعام، وهى عملية عاطفية نفسية يفرز كيماوياتها العقل الإنسانى، طلبًا للعافية النفسية والصفاء الذهنى عند درجة أعلى من الإدراك، والوعى الحقيقى، وبين أطروحات وممارسات العداء المنافق للغرب، والإعلان الرسمى غير الموضوعى عن مشاريع قومية ودينية لا تضمن ولا تعمل على ضمان إعادة توزيع عادلة ولا ترفع الظلم عن الأغلبية المحرومة المفتقرة التى تتناقص حصتها يوميًا من السلع المادية، والاستهلاك الضرورى، وهناك أيضًا فرق بين الأولويات الموضوعية والعصف بالجماعات والأفراد باسم برنامج قاصر متعسف التطلب فاقد الإحساس بالتاريخ وحركته. وإذ يركز الإسلام السياسى على حجاب المرأة، والعلاقة بين الجنسين يدين الرجل قبل المرأة، وإذ يدينهما معًا لا يُبقى على الكرامة الإنسانية، والاعتداد التلقائى بالذات فى طواعيتهما المشرفة للإنسان باختياره الواعى وبلا جبر، يذهب بمعنى الفعل والقول معًا. وإذ يحصر البرنامج فى الرصد والمصادرة تلتبس الأولويات أو يتم التعامى عنها قصداً بغاية شَغْل الناس عن أنفسهم بتوافه الأمور فى حياتهم.

إن النزوع نحو التقاليد والعادات والثقافة المحلية والاثنية والقومية والماضى كرد فعل شعبى على العنف الفكرى والاقتصادى والعسكرى للغرب ووكلائه شىء، وبرنامج الإسلام السياسى شىء آخر. ذلك أن الإسلام السياسى لا يمكن إعفاؤه - فى بعض تحققاته فى المنطقة - من انتهاز الشروط أو الإذعان للشروط التى وفرها الضغط الاقتصادى والعسكرى والسياسى والاجتماعى القادم من الغرب بوكالة حلفاء الغرب الإقلميين من الأنظمة الخليجية،

والسعودية تحديداً، عبر مكافحة خطر الثورات الشعبية باسم العداء للشيوعية. والذين مابرحوا أن قلبوا للإسلام السياسى ظهر المجن، لبوار سلعته مرة، بعد حرب الخليج الثانية، ولتجاوزاته المتزايدة والمحرجة مرة أخرى، لما يسمى بالنظام الكونى الجديد اللاحق لنهايات الحرب الباردة. وإذا كانت مصر / الدولة ظلت تراوح معلنة مرة سخطًا عنيفًا ومهددًا، ومرة متوددة تتاور على مكتسبات مرحلية، فإن مصر / الدولة كانت قد لعبت - ومنذ الأزل - دورًا نمطيًا فى الاحتواء والتطاول على الدولة السودانية.

وتقف حصة مصر من مياه النيل ككعب أخيل على مر السنين. فمصر لها معيار؛ لقدرتها على التفاوض فوق أرض متكافئة. فعبر سنين الاتفاقية يتضح أن مصر/ الدولة عاجزة عن التعامل مع الحكومات الديمقراطية، وتزعجها العملية الديمقراطية والتجربة الديمقراطية السودانية على قِصر فترات ممارساتها فى السودان. فمصر تملك - فيما يبدو - فرصًا أفضل فى التفاوض مع الحكومات العسكرية، والتى لمصر - غالبًا - ضلعٌ فى وجودها، إما بالتواطؤ والتدخل أو بإغماض العين أو بكليهما، على أن مصر مُبرّرة فى تحرزها من مغبّة التصورات فى فنائها الخلفى، إذ غالبًا ما ترتب على غياب الاهتمام الفعلى المصرى أن أعداءً لمصر وما تمثله مصر / الدولة كتجربة سياسية مظهرية لوجود غير حقيقى للدارج من نموذج التعددية الحزبية - ما يبرحون ينشأون.

إن مبادرات إيران الأخيرة باحتلال الفراغ الناتج عن غياب السعودية فى السودان، ليس مجرد تصريحات وممارسات، وإنما هى نذير بإحلال السودان مكان لبنان بعد أحداث عام ١٩٩٠، وتطوراتها اللاحقة، وصولاً إلى فك الاشتباكات بين الفصائل اللبنانية المتحاربة، وإطلاق سراح الرهائن ونهاية مكانة إيران فى لبنان لصالح سوريا.

لعله من الوارد التساؤل عن كيفية جعل إيران حليفًا مدفوع الأجر فى تسويات النظام الكونى الجديد، وحصول إيران على كل من الرضا والاستثمارات الغربية من ناحية، وقد عملت إيران على فتح باب إقلاق جديد للغرب فى السودان وكيدًا معلنًا فى الغرب من ناحية أخرى ؟ أثمت مخطط مشترك - عبر تغلغل دينى جديد - تُخلق من خلاله المبررات لإعادة مسلسل ١٩٧١ حين ضُرب اليسار ويضرب اليمين الجديد سيكون اليسار واليمين قد سقطا معًا تمهيدًا لتعددية حزبية فارغة المحتوى ؟ أم هو قادم شبه معلن؟ ولم لا !!!.

هوامش

(*) قدم هذا الموضوع تحت عنوان – الدولة التدخلية فى السودان – للجمعية العربية لعلماء الاجتماع العرب كمداخلة ضمن ندوتها السنوية حول «الإبداعية» والمنعقدة فى مدريد فى يونيو ١٩٩٠ ولم يدرج فى الندوة. !

(**) سئل السفير الأمريكى فى بناما عندما فشل انقلاب بناما عام ١٩٨٩، ما إذا كان على علم بالانقلاب ؟ فقال «إذا لم تكن السفارة على علم بالانقلاب، فإن ذلك يعنى أن السفارة لا تقوم بدورها كما ينبغى» !!!.

(١) de val 1990.

الفصل الأول

أدوات الاتصال وأشكال التآمر

لقد كانت الأفكار والنظريات والبحث العلمى قد حشروا حشراً فى التخصص الضيق واللاتحيز، من هنا تجزأت الحقيقة أو شوهتْ وانشطرت إلى مراكز نفوذ علماء يتنافسون حول ادعائها، ويدافعون عن مناطق نفوذهم، كما يتم الدفاع عن الملكية الخاصة، وكان ذلك على عهد رأس المال الخاص.

ويتميز رأس المال الخاص دائماً، باعتماده على تجزئة المناطق التى يحاول التوسع داخلها، ويعمل جاهداً على إعادتها إلى مراحل تطورها السابقة، أو يحنطها داخل الواقع الذى وجدها عليه، وكثيراً ما تم منع حالات التنفس والحراك لدورات النخبات المحلية (القبلية)، مما خلق نظماً تقليدية ومشوّهة فى آن.، ومن أهم ما عنى به رأس المال الخاص فى الامتدادات والانتدابات هو إحلال أشباه مفككة للدولة القومية، وبذلك حدّ من حركة التفاعلات السياسية بين القبائل والأفراد، مع ترك الأرض والمرعى والمياه غير المحدوديين بالدرجة نفسها.[1]

وكان ذلك يتم أحياناً بدون مراعاة لأسس جغرافية – اثنية – تاريخية – لغوية لتلك التقسيمات.

إن رأس المال الخاص المترابط تاريخياً مع الدولة القومية أدى – أو حاول أحياناً – إلى خلق امتدادات على شاكلته، مثلما تحاول البرجوازية الوطنية أن تخلق على شاكلتها بورجوازيات فى الامتدادات، وهى فى الواقع لا تفعل أكثر من أن تصدر نموذجها كمعيار قيمى، وتجعل منه مرادفاً لمفهوم الأمة /المجتمع – التاريخ/ القانون الطبيعى، فتاريخ البرجوازية هو تاريخ الأمة / المجتمع، وإن القانون الذى يحكم تطور المجتمع هو القانون الطبيعى. وإن البرجوازية بوصفها الطبقى للمجتمع تصبح مرادفاً للطبيعة – القانون.[2]

على أن المعيار القيمى للتطور البرجوازى كان فى الوقت نفسه مصادرة على محاولة تطور المجتمعات التابعة، ذلك أن الرأسمالية (الخاصة) تطور مناطق على حساب غيرها، ومن ثم فإن أيّة شروط لارتقاء الامتدادات والانتدابات إلى مرحلة تطور أعلى كان مقضياً عليها بواقع قانون تطور المجتمع الرأسمالى نفسه، وشروط إعادة إنتاج رأس المال، وإعادة إنتاج النظام الرأسمالى.

ومن هنا فإن إحبولة الحيدة واللاتحيز فى البحث الأكاديمى البرجوازى كان يتعين عليها أن تلوذ بإنصاف الحقائق والأساطير والأكاذيب، التى تبرع فيها لغة القوة البرجوازية، ليس لكونها لغة القوة والأقوياء فحسب، ولكن وأيضاً لكون هذه اللغة هى لغة القانون والعلم والمعرفة والبحث الأكاديمى، وهى بذلك تكون خصماً وحكماً على موضوع البحث، الذى هو أغلبية المنتجين للفائض، ومن هنا تجعل من مادة البحث المجتمعات التابعة والتراكمات العددية لمن لا وجود لهم من المنتجين موضوعاً مفعولاً به وليس فاعلاً فى الأحداث، مُخضعاً بصورة شبه قاهرة بالإلحاح والتردد والتشويش والاستيعاب واحتواء الذهن والخاطر من النماذج المقولبة للقول والفعل، مما يخدم السوق المنافسة فيه...

ولقد احتويت الأبنية الفوقية، بما فيها أدوات ومناهج البحث العلمى، كواحدة من مؤسسات السلطة الحاكمة التى تخضع للدولة بدرجات متفاوتة فى الزمان والمكان بسبب كون القائمين على هذه المؤسسات وأعضائها هم ممن يبيع عمله «كمنتج» للدولة ومؤسساتها، ويشارك فى عملية ترشيد السلطة على الرغم من أنه لا يملك وسائل الإنتاج، ولا يقتسم سلطة يعتدُّ بها مع الجماعات والنخب السلطوية.

إن تاريخ العلوم الاجتماعية متصل منذ الحرب العالمية الأولى علم النفس الصناعى تحديداً بالمؤسسة العسكرية الأمريكية، وكذلك بتكنيكات الحرب، فقد ساهم علم النفس فى اختيار الأفراد فى الجيوش، على أساس القدرات والمهارات اليدوية، كما ساهم علم الاجتماع فى بحوث ساعدت على تحديد التكنيكات العسكرية الأكثر خطراً على العدو (فى حرب فيتنام «كومسكى»)؛ وكان علم الأنثروبولوجيا قد مهد للاستعمار العابر، ثم للاستعمار الكلاسيكى إمكانات التوسع، ثم الاستقرار بين القبائل الأفريقية وغيرها.

ولقد تأكدت وظيفة علماء النفس، وعلماء الاجتماع، بعد الحرب، وأخذت الدولة تبنى لهم مراكز للبحوث، والمؤسسات الصناعية تتهافت عليهم، من أجل تطبيق نتائج بحوثهم على الإنتاج من أجل السوق والربح، فى دراسات الاتجاهات والميول فى الاستهلاك.

رأس المال عابر الحدود
والدولة والبحث الأكاديمى

مثلما وضع رأس المال الخاص والبرجوازية الوطنية البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية فى تخصصات ضيقة، فجزأ الواقع والحقيقة، كما جزأ الامتدادات والانتدابات من قلب شروط وإمكانات المعرفة المتوفرة على مدى تطور أدوات الاتصال، فإن رأس المال عابر

الحدود ينبغى أن ينظر إليه كطور متقدم أو متأخر من أطوار نمو رأس المال الخاص؛ لذا فإن رأس المال عابر الحدود يمتلك خصائص من المهم التعّرف عليها هى : –

١ – أنه يتخطى الحدود.

٢ – أنه يرتكز على ثورة معلومات غير مسبوقة.

٣ – أنه يتراكم فوق رأس الدولة القومية، فى حركة المال وسوق الأسهم والسندات، ولاتملك الدولة سيطرة أو سلطة عليه، ولا تستطيع أن تفرض ضريبة عليه، أو تقيم أمامه الحواجز الجمركية.

بنشوء رأس المال عابر الحدود والشركات متعددة الجنسيات دخل البحث العلمى – الاجتماعى تحديداً – ومناهج البحث فى الظواهر الاجتماعية فى مأزق التنافس على اهتمام المؤسسات المولة للبحث من أجل الصناعة، ومن أجل السوق ومن أجل المراكمة فى سوق المال ، كما أن الثورة الصناعية وثورة المعلومات – مطبقة على التكنولوجيا الحديثة – قد وضعت علماء الاجتماع فى خطر احتمال شبه مؤكد، أن تبور بضائعهم بالمقارنة مع متطلبات سوق أصولية، تتطلب الربح على حساب تكلفة الإنتاج، وإعادة الإنتاج للمجتمع وللإنسان نفسه، وأن الأحداث المتسارعة، وقوة أدوات الاتصال التكنولوجية، وقدرتها على نقل الأحداث لحظة وقوعها وتحليلها ونشرها على نحو أكثر اتساعًا، من أى مؤلف مهما كان رواجه، ونشوء جيوش المراسلين والمحللين والمعلقين ذوى الكفاءات والتدريب التخصصى العالى مهنيًا والمنافس لعلماء الاجتماع أو من بينهم أنفسهم، كل ذلك قد أدخل منافسًا خطرًا على باحثى ومنظرى وعلماء الاجتماع فى المجتمعات ما بعد الصناعية / ما بعد الرأسمالية / ما بعد الحداثية .

إن معظم المؤلفات تُعدُّ سلعةً بائرة، أو مهددة بالبوار قبل إن تنشر أو ما أن تنشر حتى تصبح عديمة الأهمية، وأن الأحداث المتسارعة تكون قد سبقتها وما عادت تشكل استنتاجاتها فعالية تذكر. فى زمان الأحداث المتسارعة، وخاصة بعد سقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة (اسميًا)، ومن هنا نرى أن معظم الأطروحات حول المجتمعات الغنية نفسها يعاد التفكير فيها، وتعديلها، كما أن تحول رأس المال (المموّلون للبحث والتجارب) من الجنوب إلى الشرق تأسسًا على الاهتمام بضمان أقصى الربح أيًا كانت السوق التى توفره قد حوّل مركز ثقل الدراسات، وكذلك الطلب على نوع الدراسات.

إن مناهج البحث «والتنمية» وأصولية السوق وأطروحات البحث الاجتماعى – على عهد

رأس المال عابر الحدود - تحاول التخلص من قميص جنون التخصص الضيق، الأخذ بتلابيب الموضوعية، والمعرفية المتبادلة الاعتماد، فى تجليات مفاهيمها وظواهرها. وكانت هذه المناهج قد عانت من العماء الفكرى، أو ادعت الجهل أو التجاهل للظواهر الاجتماعية المتصلة بالفقر، وبالتخلف؛ حتى فاقت درجات الإفقار حداً أصبح من الصعب ادعاء الجهل به، أو نكرانه، وخاصةً عندما بدأ ذلك يضر بمصالح رأس المال والربح نفسه؛ فإن البحوث عندما تستجيب لشروط واحتياجات رأس المال عابر الحدود، فإنها تذعن لبيوت المال والمصارف الدولية الأجنبية والأعمال عابرة الحدود، التى أصبحت تعبر عن نفسها من خلال اليمين الجديد، المنادى بالانفتاح فى أصوليات السوق، على حساب الدولة القومية «والتنمية»، إن اليمين الجديد يمتلك لنفسه إطلاق الكلام على عواهنه، واحتكار الحقيقة والتصريحات غير القابلة للبرهان، وبالمبالغات التى أصبحت لا تعنى شيئًا للأغلبية من سكان العالم المفتقرين باضطراد غير مسبوق.

مناهج البحث :

من المفيد أن نذكر أن المدخل الماركسى مدخل مهم، ويُستفاد من الفئات التحليلية التى يقدمها.

إن غير الماركسيين/ البرجوازيين من البحاثين والأكاديميين لا يملكون تجاهل الماركسية كمدخل مهم، ولكنهم يأخذون الفئات التحليلة للماركسية ويعطونها أسماء أخرى جديدة، فالصراع الطبقى يُسمى لديهم الشدُّ أو الضغط الاجتماعى، والتقسيم الطبقى يُسمى المجموعات/ الجماعات / الفئات / الصفوة، والجماهير تسمى الجماعات المرجعية، والأفراد هى المراجعة لتلك الجماعات. وإذا كانت الأكاديمية البرجوازية تدّعى رفض المدخل الماركسى، وتتجاهله بل وتلغيه فالواقع أن الفكر البرجوازى يهتم بالتحليل الماركسى أكثر مما يهتم به الماركسيون أنفسهم، وكثيرًا ما تقف الأكاديمية البرجوازية أبعد من التحليلات الماركسية الاجتماعية، لأنها معنية بتحييد التناقضات قبل ظهورها، والعمل على انتفاء الشروط الموضوعية الذاتية للثورة قبل حدوثها، لذلك تدرس المجتمعات من خلال المدخل لماركسى لتفادى تنبؤاته.

ولأن للفكر البرجوازى إمكانات ومقومات البحث المتكئ على الثروة الرأسمالية، ولأن

البرجوازية كطبقة فى الحكم، فإنها تملك مالا يقاس من الإمكانات، مقارنة بما تملكه الجماعات المعارضة اليسارية والماركسية خاصة، إذ تعمل على إشاعة البحث والدراسة للمجتمعات وتعنى عناية تاريخية ذاتية وطبقية بتحجيم كل ما من شأنه إشاعة التغير لغير صالحها، لذلك كان البحث البرجوازى - غالبًا ما يكون - متقدمًا على إمكانات البحث لدى اليسار/ المعارضة / الماركسيين.

وإذا تساءلنا عن الدور الذى قدمته الدول الاشتراكية من البحوث المتعلقة بظاهرة التبعية والتخلف والاستعمار، فإننا سنجد أن كل حصيلة البحوث تكاد تتوقف عند لينين، فقد ظل العلماء من بعده يرددون المقولات الثابتة والمغلقة، فى حين أن الزمان الرأسمالى البرجوازى المتطور بطاقات مرتكزة على فائض عملٍ وقيمةٍ، قد غطّى مساحات واسعة من الكرة الأرضية، وتجاوز بعض تلك المقولات أو عدلها، فالأطروحات البرجوازية فى تحليلها لهذه الظاهرة المرتبطة عضويًا بالاتساع المتزايد لهوامش النظام الرأسمالى تشير بصورة لافتة إلى :

١ - أن الرأسمالية معنية بدراسة التخلف من أجل تكريسه.

٢ - أنها تكرس التخلف، علميًا وموضوعيًا، لكى تضاعف من فرص توسعها.

٣ - أن التوسع الرأسمالى يوفر مجالات للبحث لا تتوفر إلا له وحده، ذلك أن الامتدات تشكّل معملاً للتجارب البحثية، وتطبيق نتائجها على الواقع.

على العكس تمامًا نجد أن الباحثين فى العالم الثالث والرابع أتباعًا لمدارس الفكر البرجوازى، ويرددونه دون الإضافة إليه أو الإبداع فيه، من واقع التبعية الفكرية - البحثية - المنهجية، المؤسَّسة على التبعية الاقتصادية الاجتماعية وهم مقلدون لطاحونة الإنتاج الفكرى/ الأكاديمى البرجوازى؛ الشىء نفسه ينطبق على المفكرين الاشتراكيين والماركسيين - اليسار جميعًا - بدرجات متفاوتة فى الأصالة ؛ إن المفكرين غير البرجوازيين لم يزيدوا أكثر من أنهم أعادوا إنتاج المقولات الماركسية دون الإضافة إليها، فالفكر الماركسى بشكل عام، قد عانى من جراء التطفل الأكاديمى عليه من قِبل باحثى ومفكرى العالم الثالث والرابع، أكثر مما حظى بإضافات، وتجديدات وإبداعات من خارج المنظومة الاشتراكية، وقد ترتب على ذلك أن أصيب التناول الماركسى للظواهر اللاأوروبية بأنيميا حادة فى أسوأ الظروف، أو بتطهرية المثالية فى أصدقها وأشدها مبدأية.

وهنا لابد أن ننبه على حقيقة الظروف والواقع اللذين نشأت فيه وحاولت أن تترعرع ثم أغفلت وحنطت الأحزاب الاشتراكية والماركسية فى بلدان العالم الثالث وذلك لأن :

١ - المصادرة - المطاردة - الهجر، والفترات الاستبدادية الطويلة، ونشر جرثومة تصلب الأطراف والشلل جعلت من حضور الاجتماعات، فقط - فى ظروف السرية - غاية كبرى فى النضال.

٢ - إن المصادرة العامة للمعرفة وعدم المعاصرة بصورة عامة، قد خلّف فراغًا ضارًا فى البحث وفى تطوير الأطروحات الماركسية الثورية وفى نظريات الثورة.

٣ - إن ظروف العمل السياسى فى المجتمعات غير الصناعية، المشبعة بشروط الميل نحو إعادة إنتاج الأشكال التنظيمية التقليدية والعلاقات الاجتماعية قد انعكست على أشكال التنظيمات الجديدة، بحيث يصبح الحزب - فى أسوأ الظروف - مماثلاً لشكل السلطة القائمة، وللطوائف والقبائل، كما يصبح - فى / أفضل الظروف - قائمًا على تقاليد الخدمة المدنية، والترقى بالأقدمية، ومن ناحية أخرى فإن الأحزاب الماركسية فى البلدان الصناعية بدورها ليست أفضل حالا حيث : -

١ - إن الحياة فى البلدان الغنية تورث نوعًا من المناعة الذهنية لفهم الحياة فى المجتمعات الفقيرة، لأن اعتبار الرخاء والدعة أو اعتياد الضمانات الاجتماعية، وشبكة الرعاية الاجتماعية بأشكالها تشكّل عصابة على أشد العيون بصيرة فيضعف إدراك معنى خطر العيش فى قلق على الرزق أو احتمال المرض والعجز أو الشيخوخة؛ إن بذرة الليبرالية المتأصلة فى الفكر الأوروبى يستحيل معها تقدير العنف كوسيلة لحل المشكلات، أو المواجهة المنذرة بتفجير التناقضات كحل وحيد.

٢ - إن المفكرين الغربيين البرجوازيين - إذ تتداخل مصالحهم كفئة وكمؤسسة أكاديمية - يشكّلون صفوة وظيفية لمؤسّسة السلطة السياسية، كما أنهم خدم الطبقة الحاكمة، بوصفها رب عملهم فيعملون كمرشدين كفكرة، أما التطبيقات الاشتراكية والتضحيات المصاحبة لها، فإنها تفزع وجدانهم الليبرالى، ولقد ساعد هؤلاء فى إعادة النظر فى مراجعة الثورات على ضوء موقفهم من العنف الثورى ومظاهرات الغضب الجماهيرى الطبقى، ومثال ذلك إعادة كتابة وإخراج الثورة الفرنسية إبان إعياد مرور ٢٠٠ عام على حدوثها عام ١٩٨٨ .

أدوات الاتصال عابرة الحدود

النظرية التآمرية هى أن تحلل الظواهر الاجتماعية بظواهر مختلفة عنها مكانيًا/ جغرافيًا/ سياسًا؛ على أن تكون الظواهر المختلفة محصلة مجموعة نوايا وميول واتجاهات ذات مصالح متضادة مع المصالح المحلية، يتم السعى إلى تحققها على حساب المصالح المحلية، بالتآمر خلف الأبواب المغلقة وبالممارسات المضلّلة.

وتغفل النظرية التآمرية العوامل الداخلية، أو لا تعطيها اهتماماً في فعل الأحداث المحلية؛ إذ تلغي تحليل الواقع المحلي بوصفه واقعاً ملغياً أو لا جدوى من تحليله، لأنه لا يفيد في الوصول إلى نتائج حول تفسير الظواهر، أو أنه مطوّع سلفاً لخدمة المصالح الخارجية المتعارضة مع المصالح المحلية التي يتم تحقيقها بالتآمر.

ويلاحظ أن ثمت تشابهاً بين بعض نظريات التبعية والنظرية التآمرية، إلا أن نظريات التبعية لا تدّعي أن السياسات المُكَرِّسَةَ للتبعية هي نظريات تآمرية، يتم تخطيطها من خلف الأبواب المغلقة، ذلك أن نظريات التبعية تؤكد أن محصلة التنمية التابعة تتصل بقوانين تخص التنمية الرأسمالية؛ وأن هذه القوانين تكاد تسير بقوة دفعها الذاتي، وليس هناك قدرة لفرد أو مجتمع على رد مسارها، لأن مسارها هو مسار تطور نمو رأس المال في الزمان والمكان المحدودين، ذلك أن تطـور رأس المال في شكله الحالي السلعي والمالي محصلة ينبغي معرفتها وإدراجها ضمن الفئات التحليلية لمقولات التنمية الراسمالية. ومن أهم أدوات إنتاج إعادة إنتاج رأس المال السلعي والمالي أدوات الاتصال التكنولوجية المدوّلة (المكوننة) التي تكوّن العمود الفقري لرأس المال إذ أنها :

١ – تخرجه عن السيطرة القومية بوصفه عابراً للحدود.

٢ – تسخر له البحث والدراسة عن طريق أدوات الاتصال وقدرتها الهائلة لصالح مزيد من المراكمة عابرة الحدود، خارج نطاق وسيطرة الدولة القومية.

٣ – تملك قدرات كبيرة لتشكيل الرأي العام لصالح السوق والصناعة عابرة الحدود؛ ضد السـوق والصناعة المحليين، فتميل نحو العلوم الطبيعية في البحث والتنمية، أكثر مما تميل إلى العلوم الإنسانية، إلا ما يخدم منها السوق والربح والمراكمة.

النظـــــرية التآمـــــــرية
وطبيعة القوة عابرة الحدود :

إذا كانت جماعة ما متجانسة بصورة تاريخية – مع اعتبار موضوعي لاحتمالات تناقض مصالحها بصورة دورية متقطعة وقصيرة الأجل محددة المصالح – قادرة على فرض هذه المصالح على غيرها بالوسائل المتاحة لها، وصولاً إلى الحل العسكري للتناقضات بين هذه المصالح ومصالح الفئات/المجموعات المتناظرة، وإذا كانت هذه المجموعة في موقع القوة من أدوات التبرير والتشويش والتعمية وغسل العقول باللغة المراوغة والمفصلّة على الأحابيل

والأكاذيب والأساطير، فإن هذه الجماعة لا تحتاج إلى نظرية تآمرية لتحقيق مصالحها، ولا إلى التواطؤ السرى، لأن ثورة المعلومات قامت بـ :

١ – توفير غير مسبوق للمعلومات.

٢ – معلومات حول أطراف المعمورة، فلم تعد ثمت جماعة أو مكان أو حدث يُستعصى أو يأبى أو يُستبعد على أدوات الاتصال والأخبار التى تطال كل مكان وكل شىء فتحلله وتفصلّه على نهج المصالح العليا للأقوياء.

٣ – الهيمنة على الأخبار والأحداث من واقع توفير المعلومات، ومن ثم إذاعة بعضها وإخفاء بعضها وإعادة «تحرير» «وإخراج» بعضها انتقائيًا، وتوقيت إذاعتها ونشرها أو تأجيل نشرها أو إخفائها أصلاً.

٤ – إشاعة التجهيل حول الأحداث من واقع توفير المعلومات.

إن وفرة المعلومات أصبحت آلية لتطويع المعلومات لخدمة وتغييب المعرفة ومفصلتها وهندستها وتفضيلها حسب الطلب، واستجابة للحاجة، وتحقيقًا لمصالح أصحاب المصالح المعلاّة على غيرها.

المعرفة والتكنولوجيا :

يعتقد – دون تحفظ أحيانًا – أن ثمت صلة مباشرة وناجزة بين المعرفة والتكنولوجيا. على أن الملاحظ أن التكنولوجيا ساعدت على إعادة تحرير الحقائق والأحداث، بحيث يعاد تفصيلها وإخراجها حتى لا تَمتّ إلى الواقع ؛ ذلك لأن القدرة الهائلة لأدوات الاتصال التكنولوجية المتقدمة أصبحت قادرة على الإلحاح على العقل الفردى والجمعى – بصورة ماهرة غير مسبوقة – لخلق الميول والاتجاهات والرأى العام والذهن الفردى، ويلاحظ أن :

١ – قدرة أدوات الاتصال على تحريك الجماهير نحو سياسة عليا معينة، وضمان مساندتها للثورة المضادة، وللحروب، والانتصار فى الحروب، كما حدث فى حربى الخليج الأولى و الثانية خاصةً. أو التعجيل بنهاية الاتحاد السوفيتى.

٢ – لا يعنى ذلك أكثر من أن تذكر نصف الحقائق، أو إغفال جزء منها، بحيث تُموّه الواقعة الواحدة. والمهم هو أن انتشار وعمق وقدرة وسائل الاتصال وسرعة وصولها فى لحظة واحدة إلى الملايين من المشاهدين المستمعين يحمل – أيضًا – عامل سيطرة تلك الأدوات واحتكارها «للحقيقة» بدون أو بقليل من التعليق من قبل الإعلام المناوئ، أو وجهة النظرالأخرى، أو التعليقات البديلة.

٣ - احتكار وكالات الأنباء يؤدى إلى تكرار الرواية الواحدة والخبر/التحليل والتعليق، فلا يبقى سبيل إلى نفى أو تحييد الخبر/التحليل/التعليق من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن سعة انتشار الأنباء المحتكرة لأدوات الاتصال التابعة للدول الغنية تكتسح كل مكان آخر أو بديل أو مقابل بدرجات فائقة.

٤ - أدوات الاتصال من الصحافة الكبرى، والصحافة الشعبية، ودور النشر، ووكالات الأنباء، والتلفزيون، قد أصبحت إما مملوكة بنسب عالية أو بصورة كاملة للشركات متعددة الجنسيات ولرأس المال عابر الحدود ولبيوت المال.

٥ - بالتالى يمكن التحكّم فى الإعلام حتى يوجه نحو مصالح معينة، بحيث تقوم الصحافة.. مثلاً، بإنجاح أو هزيمة حزب سياسى على حساب حزب سياسى آخر، كما أن الصحافة تملك أن «تغتال» شخصية قيادية معينة، مثلما حدث لآرثر سكارجيل زعيم نقابة عمال الفحم البريطانية، إبان حملة القضاء على الحركة النقابية البريطانية عام ١٩٨٦م.

ثـــــورة المعلومـــات وأدوات الاتصال وإعادة إنتاج الحقيقة..

أصبحت ثورة المعلومات والتطور الهائل فى وسائل الإعلام وأدوات الاتصال ونشر الأخبار شيئًا انتقائيًا، بالتحكم فى مواعيد إذاعتها وفى اختيار ما يذاع منها، وتحليل الأحداث وفق ذهنية معينة/، ومن خلال انتقاء المفردات التى تستخدم فى وصفها وتحليلها. وقد أصبحت هذه المفردات وسيلة من وسائل إعادة إنتاج الحقيقة، والتحكم فى نشرها أو إخفائها «بإعادة إخراجها» مسموعة ومقروءة ومشاهدة، إن ثورة المعلومات إذ ربطت العالم بعضه ببعض، فيما يسمى الآن بالقرية الكونية، وأصبح تبادل الاعتماد الإعلامى حقيقة موضوعية معروفة، فإن تأثير حدث على أحداث أخرى يؤدى إلى تغييرات بعيدة الأثر على مجريات الأمور فى كل مكان. كما يختلق أحداثًا لا يمكن لأحـد نفيها أو إثباتها، بسبب احتكار المعلومـات وقـد ترتب على هذا :

١ - أن أصبحت المؤلفات والمطبوعات ذات الطبيعة المرجعية قليلة الفائدة، إنْ لم تصبح بائرة.

٢ - أن الكتاب يعانى حاليًا من احتمالات البوار المتزايدة شبه الحتمية، كون الأحداث

تسبقه مرة، وأدوات الاتصال تتجاوزه مرات – ليس فقط إخباريًا – وإنما تحليليًا وتفصيليًا، إنها تُوظف أكثر المتخصصين فى تغطية وتحليل الأحداث من المحررين ومقدمى البرامج ومخرجى الأفلام الوثائقية والصحفيين المحللين. وإن جماهير هذه الأدوات من القراء الدائمين للصحف ومشاهدى التلفزيون ومستمعى الإذاعات هم أكثر عددًا بكثير من قراء أشد الكتب رواجًا، فإن الكتاب مهدد بالانقراض، لأن دور النشر ومراكز البحوث كانت إما قد تم كوننة مصادر تمويلها أو تزايد افتقارها للتمويل، وأدوات الاتصال الآن تكاد تنتمى إلى وتخضع لسيطرة الممولين لأنها تحظى بنصيب الأسد من التمويل.

على أن أهم خصائص التطور غير المسبوق لأدوات الاتصال، ووفرة المعلومات، هو أنهما يصنعان الأحداث أكثر مما يغطيانها. وأخطر الأحداث التى تفعلها ثورة المعلومات وأدوات الاتصال واسعة الهيمنة على الأحداث، هى قدرتها المتزايدة على إقامة أو إسقاط وكسب أو خسران الانتخابات والتأثير القاهر على قولبة الذهن وخلق الرأى العام وتوجيهه الوجهة التى تناسب المصالح العليا للقوى المهيمنة على العالم، بحيث يصبح الدفاع عن هذه المصالح، وكأنه دفاع عن مصلحة الأمم الغنية / السلام/ العالم/ المصالح القومية / الأمن القومى. وهكذا تتم الممارسات لصالح قوى بعينها، وكأنها استجابة ديمقراطية لمشاركة شعبية واسعة (مثال ذلك حرب الخليج الثانية). والعكس صحيح حتى عندما تكون المقارنة بين حدث وحدث شبه مطابقة يصبح عن طريق التأثير المُلِحّ بصورة أخّاذة بالتلابيب – ممكنًا تحويل الرأى العام نحو موقف مغاير تمامًا، وبالذريعة نفسها، وباسم الشعارات نفسها، وهو الاستجابة للرأى العام – الذى يكون قد طوّع ليتجه وجهة مختلفة – «ديمقراطيًا» مثال (مسألة البوسنة والهرسك).

أدوات الاتصال
ورأس المال عابر الحدود :

إن هذه المصالح لا تقل، ولا تزيد كثيرًا على أنها اقتصادية، إن أدوات الاتصال غير السابقة الخطورة على إحداث الأحداث وخلق العالم على شاكلة واحدة – عصبيًا / سياسيًا/ عسكريًا – باسم سيادة العالم الحر، وباسم الديمقراطية، والحرية، واحترام الملكية الخاصة، تصبح فى أهمية أدوات الإنتاج وأحيانًا تتفوق عليها بـ :

١ – خلق المناخ الفكرى /النفسى /الذهنى، لتكريس والدفاع عن مصالح معينة لفئات معينة، وهذه المصالح فى المحصلة النهائية اقتصادية.

٢ – كوننة هذه المصالح، وتلك الفئات، تأسّسًا على كوننة النظام الكونى.

٣ – محاولة إلغاء أو إضعاف البدائل المقابلة بصورة عنيفة لتلك المصالح، مصالح الفئات العريضة لأغلبية الأفراد الذين لا مصلحة لهم فى الدفاع عن تكريس مصالح تلك الفئات المكوننة.

إن هذه المصالح إذ تنقسم بطبعها بين مراكمة رأس المال عن طريق الإنتاج وإعادة الإنتاج الصناعى – إنتاج السلع، فإنها – أيضًا – تضم قطاعًا مهمًا من المصالح التى تتصل بالمراكمة لرأس المال عن طريق حركة المال وحده، المال كسلعة. إن أدوات الاتصال المتقدمة تعد وسيلة إنتاج، وإعادة إنتاج لرأس المال المالى فى أسواق المال، والسندات، والأسهم، والمودعات فى البنوك الكبرى فى البلدان الغنية لأوروبا الغربية، وفى بنوك وأسواق المال التى أنشئت حديثًا نسبيًا فى جنوب شرقى آسيا، والتى تُخلق تباعًا فى أجزاء أخرى من العالم، حيث يتم بيع وشراء ما يعادل مليارات الدولارات يوميًا عبر الحدود القومية للدول فى تلك الدول صاحبة الأسواق المالية، إن أخطر العمليات السياسية والاقتصادية تتم عبر الحدود، وخارج وفوق وبعد سلطة الدولة القومية، فالدولة القومية قد أصبحت شيئًا أقرب إلى الكم الزائد.

وإن هذا الضمور المتزايد للدولة القومية وظيفة ومحصلة وسببًا بصورة متجددة تنذر بالاختفاء المتسارع لفئات تقليدية، اجتماعية /اقتصادية : ومن هذه الفئات الطبقات المتوسطة المحلية وشرائح من الصفوة الوظيفية [٣] مثل المفكرين والباحثين والأكاديميين، المتصلة مهنهم وظائفهم وبدخولهم بالطبقة المتوسطة الوطنية. يلاحظ مثلاً تدويل فئات الكتاب والصحافيين ومخرجى المسرح والسينما فى المنطقة العربية، وهجرتهم الفكرية أو المكانية، إذ ينتجون فى سوق عرض وطلب، خارج حدود أوطانهم، بتمويل خارج حدودهم، واستجابة لأذواق ومواصفات عابرة للحدود، أو معاد قولبتها بدورها تحت تأثيرات جهوية إقليمية مدولة عابرة للحدود [٤].

كوننة رأس المال وتحول المال إلى سلعة.

حقيقة أن كوننة رأس المال بوصفها عمليةً مصاحبةً، ومميزة لطبقة رأس المال متعدد الجنسيات عابر الحدود فى شكله الإنتاجى – للسلع – أو شكله كسلعة تباع فى أسواق المال لصالح المراكمة الطالبة للربح، أقصى الربح، والفائدة على الأسهم والسندات، هى عملية يمكن تأريخها بالحرب العالمية الثانية، إلا أن ضغط وتأثير التغييرات الاقتصادية والسياسية قد أوجد وسيلة غير مسبوقة للمراكمة بمساعدة وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، مما ترتب

عليه نشوء عصر غير مسبوق لقطاع المال المكونن بالتسهيلات الدقيقة والمعقدة وأسواق المال المتحررة من كل القيود، عابرة الحدود فوق رأس، وبلا حاجة أو ضرورة لرقابة أية دولة أو حدود وطنية في شكل العملات، السلع، السندات الحكومية ومتعددة الجنسيات، مما يُستصدر وتتم المتاجرة فيه ٢٤ ساعة فى اليوم وبلا توقف (•). فبالمقارنة مع الستينيات حيث بلغت جملة الأعمال المصرفية الدولية مجرد ١٪ من الناتج القومى الإجمالى للاقتصاد العالمى مجتمعًا، فإن جملة الأعمال المصرفية بلغت٢٠٪ من الناتج القومى الإجمالى للاقتصاد العالمى ما بين ١٩٧٠ – ١٩٨٠، وقد تعاظم إجمالى الأعمال المصرفية عابرة الحدود إجمالى التجارة الدولية فى منتصف الثمانينيات، مما قد يفسر بعدًا من أبعاد الأزمة الاقتصادية وبطء النمو الصناعى، وتشوه الفئات التحليلية الاقتصادية الاجتماعية، والتراجع المتسارع لمراحل تطور وأنماط إنتاج المجتمعات المتبادلة الاعتماد قهريًا إلى اللاقتصاد أو إلى اقتصاد العصر الحجرى.

البحث والتنمية تنمية من ؟ تنمية ماذا ؟

لم يعد التآمر إذن – ضروريًا – خلف الأبواب المغلقة. إذ لم تعد حاجة للأسرار بين الدول الفنية القوية، فبقوة أدوات الاتصال وهيمنتها وإلحاحها الشرس والقاهر على الذهن تُوجِّه الآراء، وتخلق الميول والحاجات إلى غسل العقول المستمر. إن محطات البث الكبرى (مثل CNN) تحتكر الأخبار وسرد الأحداث بإمكاناتها الهائلة على تغطيتها وتحليلها وتقديمها. وإن أدوات الاتصال القومية تأخذ عن تلك المراكز المدوّلة العالمية للأخبار والتحليلات، فلا تزيد عن أن تترجمها وحسب، إلى لغاتها المحلية. ومن هنا نرى أن التبعية – أو تبادل الاعتماد – الإعلامية هى انعكاس لأشكال أخرى من تبادل الاعتماد القهرى أو التبعية القاهرة، ففيما عدا الأخبار المحلية لمحطات الإذاعات الوطنية، ليس هناك جديد أو مختلف فى الأنباء، ورواية الأحداث العالمية من وجهة نظر، وبانتقائية أدوات الاتصال والإعلام المدول العالمى للمحطات الكبرى.

إن الهيمنة الإعلامية هى – أيضًا – هيمنة فكرية تستقطب الأهمية المحورية، فيصبح الإنتاج المحلى/ الفردى للكاتب/ المحلل والباحث، إما متخلفًا عن متابعة الأحداث المتتابعة، أو مرددًا للتحليلات التى تقدمها أدوات الاتصال المدولة بإمكانات معاصرة غير مسبوقة فالتغطية الوثائقية للأحداث وبإحصاءات ومعلومات طازجة وشاملة وجامعة توفرها تكنولوجيا لا تتوفر للأفراد أو المراكز الوطنية للبحوث والدراسات.

إن تمويل البحوث والدراسات يتقلص بسبب الهيمنة الكاملة للصناعة وبيوت المال على السوق، وتحول الاهتمام إلى العلوم التى تخدم الصناعة أكثر من العلوم، التى يبدو أنها لا تخدم السوق وبيوت المال بالقدر نفسه.

إن تكاليف الإنتاج من أجل السوق تشمل نسبة تتراوح بين ٥٪ - ١٠٪ من المخصص لما يسمى بالبحث والتنمية (R& D)، وهذا البحث مكرّس من أجل تنمية إمكانات المراكمة والمزيد من الربح، وأقصى الربح، وهذا هو التعريف الموضوعى للتنمية، تنمية إمكانات رأس المال فى المراكمة من خلال ابتداع المزيد من أدوات الإنتاج التى توفر إمكانات تخفيض تكلفة الإنتاج لحساب الربح والمراكمة. من هنا يمكن فهم كيف أن أدوات الاتصال والتكنولوجيا المتعددة تأخذ هذا الجانب من الأهمية، إذ توفر إمكانات المراكمة لرأس المال المالى - الذى ارتفعت نسبته بالمقارنة مع رأس المال الموظف - فى إنتاج السلع من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الاستثمارات الأجنبية الخارجية منذ التسعينيات. وتقدر هذه النسبة بأكثر من ٤٠٪ من استثمارات الولايات المتحدة فى البلدان غير الصناعية.

وإذ بلغت قيمة العطاءات التى تمت المتاجرة فيها عبر أسواق المال (لندن - فرانكفورت - نيويورك - سيدنى - طوكيو - هونج كونج ١٠٢ تريليون دولار عام ١٩٩٠. هذا فيما بلغت أرباح المتاجرة فى العملة - المال كسلعة - الأمر الذى لم يكن معروفًا قبل عام ١٩٨٠ - ٥ر٢ تريليون دولار.

إن هذه الأرقام تشير إلى أن إعادة إنتاج رأس المال :

١ - تتم عبر الحدود لصالح فئات مكوننة (متعددة الجنسيات).

٢ - إن جانبًا كبيرًا (يقدر بما بين ٣٠٪ - ٤٠٪) من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موظف فى سوق المال حيث يباع المال - كسلعة - على حساب إنتاج السلع.

٣ - إن حركة رأس المال تؤثر على اقتصاد وأسواق وإنتاج السلع فى الأسواق المحلية والعالمية.

٤ - إنها تُخضع البحث وتحتكر إمكاناته لصالح نوع معين من التنمية.

وقد قدرت المبالغ الموظّفة فى إنتاج وإعادة إنتاج رأس المال المالى بـ ٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ . إن البحوث التى تمول ويتم إجراؤها من أجل التنمية، تسمى «البحث والتنمية» كمصطلح Research and Development (R & D) هى بحوث مخصصة، بداءة وأصالة،

من أجل تنمية فرص رأس المال المالى عابر الحدود فى المراكمة. وهى بحوث تتخذ أهميتها من أنها مؤسّسة على مراكمة، وموظفة من أجل مراكمة، تعتمد على إمكانات هائلة تتجلى فى أن رأس المال المالى عابر الحدود يتجاوز طبيعة الحواجز والحدود، مما يجعل له مغانم ضريبية، وشروط للإعفاءات الجمركية، وفرص لتحويل خالص الربح إلى الخارج بوكالة الدولة القومية. يترتب على ذلك أن البحوث القومية مثل الدولة القومية مصنوعة، إما لخدمة هذا النوع من الإنتاج، أو الخروج عن دائرة الأهمية الدراسية / البحثية وضرورتها «للتنمية» حتى عندما يتم الحصول عليها. وبالتالى فإن فئات تحليلة اقتصادية اجتماعية مقضى على الحصول على تحليلها. فإذا ما لاحظنا أن التنمية فى النماذج المطروحة للتنمية الرأسمالية فى المنطقة مثل مصر كواجهة مجهولة للاقتداء فيما يتصل بالتعددية الحزبية، والتجربة الديمقراطية، نجد أن مصر تعتمد فى اقتصادها على ما يسمى بصناعة السياحة، والمعونات الخارجية، فإن حالة البحث من أجل تنمية قابلة للاستمرار من أجل إعادة التوزيع الذى يظل شبه عادل، رغم أنه يبقى بالضرورة، فارقًا كشرط فى العملية الديمقراطية الاقتصادية، التى تتأسس عليها الديمقراطية السياسية الليبرالية فيصبح مصادرة على المطلوب، تحت ظل رأس المال المالى عابر الحدود. إن البحث العلمى الموضوعى مثل العمليات المتصلة بالمشاركة الشعبية لا يتم إلا فى مناخ من الديمقراطية المعرفية/ التمويلية السياسية. إن التنمية التى تتم أو لا تتم على أساس حركة المال أكثر من إنتاج السلع : حين يتحول المال إلى سلعة، وأقصى الإنتاج هو إنتاج واقتصاد والخدمات، بدلاً من الصناعة، والزراعة المنفصلة كقطاع بمعدلات مزعجة، تتجلى يوميًا فى انكفاء المعدل البيانى «للتطور» و «التغير» الصاعد وفى التراجع إلى أشكال غير مسبوقة «للتخلف» وتشوه الفئات الاقتصادية الاجتماعية، مما قد يفسر باختفاء الطبقات الوسطى لحساب الطبقات المكوننة، أصولية الاستهلاك / أصولية التوزيع / أصولية الاحتجاج، والسخط = اللاتسامح الاقتصادى والفكرى والثقافى والسياسى والدينى :

بالارتهان والأصولية الجماعية فى ظل هذا المناخ الأصولى، يستحيل القول بتوفر المناخ المناسب للفكر هادئ النفس المستعصى على فقدان الصبر والرشد، والارتهان المراوح بلا «تقدم». ويلاحظ أنه منذ بداية الثمانينيات كان قد بدأت بالظهور أشكال من السجالات الفكرية بين اليمين التقليدى، واليمين الجديد، واليسار التقليدى المحبوس رهينة أصوليته التى تخصه هو الآخر فى حوار أخرس.

إن البحث فى البلدان العربية – على الأقل – ظل مكانه. وقد أصبح سجالاً لايرقى إلى

الحوار، لأن أطراف السجال لا يصغيان/ متخاصمان تاريخيًا، أيديولوجيًا، وسياسيًا، ولا يُخرج مثل هذا السجال - إن أخرج شيئًا - غير ردود أفعال فى شكل اختزال للأفكار والمقولات والفئات التحليلية، مما يخلق شريحة فوق الشرائح الأخرى، من تراكمات القصور النظرى ويكون هذا المسار المحلى واحدة من التحديدات، والقيود الواقعة على الموضوعية البحثية، وبالتالى قد لا ينتج حصادًا جغرافيًا دراسيًا يساعد على التقدم إلى الأمام فى شىء، إذ يصبح مثل الدوران فى ساقية جافة بلا ماء.

إن اختزال النظريات، والفكر، والتعريف، والاصطلاح يأتى من الانفصام المحلى بين أطراف نقيضة، لا صلح أو اتصال ولا حوار بينها، كما كانت قد أتت عن إطلاق المفاهيم فى ثنائية بينها طلاق بائن - متقدم - متخلف، تقليدى - حديث وهكذا. ففيما تبقى المفاهيم مجردة مطلقة - كظواهر كونية لا تتبدّل، ثابتة، فى وصف الغربى والصناعى والأوروبى - تتحنط المفاهيم والفئات التحليلية التى يشار إليها فى دراسة المجتمعات اللاغربية - اللاصناعية - اللاأوروبية وكأن لا فكاك !

التبعية الأكاديمية، محاولات الفكاك واستبطان القصور

يدرك كثير من الباحثين فى العالم المسمى - ثالث/ رابع/ عصر حجرى - التحدى الهائل الذى يواجه كل من «التنمية» الاقتصادية الاجتماعية و «اللحاق» و «النمو» الذى تسعى إليه هذه المجتمعات نتيجةً لإدراكهم الإلحاق القهرى الذى يبدو وكأنه لا فكاك منه بالمراكز الغنية عن طريق سيطرة النموذج الرأسمالى «للتنمية» وبالنظر إلى مقولة إيمانويل وولد شنين حول تقسيم العمل الدولى، والنظام الرأسمالى الكونى تحديدًا حول «التنمية» للبلدان غير الصناعية (فيما عدا بلدان جنوب شرقى آسيا الأربع مجازًا) فإن المفكرين والباحثين فى البلدان المسماة نامية مواجهون بـ :

١ - قبول الواقع كقدر لابد منه، والانخراط فى إعادة إنتاج البحث من أجل التنمية الرأسمالية والانضمام كغيرهم من جماعات السلطة السياسية الاقتصادية، أو السلطة الاجتماعية الفكرية المكونة للفئات والمجاميع.

٢ - رفض الإلحاق الجبرى العنيف والمخاطرة، بالعزلة والعزل، ومعاناة الاغتراب بلا أمل قريب مع التضحيات التى يتطلبها ذلك الموقف.

٣ – قبول فكرة أن ما يقولون ويكتبون لا يؤثر أو يغيّر كثيراً فى مرحلة تكريس المؤسسة الأكاديمية الرسمية خادمة المؤسسة السياسية السلطوية، فى تدرجاتها وتراتباتها المكوننة مع الاستمرار فى النضال، من أجل إغناء الفكر والنظرية المكرسين للتنمية المستمرة مقابل «التنمية» الرأسمالية.

٤ – استبطان العبودية الفكرية بلا وعى فى مواجهة الإحساس بالعجز الذى لا يقاوم فى أشكال إدانة الثقافة القومية / اللغة القومية/ إدانة الذات/ جلد الذات تحجيم الذات/ تشطير العقل / والتنظيم فى أطروحات / وحوارات مغلقة ومنغلقة على نفسها. ويستخدم أصحاب هذا الموقف الأطروحات واللغة المقابلة (لغة الغريم) (*) لغة الاقوياء – لأنها قوية، أو العكس اللغة القوية المانعة لأنها لغة الأقوياء» فى وصف ثقافاتهم/ ومجتمعاتهم، وتحليل لغتهم وتراثهم وأنفسهم. إن استبطان العجز يأتى من قبل أذكى الناس فلا يزيد غير أن يكرّس العجز، واحتقار الذات الضمنى فى أصوليات بعض مدارس اليسار، أو فى رفقاء الثقافة الإنسانية فى أصولية اليمين الجديد.

مـــوت الأيديولوجـــية

نهاية التاريخ والبحث :

ثمت ظاهرتان فكـريتان نشأتا عـبر بداية البيروسترويكا، وتحديداً مع سقوط حائط برلين :

١ – تشاؤمية يائسة من المشروع الاشتراكى، شبه كافرة، ونادمة على العمر الفردى والجمعى الضائع، فى الحديث عن النضال من أجل الأفكار الاشتراكية، وبناء المجتمع الاشتراكى.

٢ – احتفالية فائقة بالانتصار النهائى للرأسمالية، والاندحار المنتهى للاشتراكية، بكل أشكالها وتطبيقاتها فى كل مكان، ويلاحظ أن فقدان الذاكرة الجماعى الذى يشار إليه بنهاية الأيديولوجية أو التاريخ سرعان ما انقشع تماماً فى :

أ – البلدان الاشتراكية على مستوى المجاميع التى ما انفكت أن واجهت التراكمات العددية للعاطلين، وإحصاءات الأسعار لاقتصاد السوق، وسيطرة قوى السوق على مصائر الأفراد المبتخس عملهم، المتبررة حاجاتهم فى الأرقام المتزايدة للفقراء المكوننين.

ب – البلدان الرأسمالية حيث لم يعد ثمت نظام غير النظام الرأسمالى باقيًا للأفراد

لمواجهته ونقده بعد ذهاب الخطر الشيوعى - يشير الغرب إلى الاشتراكية على أنها شيوعية ويشير أعداء الاشتراكية إليها بوصفها شيوعية / مشاعية / إباحية، استسهالاً واختزالاً للأمور وتبسيطًا انتقائيًا - ونهاية الحرب الباردة، مما كان يتزرع به الغرب.

جـ - فى بلدان العالم الثالث الذى كان قد أخذ بالتراجع نحو عوالم متدنية التنمية، مهملة من العالم الأول، المشغول بالعالم الثالث، لتحويله إلى عالم أول، بأقل التكلفة على حساب العمالة الرخيصة الماهرة - المتوفرة بلا حدود أو بشروط - وإقامة اقتصاد السوق لحساب المراكمة عابرة الحدود المكونة للمنتفعين من الانفتاح على حساب غيرهم.

إن تحول الاهتمام والتمويل ورأس المال بعيدًا عن العالم المسمى ثالثًا، إلى العالم الثانى سابقًا، **يترك إمكانات واحتمالات متغايرة :**

١ - توفر شروط ومناخ بدرجة من الاستقلال - المفروض غير الطوعى - عن السوق العالمى، وبالتالى إمكانات أكبر للديمقراطية السياسية/ الفكرية/ التنظيمية الحزبية، فى إطار التعددية المُعَدَّة أصلاً، للعالم الثانى، أكثر مما هى مخططة للعالم المسمى ثالثًا، فلا بأس من الحرية إن جعلت الناس أحرارًا، إذ يُرى الغرب وكأنه يفعل شيئًا من أجل إرساء العملية التعددية الحزبية، وحقوق الإنسان «السياسية» - فى غياب الحرية / الديمقراطية الاقتصادية وحقوق الإنسان الأساسية فى الحياة نفسها - دون أن يفعل الغرب فى الحقيقة الموضوعية شيئًا. إن أهم وأخطر مثال هو مثال البوسنة الدارج منذ أبريل ١٩٩٢ من مسرحة الأحداث حتى حافة القرار دون اتخاذ القرار الوحيد الواجب اتخاذه.

٢ - تزايد الابتئاس والافتقار الاقتصادى التمويلى / الاستعمارى مع تناقض تدفق رأس المال والإعانات، ومن ثم تقاسم الأصولية السياسية / الاقتصادية والفكرية والتنظيمية.

إن مهمة البحث الموضوعى مواجهة هذا التحدى والخيار بين واحد من اثنين :

أولاً : البحث عن المعطيات الجديدة لعالم تتسارع أحداثه فى كل اتجاه، كما يأتى من هذا التسارع احتمالات ينبغى التنبه إليها فى مسارها الجدلى، الذى لا يعدم أن يقدم البراهين بنشوء فئات تحليلية جديدة لليسار الجديد، لمجاميع جديدة آخذة بالتشكل فى كل مكان حول غايات وأهداف تبدو متغايرة غير أنها تجتمع عند الاحتجاج على الفقر، والتعبير عن عدم الرضا عن اليمين الجديد - وتكوّن هذه التظاهرات ميولاً خافتة ومتفرقة، إلا أنها ثابتة

ومتطورة فى سياق، بسبب التباين المتزايد للغنى والفقر - للأقليات مكونة الثروة والقوة والأغلبيات مكونة الفقر والاستضعاف.

ثانياً : الاتكاء على المسلمات القديمة التى لا تفيد فى البحث، وفهم التحولات الآنية، ومن ثم رفض التشاؤمية والتخلى عن الكفاح من أجل تنقية الرؤية النظرية، فى إطار مفاهيم الجدل والتغيير الجدلى الذى لا يتم فى الزمان وحده، كما أنه لا يتأتى بدون ثمن، فانكفاء المشروع الاشتراكى، لا ينبغى إرجاعه وحسب، إلى أن التجربة كانت قد تمت فى مجتمعات سابقة على الرأسمالية، على عكس ما تم التنبؤ به. إن انكفاء المشروع الاشتراكى إذ يتصل فيما يتصل - وبصورة عضوية - بالبعد المالى لرأس المال، عابر الحدود متعدد الجنسيات، ويشكّل هذا الانكفاء - المؤقت وبثمن باهظ - إحدى دلالات كل من الطور الذى يتراجع أو يتطور إليه رأس المال القومى، إلى رأس مال متعدد الجنسيات، كما يراد لهذا الطور أن يمضى إلى مرحلة قد تكون نهائية ومنتهية للأشكال التى قُيّض لرأس المال الصناعى، التشكّل فيها كآخر مرحلة من مراحل تطوره التى قد تحمل بالفعل عناصر القضاء عليه من داخله بالثمن نفسه، المذكور سابقًا، فى استلاب أعداد متزايدة من أغلبية المنتجين فى كل مكان، بكونة الفقر مع تركز الثروة والقوة فى أيدٍ أقل فأقل. إن هذا التباين ظاهرة منتشرة ويلاحظها الناس فى كل مكان. إن الظلم وقلة العدالة فى التوزيع وحدها لا يخلقان أسباب الثورة، ولا يشكلان بالضرورة شروطًا للوعى الاجتماعى الحقيقى. إلا أن الإحساس بالظلم وانعدام العدالة انعدامًا تامًا هما اللذان قد يخلقان شروط الوعى والثورة النهائية لدى الأعداد المتراكمة من المظلومين المكونن فقرهم.

ثالثًا : إن استلهام التاريخ ظلّ الملاذ الفكرى للتطور الإنسانى. فليس ثمت انقطاع فى تاريخ المجتمع الإنسانى. لقد حفل التاريخ بثورات العبيد فى كل مكان. إن كونة العبودية - المنتشرة بأشكال وتحت أقنعة ما - بالألوان الطبيعية أحيانًا كمحصلة لكونة الطبقات الغنية والفقيرة والقوة - هى ظاهرة تستحق لفت الانتباه.

موضوعات تناكد وتستصرخ البحث :

إن الفئات التحليلية لليسار التقليدى تعانى تصلبًا فى الأطراف، بسبب إصرارها على المتواليات الخمس، لتطور المجتمع فى حين لم يثبت بالدليل التاريخى :

١ - أن إحداها قد ترتبت على الأخرى ميكانيكيًا، فى أى مجتمع غربى أو غير غربى متفردًا، وبشروط محلية خالصة.

٢ - إن ما يبدو من حلول الرأسمالية الصناعية مكان الإقطاع (الأوروبى) فى الغرب لم يتأت إلا متصاحبًا مع تحولات محيطة بالمراكمة الأوروبية، ومن خلال عمليات لا اقتصادية بالصورة الموصوفة للمراكمة، من خلال الإنتاج = التبادل - التوزيع - الاستهلاك - الإنتاج ثانية، أن المراكمة الرأسمالية ما بعد الصناعة للثروة تمت من خلال النهب «لثروات الأمم» أكثر ما تمت من خلال الإنتاج السلعى، وأن تهميش تاريخ أوروبا ورأس المال وأصلها الحقيقيين يؤديان إلى تهميش تاريخ العالم بكل أجزائه خاصة المستلبة.

٣ - إن مرحلة واحدة من المراحل الخمس لم تثبت بالبرهان، على أنها تطور لعلاقات الإنتاج، فعندما يرى أن ذلك واقع لم يؤخذ فى حسابات تطور علاقات الإنتاج، تدهور علاقات إنتاج، ثم على حسابها وكانت ثمنًا لما يسمى بتطور علاقات الإنتاج فى المراكز. إن تطور أدوات الإنتاج كان قد سمح باستغلال العمل - الفائض - الثروة فى الأطراف على حساب منتجى الأطراف، وإضعاف القوى الاجتماعية للأغلبية، وتدهور علاقات الإنتاج بسبب استخدام أدوات إنتاج متقدمة. إن علاقات الإنتاج المترو المتروبليتانية المتقدمة لا تعنى أن العلاقات الرأسمالية ما بعد الصناعية علاقات إنتاج متطورة.

٤ - إن تطور أدوات الإنتاج الذى يؤسّس عليه تطور علاقات الإنتاج قد تم وحسب، فى مناطق من المحاور، ثم دفع ثمن تطورها خارج تلك المحاور. إن الحديث يتم دائمًا عن الأشكال المتطورة، وكأنها سمة لكافة الأشكال، ويتم التجاهل والإهمال والتغافل عن الأشكال المتدهورة بصورة تبادل الاعتماد الطردى، مع تطور وسائل الإنتاج فيصبح تدنى علاقات الإنتاج المتسارعة وظيفة لتطور أدوات الإنتاج غير المسبوق. إن ملايين الأطفال والنساء يستخدمون فى معسكرات عمل بأدواة إنتاج متقدمة (الهند - الصين - الفلبين) وأجزاء من جنوب أفريقيا، كالبرتغال وإيطاليا وأسبانيا.

إن أشكال العمل العبودى تتناسب عكسيًا، مع تطور أدوات الإنتاج، ومن ثم فإن تعريف التبعية، يحتاج إلى إعادة تعريف. ومن أبرز وأهم أشكال العمل العبودى فى كل مكان، على الرغم من أو بسبب التطور غير المسبوق لأداة معينة للإنتاج، مثل أدوات الاتصال كإمكانات جديدة واسعة الانتشار شديدة الهيمنة، فى المراكمة عابرة الحدود لرأس المال المالى - أشكال استعباد الأقليات، وفئات معينة من السكان كالسود والنساء فى الغرب، والنساء والأطفال والأقليات فى كل مكان. إن الاقتصاد العبودى يعود مرة أخرى تحت ظل الرأسمالية ما بعد الصناعية عالية التقنية، التى لا هم لها سوى خفض سعر التكلفه على حساب العمل فى كل

مكان، ولحساب الربح. ويلاحظ أن أشكال العمل العبودى - مع انتشارها تحت كافة الأسماء والشعارات - هى محصلة لعدم التسامح الاقتصادى المتجلى فى عدم التسامح العرقى / والاثنى - القومى / النوعى (بين الجنسين). فلضمور سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة / الغلاء / تدهور مستويات المعيشة. تتكرس أشكال العبودية فى الفئات التى كانت قد نالت حظًا من المساواة، وحظيت بمعدلات من إعادة التوزيع، إبان فترات الرخاء المتقطعة، والتى ما إن جاءت الأزمة التى تنذر بالبقاء منذ نهاية السبعينيات حتى اليوم التسعينيات حتى انكفاء الخط البيانى للمساواة، وإعادة التوزيع والنخبة الاقتصادية السياسية على السود - النساء - الأقليات القومية، لذلك فإن الحديث عن الحقوق السياسية ليس أكثر من مصادرة على المطلوب، إلا أن أساليب تجويد أشكال النضال فى وجه الهيمنة، يتخذ له أشكالاً، إذ تتفق وانتفاضة المجاميع والفئات الاجتماعية التى سارعت عوامل الحراك المتكفل بدفعها إلى أسفل السلم الاجتماعى، ما إن حلت الأزمة واستفحلت إبان الثمانينيات والتسعينيات على التوالى. ومن المجاميع التى تم الازدراء والتقليل من شأنها والإجماع على الهجوم عليها النساء إن الاقتصاد «الجيوبى» للانفتاح وتطبيع الاقتصاد واقتصاد السوق، يعتمد أكثر ما يعتمد وفى كل مكان على العمل الرخيص للنساء والأطفال.

وعلى الرغم من أن بادرة للتنظيم بين الأعداد المتزايدة للعمل النسوى الرخيص لم يظهر بعد، فإن أشكالاً من مقاومة مظاهر الاضطهاد الصاحب لتشغيل النساء (أكثر من الرجال) فى الصناعات الجيوبية لرأس المال عابر الحدود من الحركات المنادية بعودة المرأة إلى المنزل ومحاولات إجبارها على صيغ تقيدها مثل الحجاب، وإشعال الحرب بين الجنسين، إن اعتمالات المقاومة غير المنظمة والمتناغمة مع درجة الاضطهاد، ما برحت أن تبدو، وكأنها حركة مناوئة ثابتة ضد اليمين الجديد سياسيًا - فكريًا - اقتصاديًا كان، أم دينيًا - فعندما ارتدت المرأة الحجاب، جعلت منه درعًا احتمت به فأصبحت أكثر حرية مما أريد لها، كما أن حركات السود بدورها تتخذ لها أشكالاً أكثر عنفًا مما كانت عليه الحال من قبل فى أعنف تعبيراتها إبان الستينيات - حركة الحقوق المدنية للسود بقيادة مارتن لوثركينج - فى أحداث لوس أنجلوس وغيرها من الحركات الحضرية فى أمريكا الشمالية ومدن بريطانيا.

وإذ حاصرت الشركات متعددة الجنسيات ورأس المال عابر الحدود، الريفى، وقد قضت سياسات واقتصاد السوق على الإنتاج من أجل السوق المحلى على حساب الإنتاج الريفى المنزلى، واقتصاد الكفاف، فإن اكتساح المراكز الحضرية، كان قد ألف فيما ألف سوقًا هائلاً

للعمل لا طلب عليه، ومن ثم فإن مئات الآلاف من المهمشين أصبحوا مصدر عدم استقرار هدد تباعًا بثورات، وقام بانتفاضات - حضرية - فى ثورات الخبز والشارع الأعوام ١٩٧٧ فى مصر، ١٩٨٤ فى تونس، ١٩٨٦ فى الجزائر، ١٩٨٤ فى السودان، ١٩٨٨ فى الأردن.

لقد نشأت فئات اجتماعية جديدة غير موصوفة فى الأدب الماركسى كقوى ثورية، مما أدى بمفكرى اليسار إلى تجاهلها أو الوقوف فى حيرة إزاءها.

ويشكّل سوق عمل الخليج واحدة من الظواهر غير المسبوقة للإنتاج وإعادة الإنتاج لوسائل إنتاج متقدمة، مع تكريس علاقات إنتاج «متخلّفة»، واشتراط التنازل عن الممارسات المتقدمة للعمل، وتنظيم العمل الذى ما إن يصل سوق العمل الخليجى، يتخلى عن مكتسباته من الحركات المسيسة للنقابات المطلبية والمهنية. وبهذا الوصف يمكن إعادة النظر، وإمعان النظر فى مقولات تراتب مراحل تطور المجتمع. فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الإنتاج ما تبرح أن تكرس علاقات شبه عبودية، أو على الأقل انتكاسًا لمكتسبات تاريخية، لقوى حديثة بتحويلها إلى قوى مهمشة ومهانة تخضع لنظام الكفالة المهيمن، للعمل والكرامة الإنسانية، أى أن نظمًا اقتصادية تبدو متطورة، ومتقدمة غنية تعتمد فى مراكمة الثروة على علاقات إنتاج سابقة على الرأسمالية الصناعية والعكس صحيح.

مثل ما يحتفظ ريفى ثرى بالصحة، ويطيل عمره بشراء أعضاء بشرية من الفقراء، بسبب الإغراء الذى لا يقاوم يتنازل الفقير فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، عن الكلى - العيون - وغيرهما، مقابل مال يقيم أوده وأود أسرته وقريته - فإن بنوك الأعضاء البشرية تشبه معسكرات العمل الرخيص للعمالة غير المنظمة وغير المسيّسة، الممنوعة من أن تنظم نفسها لحماية أبسط مصالحها وحقوقها، ابتداء بحق المطالبة بالأجور المناسبة للعمل المناسب حق ما بعد الخدمة، حق الضمان الاجتماعى. بحيث يتم الاستغناء عن العامل تعسفيًا متى ما أريد ذلك، ويتم إنهاء خدمته فى أى وقت، ولا حق له فى فوائد أو ضمان. ويلاحظ أن العمالة التى طردت من الخليج إبان حرب الخليج الثانية عادت إلى الأوطان المصدرة للعمالة لتواجه العوز والفاقة، وهى التى شيدت المنشآت وقامت بحركة التعمير والإنشاء غير المسبوق منذ منتصف السبعينيات، لتحيل مجتمعات بدوية ريفية إلى دول لا تقل فى مظاهر تقدمها العمرانى، والطبى، والتعليمى، والحضرى، عن بعض ولايات أمريكا الشمالية الغنية. إن الاقتصاد العبودى بأدوات إنتاج متقدمة، وبثروة ورأس مال عظيم، يمكن أن يشكّل شروط عبودية مجتمعية. فالمجتمعات المصدرة للعمالة تتحول بصورة ما إلى مجتمعات مستعبدة،

بدولها، وعمالتها ودخولها من العملات الصعبة، وإمكانات المعونة الأجنبية، والاستثمارات فيها. للمجتمعات المستوردة للعمالة. التى تشكّل تحويلاتها المصدر الأساسى للعملة الصعبة، والمقدمة للمعونات الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم تصبح دولها فاقدة لشروط القرار الحر المستقل. تصبح دولها القومية فى مرتبة الخادم للدول المُستوردة للعمالة، والمُقدمة للمعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن أشكال العبودية - الاقتصاد العبودى ومظاهر التبعية المتناهية، حتى الاستعباد - تتجاور والثروات الهائلة، والإمكانات لمراكمة المزيد منها، ومن ثم تركز كل من الثروة والقوة فى أيد قليلة على حساب مجاميع من التراكمات العبودية للمنتجين من الأفراد، فى الدول التى تنتج بمال دافع ضريبة فقيرة الكوادر المؤهلة والمدربة أى الثروة البشرية اللازمة للعملية التراكمية للتنمية المحلية لصالح تنمية مجتمعات غنية، ماديًا فقيرة حضاريًا. ولا تتوفر البحوث المتعلقة بهذه الظاهرة فيما تتوفر على هجرة العمالة أو استنزاف فائض العمل والإنتاج وإمكانات المراكمة المحلية، ولا تتوفر البحوث على هجرة العقول والعمالة الماهرة لتصدير ثروة يستحيل استعادتها، أو إعادة إنتاجها فى وقت قليل. إذ يأخذ تأهيل الفرد فترة تمتد إلى ٢٠ عامًا أو أكثر، فلا يمكن التعويض عن استنزاف تلك القوى الحديثة المؤهلة.

النظرية التآمرية ودراسة الفقر

ينبغى الاستطراد فى القول بأن التمويل أخذ بالتناقص لدى مراكز البحوث والباحثين فى العلوم الاجتماعية التى لا تحصل على البحث من أجل تنمية فرص وشروط، لتسويق السلع وفق الحاجات واصطناع الشهية للاستهلاك، فى وقت تتبرر فيه الحاجات الأساسية للأغلبية من سكان العالم من الفقراء.

ذلك أن ثمت أموالاً تُعتمد لدراسة الفقر والفقراء من قِبل المنظمات الدولية والإقليمية. إلا أن أى مجرب، اشترك فى واحدة من هذه المؤتمرات، يجد بأقل قدر من إمعان النظر، أنه حتمًا خارج منها مغلول مختنق النفس لا يدرى لماذا يألو على نفسه حضور مثل هذه التجميعات فى أغلب الأحيان. فالذى يتم معظم الوقت هو :

١ - إن هذه النشاطات تبدأ من «الصفر» فى كل مرة، ولا تسعى إلى أو تفكر فى العملية التراكمية للبحث والدراسة.

٢ - توضع موضوعاتها من قبل موظفين لا علاقة لهم بالواقع، يدعون إلى مؤتمراتهم مشتركين على أساس التوزيع الإقليمى، ويعطى اهتمامًا أكثر للدول الغنية. بحيث تسيطر

«هموم» وشواغل الأغنياء على هموم الفقراء. كأن يستحوذ البحث فى ظاهرة «الدادات» الأجنبيات فى دول الخليج على جلسة مناقشة مشكلات هجرة العمالة العربية فى الخليج. أو أن تحتكر النساء الأوروبيات أو سود المهجر النقاش وأجندته فى سجال حول الحرب بين الجنسين على الطريقة النسوية الغربية الراديكالية، أو الحرب بين البيض والسود : أى أغنياء البيض والسود على حساب فقراء الاثنين. أو أن يقترح برفع مستوى المرأة الريفية - غير الممثلة فى تلك المؤتمرات وباسمها ونيابة عنها - يقترح إدخال الحاسوب فى الريف (!!) وهكذا لرفع مستوى المرأة الريفية.

٣ - تصرف مبالغ طائلة تبلغ مئات الآلاف على تلك المؤتمرات والحلقات الدراسية التى تعقد فى فنادق فاخرة فى بلدان العالم الثالث والرابع والعصر الحجرى فى حين أن نصف هذه الأموال لو صرفت على قرية أو من أجل تنقية ماء الشرب فى منطقة ريفية لحلت مشكلات حيوية على جانب من الخطورة العظيمة للفقراء.

٤ - إن تمويل مثل هذه الدراسات التى تتخذ لها موضوعات معممة غير معرّفة جزافية فتتجارى فى محاكات فاضحة بالمشكلات المعاصرة فى الغرب وتتسارى معها إنما:

أ - تموّه القضايا الحقيقية وتقضى على فرصة معضلة المشكلات التى يعانى منها الناس الحقيقيون من الفقراء إذ تتولى نيابة عنهم صياغة مشكلات غير واردة.

ب - بينما أصبحت هذه المنظمات وكأنها تفعل شيئًا من أجل الفقراء، لا تفعل هذه المنظمات فى الواقع شيئًا من أجل الفقراء.

جـ - تصرف الأموال ويبدو التمويل بلا طائل، إلا ترفيه الموظفين القائمين على تلك «المكاتب» والأقسام المتخصصة التى تنتهى مهمتها بإصدار كراسة للتوصيات - نيابة عن المشتركين أنفسهم، توزع على من لا يقرءونها وتضاف إلى مكتبات لا يعرف عنها أحد شيئًا ولم يسمع بها أحد ولمن لا حاجة لهم بها.

إن هذه العملية إذ تستمر فى الزمان والمكان تشكّل واحدة من أخطر أشكال التآمر على البحث فى قضايا «التنمية» والأغلبية من التراكمات العددية لمن لا وجوه لهم وباسمهم ونيابة عنهم وعن الباحثين الذين يهتمون بهمومهم.

هوامـــــش

(١) انظر خلدون النقيب (١٩٨٩م. ص ١١٢.

(٢) أنظر فوكوه.

(٣) جرامشى ١٩٨٢ المثقف العضوى.

(٤) فؤاد زكريا – المستقبل العربى : ١٩٨٨ العدد ٣.

(٥) حسب قول الأيكونومست ٢٧/٤/١٩٩١.

(*) سلمان رشدى وروايته «آيات شيطانية» والتى أثارت ضجة هائلة، خاصة بعد الفتوى الشهيرة بإعدامه من قبل الخومينى .

الفصل الثاني

رأس المال عابر الحدود
وأصولية السوق :
بعض أبعاد النظام الكوني

اللانظـــام الاقتصـــادى

ورأس المال المهاجر أو الهارب

إن العامود الفقرى للنظام الكونى الجديد فى أبعاده الاقتصادية الاجتماعية يتأسس على تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعى، من قبل الصناعات المجزأة، الأمر الذى يحوّل التكلفة إلى عبء على القطاعات اللامنتجة للسلع : من الاقتصاد إلى اللاقتصاد، من الصناعة إلى حفظ الأمن.

وعلى الرغم من أن مثل هذا التحليل قد يبدو وكأنه يتحسر على رأس المال الصناعى الخاص، وبالتالى يبدو وكأنه يكيل الهجوم على رأس المال متعدد الجنسيات، إلا أنه من الضرورى أن ننتبه إلى أن رأس المال متعدد الجنسيات، التى نشطت شركاته المعروفة إبان السبعينيات والثمانينيات كان قد أخلى مكانه لطور آخر من أطوار نمو رأس المال، ومن طبيعة المراكمة الرأسمالية. فلقد كانت الشركات متعددة الجنسيات كيانات معروفة ومفهومة وثابتة ودائمة؛ أو – خُيل أنها كذلك – حتى نهاية العقد الماضى، ومن ثم فإن نقدها والهجوم عليها ومحاسبتها كان ممكنًا، كما كان ممكنا التعرّف على أصحاب العمل القائمين عليها، والدخول معهم فى حوار أو فى مواجهة أو فى مفاوضات حول شروط العمل والأجور.

ولقد كان – أيضًا – للشركات متعددة الجنسيات «أوطان،» ومستقر مكانى، ومدن، مثل مدن الصلب والفحم فى ويلز، ومدن صناعة السفن فى اسكوتلاندا. وبوليفى – متعددة الجنسيات فى مدينة إيفريا وضواحيها، إن ايفريا وضواحيها، وكذلك مدن ويلز وغيرها اليوم، قد أصبحت مدن «أشباح،» تضم أشلاء مجتمعات عمالية، كانت منتجة ومنظمة فى علاقات إنتاج واضحة رغم عدم تكافؤها بفقدان قوة العمل التنظيمية، ولقد قضى على إيفريا وأمثالها من مدن الشركات متعددة الجنسيات، كان التنافس فى تطلب أفضل شروط، لأقل سعر، لتكلفة الإنتاج من قبل رأس مال يملك أن يهاجر فى أية لحظة إلى أى مكان ما إن ينشأ ظرف، يجد فيه رأس المال المهاجر أن معـدلات الأجـور لا تناسب ومعدلات الربح، ومـن ثم يهـرب أو يهاجـر دون مقدمات إلى حيث تتوفّر له الشروط والإمكانات الأفضل، إلى خارج أوروبا، أو إلى أوروبا الشرقية حيث لا تزيد معدلات الأجور عن ١٠٪ . إن هذه المرحلة من مراحل نمو أو تطور أو تحديدًا تراجع رأس المال هى مرحلة تتصل بإغراء لا يقاوم لهجرة رأس المال الذى أصبح عابرًا للحدود، تطلبًا لأقصى الربح فى الإنتاج الصناعى، وكذلك أعلى الفائدة فى

المراكمة الرأسمالية (المالية) فى أسواق المال والأسهم والسندات، إن الحديث عن النظام الكونى الجديد - فى هذا المناخ الاقتصادى - يكون أقل من عديم الفائدة، إذا لم نحاول تعريف مرحلة الانتقال من اللاإنتاج إلى الإنتاج للسلع والخدمات - مما يتكىء بشكل متزايد على استخدام التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات، بالتجديد. حيث يلاحظ أنه بارتفاع وتقدم وسائل الإنتاج تتدنى علاقات الإنتاج، ففى ظل التقدم الهائل لوسائل إنتاج مؤسسة على تكنولوجيا العلوم الفائقة، يصبح واردًا تعاظم انتشار علاقات إنتاج أشبه بعلاقات إنتاج الاقتصاد العبودى .

استقطاب الغنى والثروة والاقتصاد العبودى :

فى الوقت الذى يجرى فيه الحديث عن النظام الكونى الجديد وكأنه أيديولوجية ناجزة تبادر بتصريف العالم، يتسارع منوال الفوضى الكونية والتحليلية والفئات التحليلية الدارجة ترد المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، إلى الأزمة المتجلية فى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع سعر الفائدة وتقلص معدلات النمو الاقتصادى ، كم ترد أغلب ظواهر الأزمة إلى أحجام الدول المركزية الأوربية أو تمردها كالمانيا واليابان عن الاستجابه إلى معطيات الاقتصاد المتبادل الاعتماد.

والحقيقة أنه - وفى كل ذلك - لا يلتف بصورة كافية أو يتم تجاهل اللانظام أو الفوضى المتجلية فى طبيعة الإنتاج وتقيم الاقتصاد العالمى .

إن خيبة معظم الخطط الاقتصادية وبرامج الأحزاب الحاكمة المعلنة فى مانفستو الانتخابات العامة مما أتى بتلك الأحزاب إلى السلطة - المحافظة فى بريطانيا والديمقراطية فى الولايات المتحدة - إبان بداية التسعينيات يترتب على تجاهل الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) لتناقضات الثمانينيات فى التجارة - على الأقل - إن لم يكن فى الصناعة . أو الاقتصاد الرأسمالى المسمى بما بعد الصناعى بدلاً من العمل المتضامن من أجل مواجهة الأوليات التى يهدد إهمالها بخطر تفاقم معدلات البطالة التى بلغت ١٠٪ فى الاثنتى عشره دولة المكونة لمجموعة الدول المتقدمة OECD و ٢٠٪ فى التسعة عشر دولة الأوروبية بحيث بلغت ٢٣ مليون عاطل أى بنسبة ١٢٪ من القوى العاملة خلال العامين «الأخيرين فى

الثمانينيات». وتقدر هذه النسبة فى الدول الغنية بـ ٢٠٪ عام ١٩٩٤ أى حوالى ١٨ مليون عاطل فى دول المجموعة الأوروبية وحدها.

ويؤدى هذا التجاهل لتناقضات الثمانينيات إلى اتهام الاقتصاديين والسياسيين عمالقة آسيا / وقد تحولت، بسبب العمالة الرخيصة المتوفرة فى أسواقها والنهب المشروع والمتزايد لقوة التكنولوجيا الغربية الأسواق المقفولة - إلى مركز جذب لا يقاوم للاستثمارات على حساب الأسواق الأوروبية. إن تجاهل التناقضات الاقتصادية للحقبة الماضية إنما، يميل إلى تحييد نقاط المواجهة فيما بين الغرب الغنى - أوروبا وأمريكا - لصالح أشكال العداوة - التاريخية - بين الغرب وآسيا، ويركز على مشاكل البطالة، وتناقص فرص العمالة المتزايدة، بدلاً من أن يتأمل التحولات والتغييرات الحالّة فى طبيعة العمالة ككل، وفى طبيعة «الإنتاج» والمراكمة.

إن النظام الكونى الجديد فى أبعاده الاقتصادية - التى تتأسس عليها الأبعاد السياسية والعسكرية - تتجلى تنقاضاته فى أن نجاح الأعمال الرأسمالية الصناعية لرأس المال الخاص لم يعدْ ممكنًا، إلا عن طريق العطاءات، وبالتعاقد على إنتاج مجزأ بعمالة موسمية - مهمشة. ذلك أنه أصبح يتعين على أصحاب الأعمال أن يتعرفوا بمهارة الانتهازية على فرص الاستثمار المتاحة فى الإنتاج المجزأ بالتكنولوجيا المناسبة، وكلما سنحت الفرصة برأس مال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (١) أى أن الإنتاج أصبح إنتاجًا عن طريق المقاولات والتجزئة.

إن أصحاب الأعمال والمنظمين - منذ منتصف الثمانينيات - ينتجون تحت ظل شروط تتسم بعدم الأمان الاقتصادى. فلقد أصبحت الأعمال مواجهة منذ بداية الحقبة الماضية بظروف تتهدد مهنهم، التى كانت مضمونة لهم مدى الحياة، وهم فى خشية دائمة من اتخاذ قرارات لها مغبتها الاجتماعية والمعنوية، حيث تتسارع معدلات تكريس الإفقار الذاتى للمجموعات من أصحاب العمل والدولة القوية على حد سواء.

إن سياقات الإنتاج - المجزأ - لا تفرز إلا مزيداً من البطالة، وتحويل العمال إلى مهمشين، حيث يتحول ٨٠٪ من المنتجين إلى عمال متعاقدين، أى كعمال التراحيل، حيث ينتظر العامل بجوار آلة التليفون، مكالمة من رب عمل - قد لا يكون هو نفسه أكثر من مقاول عمل، وتنتشر أشكال العمالة من منازلهم فيما أسميه باقتصاد الكوخ الإلكترونى - حيث تقدر نسبة العاملين فى مثل هذا الإنتاج المجزأ - والرامى إلى تخفيض تكلفة الإنتاج - بأكثر من مليون عامل من هذا النوع فى الولايات المتحدة.

إن فكرة الإنتاج المجزأ بخفض سعر تكلفة الإنتاج، تجهل أو تتجاهل، أنه من خلال إعادة توزيع الخدمات والسلع العامة، سترتفع أو ترحل التكلفة الحقيقية للإنتاج من وحدة اجتماعية اقتصادية إلى أخرى، من مؤسسة إلى وكالة، من الصناعة إلى الدولة، ومن الدولة - التى تحولت إمكاناتها فى إعادة التوزيع إلى تناقص مستمر - إلى المؤسسات الخيرية، ومن المؤسسات الخيرية إلى أجهزة الأمن والبوليس - بارتفاع معدلات الانحراف والجريمة مع تزايد الفقر والحاجة - وبقليل من إمعان النظر فى السياقات الاقتصادية الراهنة سيتضح بصورة كافية - وعلى مستوى واسع الانتشار - شكل النظام الكونى الجديد واليمين الجديد.

ومن المفردات التى لم يُعن أحد بتعريفها، تعريفًا موضوعيًا مستقلاً عن مصدرها الرسمى، اليمين الجديد الملتبس بل المشبوه فى منطلقاته، مفردة النظام الكونى الجديد. فلقد أخذت هذه المفردة فى الانتشار دفعةً واحدة، فاستُخدمت من اليمين التقليدى واليسار التقليدى : أولا، وكأنها تطلق لأول مرة، وثانيًا، وكأنها معصومة من الجدل، ناجزة لانقض، فيها وكأن النظام الكونى مترتب عن التصريح اليمينى الجديد. الذى أطلق هذا المفهوم إطلاقًا .

والواقع أن العد التنازلى لانتهاء زمان العالم الذى نعرفه، والمقاييس التى كان يقاس بها هذا العالم، والظواهر التى كان يتجلى من خلالها - فيما أصبح يشار إليه بالنظام الكونى الجديد - كان قد بدأ مع نهاية السبعينيات، فقد كان هناك تعويض متسارع لكل من النظام الرأسمالى، الخاص والنظام الاشتراكى، وكأن المشاريع الاشتراكية التى صاحبت النظام الرأسمالى الخاص - سواء فى المجتمعات الرأسمالية نفسها، فى شكل دون الكفالة الاشتراكية للتوزيع، أو فى شكل محاولات بناء الأساس المادى للاشتراكية، على استحياء، أو بخطط مركزية الاقتصاد، معلنة أو موضوعية فى البلدان الشرق أوروبية.

والواقع أيضًا، هو أن الرأسمالية كنظام خالص، يتقابل فيه أصحاب العمل مع العاملين، أو المنتجين بالصورة الموصوفة كلاسيكيًا فى الفكر المادى (أو البورجوازى) إنما كانت قد بقيت حتى السبعينيات مجرد نموذج نظرى، لم يطبق على الواقع بصورة كاملة فى أى مكان. ذلك أن الرأسمالية كانت وصلت إلى شكل من أشكال من التوزيع، كان قد ضمن لها متنفسات ورئة صناعية مهمة لتحييد التناقضات التى كانت حَرِيّةً بأن تنقض عليها من بمجرد المقابلة الحادة، بين مَنْ لا يملكون، ومَنْ يملكون، على النحو الذى وصفه ماركس فى صراع طبقى يؤدى إلى الثورة. إنه من المهم فهم حقيقة أن الرأسمالية الصناعية كانت قد

حصلت على هوامش – فـى الامتدادات التى ظلت تعـيش عـلى العـلاقات الأولية، وضماناتها الاجتماعية التقليدية، التى لم يؤثر فيها دخول أشكال من علاقات وأساليب الإنتاج الرأسمالية فى القطاعات الرأسمالية المحلية، دون أن تغير كثيراً من تلك المجتمعات، مع استمرار حالات استلاب للفائض، بمعدلات لم تؤثر بدورها عن استمرار الحياة مع أشكال الفقر التقليدى. هذا وكانت معدلات الفائض المستلب التى تستنزف أو تصدر إلى الخارج تشكّل بعداً مهمًا من أبعاد البرامج الاشتراكية التى حصلت عليها الدولة الرأسمالية فى المتروبوليتاينات فى فترات الوفرة الاقتصادية، لما بعد الحرب العالمية الثانية، مما أخذ اليمين الجديد يدعى ببقايا بقاياه، وآخر رواسبه، أبان الثمانينيات تجاوز الرأسمالية للطبقات. بينما هذا تيسر عن طريق الهجمة الشرسة على القطاع العام، بالخصخصة للمتلكات العامة وطرح أسهم الشركات العامة فيما سمى بالرأسمالية الشعبية.

إنه من المهم أن نتنبه إلى أن الرأسمالية بمنوالها الذى يتقابل فيه المنتجون، وغير المنتجين، حيث يبدو العامل مثلما كان معرفًا (نظريًا) إبان نهايات الاقطاع وبدايات الرأسمالية الصناعية. إن هذا النظام الرأسمالى لم يتم تطبيقه فى المتروبوليتانية إطلاقًا من قبل، ولقد توفرت للدولة الرأسمالية – أو أنه حصلت منذ نهاية القرن الماضى – على برامج يُعاد فيها توزيع (فارق) كان قد كفل تحييد التناقضات، يضاف إلى ذلك أن فترة رخاء ما بعد الحرب العالميه الثانية (دولة الرفاهة منذ ١٩٤٨) كان قد خلق وهمًا بأن الرأسمالية ليست بهذا السوء بعد كل شيء . أما حقبتا السبعينيات والثمانينيات فقد حصلتا على إرساء الأساس (المادى واللا مادى) لمرحلة جديدة فى مراحل تطور الرأسمالية، تكاد تتراجع بها إلى النظام الموصوف فى تقابل الذين يملكون والذين لا يملكون بكوننة الشرائح والفئات الاجتماعية فى كل مكان. وبدون إمعان النظر طويلاً يلاحظ كيف كُوننتْ الفئات الاجتماعية الاقتصادية، بحيث أصبح من الممكن مقارنة فقير من نيودلهى بفقير (أسود أو أبيض) من سان لويس فى الولايات المتحدة، أو بكاثوليكى من أيرلندا – كما أنه يلاحظ أن الغنى قد أصبحت تجلياته وتظاهراته وأنماط سلوكه وأشكاله التناظرية وغدوه ورواحه وزوقه فى فنادق (الخمسة نجوم) التى يقيم بها فى كافة العـواصم (الشيراتون/ ريجنسى/ هوليداى إنْ). وكأنهـا واحــات فـى المـريـخ لا تتصل بالمجتمع – الذى قد يدانى العصر الحجرى – ولا تكترث له، فما إن تدخل قاعة استقبالها حتى تصبح فى أى بلـد – فى مكـان آخـر. من شيراتون صنعـاء إلى شيراتون النيل إلى شيراتون طوكيو أو نيويورك لا يفصلك سوى رحلة الكونكورد، وبين يديك

آلة التليفون المتنقلة، ونقود بلاستيكية فلا تحتاج إلى العملة المحلية، فلقد أصبح الغنى مدولاً تدويلاً؛ فكل أصحاب الأعمال من الماليين والصناعيين متعددى الجنسيات، يتشابهون ويستخدمون المفردات نفسها، ويتحدثون الإنجليزية بلهجة أمريكية، وأنه فوق كل شىء والأهم من كل ذلك أنهم يملكون أخطر وسائل الإنتاج، وإعادة الإنتاج فى شكل وسائل وأجهزة الإنتاج المكوننة، والتى يطلون بوجودهم يوميًا عبر شاشاتها الملونة – والتى أصبح اقتناؤها رمزًا للوجاهة بحد ذاته، وضرورة من ضرورات الحياة لكثيرين – على الكون بآرائهم وأفكارهم ونوقهم فى تحليلات الأمور – فى معظمها – معبرة عن وجهة نظرهم وقيمهم، فما الحاجة إلى التآمر إذن، فإن هذا بعد من أبعاد النظام الكونى الجديد أيضًا ودالة عليه ووظيفة له.

منذ كتابة هذا المؤلف (١) حتى صدوره لم يبد أن ثمت مستجدات خطيرة، تؤثر على صميم الأطروحة، أكثر من أن بعضًا مما كان حريًا بأن يثير بعضًا من الجدل من استقراءات تنبؤية، أصبح الآن أمرًا واضحًا بصورة شبه كاملة، ذلك أن اليمين واليسار التقليديين لم يعودا فى الوقت الحاضر – وعلى أحسن الفروض – مسألةً يعتدّ بها. كما أن أطروحة التعددية الحديثة الغربية، لا تزيد عن أن تضيف «شرطية» جديدة لشرطيات إدارة تبادل الاعتماد الكونى، وبصورة انتقائية تبعًا لحسابات التجارة الحرة، والعون الخارجى، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن ثم فإن اليمين الجديد الإسلام السياسى فى المنطقة العربية يمكن هو الآخر شكمه وتلجيمه حتى إذا تبدّى وكأن مصالحه متناقضة مع مصالح رأس المال المكونن.

إن التجارة والعون الخارجى والاستثمارات الأجنبية المباشرة تصبح فى مجموع «احتياجاتها» المفروضة فرضًا، هى الضامن للانضباط فى الصف. فلا الأحزاب السياسية ولا الدولة القومية تشكّل أو تمثل – فى مجموعها اليوم – أكثر من شواهد على مقبرة رحيل رأس المال الخاص، وحلول رأس المال المكونن عابر الحدود ليس إلا، وإن أهمية «لا أهمية» المتراتبات السابقة على سيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المكوننة – عابرة الحدود والعون الخارجى وشروط التجارة «الحرة»، إنما هى تجليات للكوننة رأس المال والثروة تتبعهما القوة العسكرية المكوننة هى الأخرى، ولكن. كقوة مرتزقة كانت قد كوننتْ بعد تسريح التكتلات الإقليمية العسكرية الكبرى، وخفض ميزانيات التسلح بعد نهاية الحرب الباردة، فلا تخص دولة، ولا وطن – فلا وطن لها – وإنما تدافع عن وتعيد تهيأة الأرض ثانية لشروط مراكمة مكوننة، لا تخص دولة واحدة أو بعينها وإن بدا أحيانًا أن الأمر كذلك. وبدون الدخول فى هذه التفصيلة

(العسكرية)، فإن الظاهرة الآخذة بالنشوء أو التراجع بالعالم، نحو كونة كل شيء، فكل شيء مكونن عابر للحدود ولا وطن له ولا ولاء له لوطن، فإن أهمية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية السابقة على أهمية رأس المال عابر الحدود مكونن الشروط والولاء، إنما تصبح مسائل من «متحفيات» التحليل الاقتصادى الاجتماعى، ولا دالة يعتد بها لها، فيما يتم على مستوى المجتمعات الفقيرة، والغنية على السواء، إلا بقدر ما للمقياس المدرج لأهمية وتاريخ الفئات الاجتماعية السابقة، على رأس المال عابر الحدود، وعلى نحو مؤقت بحركة، ونزوح رأس مال مهاجر من كل مكان إلى كل مكان تطلبًا للربح وأقصى الفائدة وإلى حين - يتصل بتدرج أهمية المجتمعات من سابقة للرأسمالية، الصناعية (فى الامتدادات اللامتروبوليتانية) إلى المجتمعات الرأسمالية ما بعد الصناعية. إن هذه الأهمية أو اللاأهمية لا تُعفى من حلولها أو اختفائها كافة الفئات الاجتماعية الاقتصادية فى كل مكان، تبعًا لجبرية الإلحاق بحسابات وشروط مراكمة رأس المال ما بعد الصناعى عابر الحدود. من كان اختفاء الطبقات الوسطى والفئات المتوسطية أو ما يسمى بالأعمال الصغيرة فى كل مكان، ومعها ما يسمى بالمجتمع المدنى فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية، نتيجة، ووظيفة لحلول الأهمية (المرحلية) القاهرة لرأس المال ما بعد الصناعى عابر الحدود وأسبقية شروط على شروطه مراكمة رأس المال الخاص، والفئات الاجتماعية الاقتصادية التى كان يعبر عنها رأس المال الصناعى الخاص.

وفى المجتمعات غير الصناعية **كالسودان** يستحيل تصور أو القول بتوفر الشروط التاريخية الاقتصادية الاجتماعية، لنشوء أية طبقات اجتماعية مكافئة للطبقات الاجتماعية الاقتصادية، التى كانت قد نشأت فى رحم مرحلة تكّون رأس المال الصناعى الخاص. كما كانت المراحل السابقة على نشوء رأس المال الصناعى الخاص فى أوروبا، وما عاصرها من تشكيلات غير أوروبية - سابقة على رأس المال الصناعى الأوروبى الخاص - كانت هذه المرحلة قد عُنيتْ، إما بتحنيط أو تسوية التشكيلات السابقة على الرأسمالية الصناعية فى أشكالها الأولية، فلم تزد عن أن كرّست العلاقات الاجتماعية، وعلاقات الإنتاج، وأشكال وتنظيم الإنتاج التقليدية، من أغلبية المنتجين للفائض. بحيث لم تزد تلك التشكيلات عن أنها وقفت فى مكانها وقفة طويلة، ناظرة إلى الداخل، من واقع شروط جمودها المفروض من الداخل، ومن الخارج. إلا أنها ما لبثت أن أخذت تتشكل دون أن تتبدى فى أشكال مشابهة، وتقوم بأدوار مشابهة لفئات تحليلة لا تشبهها إلا ظاهريًا، لأنها تتبادل الاعتماد، وتتصل بعلاقات إنتاج ونظم إنتاج تخضع لقوانين عالمية، أكثر منها موضوعية ذاتية، أى إنها تخضع لشروط وقوانين تطــور خارجها وغـير معنية بتطويرهــا هى، إلا بقدر مــا تتغيير حسابات «تنمية» النظام

الاقتصادى الذى يحتويها، ويسيطر عليها، من ثم فقد بقيت تلك الفئات «فئات فى حد ذاتها» وليس «من أجل ذاتها».

وإننا نلاحظ أن الفئات التحليلية للمجتمعات السابقة على الرأسمالية الصناعية (الرأس المال الخاص) بقيت – فى أفضل الأحوال – «أشباهًا لنظائر» خارجها، فالطبقات تبقى فى حد ذاتها، وليست من أجل ذاتها، ذلك لأن الطبقات كانت قد ارتهنت بشرط تطور «النظائر» من الطبقات، والأحزاب السياسية، وتشكيلات السلطة، والدولة القومية، والبرلمانات، وصيغة الدساتير المعبرة عن تلك النظائر الرأسمالية الصناعية، وهى اليوم تتشكل أو تتفسّخ تفسخًا على منول مشابه.

إن بريطانيا – صاحبة أقدم وأشهر ديمقراطية برلمانية – كانت قد صاغت أكثر من ستين دستورًا لامتداداتها الإمبراطورية – وهى التى لا تملك دستورًا مكتوبًا حتى الآن – عشية الاستقلال، مما أطلق دخانًا وهميًا بأن هذه تلك المجتمعات يمكن إخضاعها تحليليًا لفئات التحليل الناجزة نفسها، عبر تاريخ نشوء المجتمعات الصناعية «الحديثة» فى أوروبا، وبالتالى يتم الحديث عن الطبقات وعن الأحزاب وعن المجتمع المدنى فى الامتدادات الإمبراطورية لبريطانيا، وفرنسا بضمير مرتاح على واحدة من أخطر أحابيل الأكاديمية والبحث «التنمويين» للمجتمعات السابقة على الرأسمالية الصناعية، ويتصل الخطر بصورة تدعو لمزيد من الخشية عندما يتم تناول الفئات التحليلية، الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية الصناعية، وقد ارتقى أو تراجع رأس المال الصناعى إلى رأس المال ما بعد الصناعى – المالى – عابر الحدود مكونن الشروط، فلا ولاء له، ولا ولاء لوطن إلا بقدر ما يملك أن يراكم من خلال الربح والفائدة، وأقصى الفائدة وكأن هذا التحول لا يعنى شيئًا أو كأن شيئًا لهذه الخطورة لم يكن فى مسارات شروط نشوء أو اختفاء التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية فى كل مكان. ومن أهم هذه التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية فى كل مكان، ومن أهم هذه التشكيلات مجموعات أو تشكيلات السلطة فى البلدان المسماة «نامية».

المهم ملاحظة أن بعضًا من تلك الفئات التحليلية كان قد قُـيِّض لها أكثر من غيرها شروط «للتنمية» الذاتية، أو تم تطويرها كوظيفة، ودالة لمسارات «تنموية» معنية مثلما تم إبان الستينيات والسعبينيات من أشكال الهندسة الاجتماعية الاقتصادية السياسية للبلدان المسماه «نامية» من خلال عسكرة تشكيلات السلطة بالحكومة العسكرية المتصلة عبر فترات طويلة من عمر مرحلة ما بعد الاستقلال.

إن مقولات الدولة القومية فى البلدان «النامية» تخضع لمراوحة مركبة. فالدولة القومية لا تراوح بين الديمقراطية والعسكرة وحسب، وإنما تخضع لتجاذب نموذجين متفاوتين من نماذج الدولة. فالمفهوم الليبرالى الغربى – الأوروبى كما هو مطروح من قبل الديمقراطية الليبرالية البريطانية مثلا يقول بشكل من السلطة، فيما يقول الشكل الآخذ بالارتقاء منذ الحرب العالمية الثانية بالجمهورية الرئاسية على طريقة وغرار الجمهورية الرئاسية، فى الولايات المتحدة والحزبين الوحيدين اللذين لا يختلفان كثيراً، وخاصةً فى السياسة الخارجية لأمريكا وفى المصالح الأمريكية. ولأن الولايات المتحدة كانت قد أخذت تحتل زعامة العالم الغربى، متساوية مع النشوء المتسارع لأشكال المراكمة الجديدة، فوق القومية عابرة الحدود، منذ الحرب العالمية الثانية، بصورة محددة فإن هذا الشكل من تظاهرات تشكيلات السلطة، كان قد أخذ يفرض نفسه على مناطق نفوذ الولايات المتحدة، أو على الأقل بتاريخ التشكيلات الليبرالية للفئات الاجتماعية الاقتصادية على الساحة السياسية – فى كل من الامتدادات اللامتروبوليتانية وفى أوروبا الغربية نفسها إبان السبعينيات، إذ أخذت الأهمية السياسية تتمحور حول شخصية رئيس الجمهورية والزعامات السياسية المفردة مع تكريس الثنائية الحزبية أو سيادة الحزبين الرئيسيين اللذين لا يختلفان كثيراً فى برامجهما حتى منتصف الثمانينيات على الأقل – أى إلى أن بدأت اتجاهات ثالثة بالظهور إبان الانتخابات العامة.

ومع سقوط حائط برلين أخذت شعبية الزعماء السياسيين للدول الغنية فى الانخفاض تباعًا مع نشوء الميل نحو ظهور أحزاب متوسطية. فلقد انخفضت شعبية هولمت كول (ألمانيا الموحدة) إلى ٢٧٪ وكيشى ميا زاوا (اليابان) إلى ٢٠٪ وبريان مالرونى (كندا) إلى ١١٪ وبيل كلينتون (الولايات المتحدة) إلى ٣٦٪ وجون ميجر من ٢٤٪ أما الساسة الإيطاليون فقد تهددهم فضائح الفساد الاقتصادى والتورط فى شبكة المافيا بالانقراض تباعًا من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد ارتفعت شعبية الأحزاب المتوسطية من ٦٪ إلى ٢٦٪ بين الناخبين، على أن هذه المؤشرات لا تعطى دلالات يُعتدّ بها بالنظر إلى الفئات الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة نفسها.

ففى المجتمعات غير الصناعية – أو المصنعة حديثًا، فإن الفئات الاقتصادية الاجتماعية المناظرة للفئات الاقتصادية الاجتماعية الصناعية ، كانت قد تبدت كمشابهات وحسب، حيث قامت الجمهوريات – العسكرية – وشخص رئيس الجمهورية – والقائد الأعلى للجيش – بدور مشابه، وإن كان مفرغًا من الشعبية الديمقراطية. على أن الجيوش النظامية كانت قد جعلت

من خلال «تطورها» المؤسس على سنوات طويلة من الانفراد بالسلطة، لاحتلال مركز طبقى كفئة تحليلية مهمة فى أهمية الطبقة الاجتماعية فى حد ذاتها، وأحيانًا من أجل ذاتها، الجيش النظامى كفئة تحليلية من قبيل «الطبقة فى ذاتها».

إن الفئات التحليلية لمجتمعات مثل السودان خاصة، أو المجتمعات غير الصناعية المنتظمة جبرًا فى منظومة المراكمة عابرة الحدود بصورة عامة، بقيت ملتبسة فى أحسن الأحوال وغير معرّفة، حيث ظلت فئات اجتماعية تقوم بأدوار وتحتل مراكز تشبه أدوار مراكز الطبقات الاجتماعية، دون أن ترقى فى أفضل أحوالها، بسبب المصادرة الاقتصادية - السياسية المرتهنة بالمصادرة التاريخية الإمبريالية - إلى النشوء إلى مرتبة «الطبقة فى حدّ ذاتها» ناهيك عن «الطبقة من أجل ذاتها». وأن أى قدر من التمنى الأيديولوجى والتاريخى والعصبى والعاطفى، لن يحيل فئة اجتماعية تنتفى شروط نضوج نموها وارتقائها التاريخى إلى أعلى لن يحول تلك الفئة الاجتماعية إلى طبقة فى ذاتها، أو من أجل ذاتها، بمجرد مرور الزمن - فالتغيير الجدلى لا يتم هكذا. وإن هذه الملاحظة مهمة لأى تحليل «طبقى» للمجتمعات غايته، إحداث تغيير أو ثورة.

إن ثمت فئات قُيِّض لها بمحض الصدفة النشوئية، وعشوائية توزيع الأدوار تعسفًا للجماعات، أن ترقى إلى حافة الحدث التاريخى، وأن تلعب - بشىء من الجدارة - السياسية / الاقتصادية، أدوارًا أو ما يشبه دور الطبقة فى حدّ ذاتها أو فى ذاتها، هذه الفئة هى الجيش النظامى.

إن الجيوش النظامية فى العالم الثالث والرابع تقارب - أكثر من أية فئة أخرى - الصعود إلى مراكز طبقية، بالتحالف الطبقى محليًا أو إقليميًا أو فيما بينها من حيث :

١ - قدرتها على التنظيم «كحزب» بالمعنى الذى يصفه ماركس فى تعريف الطبقة كحزب.

٢ - التعرف على مصالحها كطبقة، ولو على مستوى الشريحة العليا - الضباط.

٣ - التحرك من خلال الضبط والربط والتنظيم الحديدى العالى كجماعة شبه متجانسة تتمتع باستمرارية فريدة منذ القرن الماضى على الأقل.

٤ - تساعد الحروب الأهلية على بلورة نوع من الأيديولوجية المشتركة ووحدة المصير والهدف داخلها أو بين قياداتها.

إن نشوء المؤسسات العسكرية الاقتصادية عبر مصالح محددة وواضحة يمكن إرجاعه إلى السببين الأول والثاني السابقين . كما يلاحظ فى كثير من المجتمعات المذكورة، وخاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية - فلقد استعصت المؤسسات العسكرية على محاولات استحداث التعددية الحزبية، وحقوق الإنسان كسياسات مكوننة - غايتها الأولى بالطبع والمنطق التاريخى وموضوعها المعسكر الاشتراكى سابقًا، فى بلدان العالم الثالث والرابع وقد ظلت الجيوش غير قابلة للتنويب الكلى فى بلدان أوروبا الشرقية - حيث بقى الجيش والأحزاب الشيوعية / المحافظة / الرجعية على حد تعبير اليمين الجديد / أهم وأكبر التنظيمات السابقة على الرأسمالية عابرة الحدود، معلوم أن الحزب الشيوعى الروسى هو أكبر وأقوى الأحزاب على الرغم من أن سياسات الإصلاح الهيكلى واقتصاد السوق الجبرية، كما أن الجيش يخضع تباعًا للضغط والرشوة : ومازالت المؤسسة العسكرية غير قابلة للحل فى بلدان أمريكا الجنوبية - مثلما يلاحظ فى شيلى / الارجنتين/ بيرو / فنزويلا - كولمبيا وجواتيمالا. إن الدولة الوحيدة التى لا تمتلك جيشًا نظاميًا هى كوستاريكا، وذلك من عام ١٩٤٨ حتى الآن. وما يزال مرشح الجيش أو المرشح الذى يدشنه الجيش أكثر المرشحين للسلطة.

ولقد تنبه الفكر الأصولى لليمين الجديد لخاصية الجيش «الطبقية» التى كانت قد تكوّنت فى سنوات الحكم العسكرى الطويل فى كثير من بلدان العالم الثالث، وفى أحضان وعلى أذرع اليمين الجديد الغربى مابعد الصناعى - عبر رأسماله عابر الحدود، وشركاته متعددة الجنسيات فى أهم نشاطاتها الاقتصادية :

١ - فى صناعة وتجارة السلاح إبان السبعينيات والثمانينيات تم عبر ميلها المتزايد للإنشاء.

٢ - المؤسسات المالية وأسواق البورصة التى تحتاج إلى «الاستقرار» بالتعددية الحزبية (المشبوهة المنبت) مما يلاحظ أكثر ما يلاحظ فى أمريكا اللاتينية مثل شيلى - الأرجنتين - فنزويلا - بيرو وكذلك فى الصين والهند وفى مصر وغيرها تشرط من شروط الإحلال الجبرى للمؤسسات والمطالبات التى لا راد لها لآليات المراكمة عابرة الحدود لرأس المال المالى كبعد مهم لأشكال المراكمة المكوننة.

وينشط الجيش كطبقة - أو شبه طبقة أو كاكثر الفئات الاجتماعية احتلالاً لمركز الطبقة الاقتصادية / فى معضلة أحبولة التعددية الحزبية بالديمقراطية الليبرالية بملابس مدنية للعسكر.

الأمة - الجيش - المجتمع المدني والاستبداد ما بعد التقليدي

لأن المجتمعات السابقة على الرأسمالية الصناعية، هى مجتمعات تقليدية، لم تزد الرأسمالية عن أنها كرست الأشكال التقليدية لأغلبية المجموعات المنتجة فيها، مع إضافة فئات حضرية/ حديثة/ تشبه وتقوم بدور بعض الطبقات الرأسمالية ، فإن الأشكال التقليدية بقيت محنطة بكل من تقاليدها وأعراقها ومفاهيم السلطة (القرابية المحتوى) الاجتماعية الاقتصادية فيها، مؤسسة على آليات الإنتاج وإعادة الإنتاج من خلال عملية التشارك فى اقتسام الفائض. التى تلّفق وكأنها عملية إعادة توزيع عبر مرشُداتها الأسطورية، ولأن الفئات المسماة حديثة - كالأحزاب - والخدمة المدنية وحتى النقابات والتنظيمات المطلبية، والشعبية المشابهة لم يُقيّض لها النضال أو التاريخ الطويل المرتكز على ملتبسات تفترض إعادة توزيع علمانية المحتوى، آتية من تفريد الفرد بتحريره من العلاقات الأولية، لتنشىء تنظيمات بضمانات اجتماعية غير رسمية، فإن ما يسمى بالمجتمع المدنى بقى عملية لا تخرج عن - أن تكون واحدة أو أخرى - من عمليات التراوح بين أن تكون :

١ - مختزلة فى المواجهة المظهرية لوجود الأحزاب السياسة حضرية التمركز الأيديولوجى والتنظيمى.

٢ - مختزلة من قِبل الدولة المركزية التى بقيت مكرّسة لاستبداد سلطوى ما بعد تقليدى.

٣ - أو إعادة إنتاج للتراتبات التقليدية من العلاقات الطائفية /القرابية / الابنية، - فى غياب التفريد المؤسسى على ضمانات اجتماعية خارج الأسرة الممتدة/ القبلية / العشيرة .

٤ - تشكيلة يلعب فيها السبب الثالث على الأول أو مستهدفة للاختراق بصورة مستمرة فى فترات الديمقراطية المظهرية، ومصادرة تحت ظل الأنظمة العسكرية بأشكالها المعلنة والمدنية اللباس.

٥ - أو محصلة دورية للغة الكراسى الموسيقية للديمقراطية «الليبرالية» قصيرة الآجال والحكومات العسكرية أو المدنية بملابس عسكرية تحت ظلال أحكام عرفية منفصلة ومخفية أو حقبة باسم أمن الدولة وحماية منجزات «الثورة».

لذلك فإن المواجهات المظهرية للدولة الحديثة والمجتمع المدنى فى شكل الأحزاب السياسية والتنظيمات المطلبية، حضرية الميل والتنظيم تبقى بصورة جاهزة وناجزة تحت

رحمة، وفى ظل مخاطر التذبذب بين المدنى الهش والعسكرى المتربص من الأنظمة، مما يسهل العصف بها فى كل لحظة. وبالمقابل يلاحظ أن التنظيمات التقليدية تبقى فى الوقت نفسه وبصورة جاهزة وناجزة هى البديل الدائم، والذى يمكن تحريكه فى أية لحظة ضد أشباهه الحضرية الميل من التنظيمات والقوى الحديثة. ويلاحظ ذلك أكبر ما يلاحظ فى السودان واليمن. فالواقع أن التوازن الذى تمثله الدولة المركزية للتعبير عن المصالح السلطوية / التقليدية / التاريخية المعينة، وفى لحظة تاريخية معينة يتصل بمصالح الزعامات والقيادات والنخب الجهوية - القبلية - الاثنية - الطائفية عضوياً - كما يعبر عن المجموعات والتراتبات الريفية / الرعوية المحلية لمنتجى الفائض من الأغلبية النشطة فى الاقتصاد غير الرسمى التقليدى، أكثر مما يعبر هذا التوازن فى المحصلة النهائية عن الاقتصاد الرسمى حضرى، التمركز الأيديولوجى والتنظيمى، أو ما يسمى بالقوى الحديثة. هذا على الرغم من أن التوازنات السلطوية تبقى خادمة وسمسارة بخاطرها أو بمصالحها أو مجبرة نيابة عن مصالح خارجها تتصل بإعادة إنتاج رأس المال الصناعى الخاص، ورأس المال ما بعد الصناعى عابر الحدود وقد تتمثل تلك المصالح نفسها أو حاصل جمعها أو جزئيًا فى الجيش النظامى، وفى الأحزاب السياسية بحيث لا يمثل مجيء الجيش فى انقلاب على الديمقراطية تلك الهشة أو حلّ الأحــزاب السياسية فرقًا كبيرًا لــدى تلك المصالح إلا بقــدر مــا يتمثل مـن صراعات جماعات السلطة يين نخب تقليدية كانت قد احتكرت وادعت (خرافيًا) حقًا فى احتلال مراكز السلطة المركزية تاريخيًا وأسطوريًا، وإن أمثلة هذه العملية، يمكن ملاحظتها فى اليمن منذ ثورة ١٩٦٢ وفى السودان إبان الحقبتين اللاحقتين للاستقلال وفى كثير من المجتمعات ذات التراتبات الاجتماعية المشابهة بدرجات، للتراتب الجدلى القرابة والعلاقات القانونية.

وقد يتم تسييس الجيش بخلق مصالح اقتصادية وفئوية لكبار الضباط - على الأقل - بحيث يبدو بديلاً ناجزًا للدولة المركزية فى أية لحظة وللمتراتبات القبلية / الطائفية والقوى الحديثة دفعة واحدة. غير أن الجيش يبقى - مع ذلك - شاخص البصر نحو المتراتبات التقليدية مهتمًا :

أ - إما باحتوائها، وضم مصالح بعض من فئاتها إلى مصالحه بإرضائها.

ب - أو مغامر باحتمالات انتفاضاتها وردود أفعال قياداتها إزاء استلاب مصالحها.

- أو/ ومحاولة فعل كلٍ من (أ) و (ب) مع ترجيح واحدة أو أخرى محتفظًا فى الوقت نفسه باحتمالات واردة دائمًا للقمع الدورى لكل منها على حدة، سواء أكان القمع اقتصاديًا -

كتأمين الممتلكات كما يحدث، وحدث إبان النظامين العسكريين، الثانى والثالث فى السودان - أو عسكريًا كما حدث عند ضرب معاقل جزيرة «أبا» إبان الأشهر الأولى للحكم العسكرى الثانى أو كما يتم تباعًا من قبل النظام الراهن.

إلا أن هذه المتراتبات التقليدية تظل أكثر الفئات استعصاءً على محاولات القضاء عليها، لمجرد كونها تعبيرًا عن مرحلة تطور تاريخية معينة، لا أكثر ولا أقل، لمجرد كون شروط القضاء عليها لم تنضج بعد.

- قد يحاول الجيش عسكرة هذه الفئات بمتراتباتها التقليدية، كما قد يحاول - ويحدث بالفعل فى الوقت الحاضر - إحلال «أيديولوجية» مكافئة - مثل استيعاب جماهير الأنصار فى «الفكر» اليمينى الأصولى للإسلام السياسى لما بينهما من مشابهات ومصاهرة وأنساب ومرجعيات مشتركة فى أشكال الغزل ولعبة القط والفأر الدارجة.

الجيش النظامى/ تلقائية النشوء والتخريب الاقتصادى

لما كان الجيش النظامى فى البلاد السابقة على الرأسمالية الصناعية قد قُيِّض له عبر «تطورات» مركبة، ومتصلة فى الزمان، أن ينمى له عضلة اقتصادية تكافئ وتنافس رأس المال الوطنى، فقد احتل فى كثير من المجتمعات المسماة نامية، مركزًا وأخذ يقوم بدور مشابه لدور الطبقة المتوسطة، ويلاحظ ذلك أكثر ما يلاحظ فى أمريكا اللاتينية - فى تشيلى والأرجنتين وفى فنزويلا وبوليفيا، كما يلاحظ فى أفريقيا جنوب الصحراء. وتشكل المؤسسة العسكرية فى أمريكا الشمالية بعدًا مهمًا فى السياسات الاقتصادية / الاجتماعية وتُخرِّج أكاديمياتها (أكاديمية الحرب) والأكاديميات العسكرية، معظم القادة الذين كانوا قد استولوا على الحكم فى انقلابات الستينيات والسبعينيات وحروب الثمانينيات الأهلية، فى بقية البلدان المسماة نامية، وخاصة فى أفريقيا والسودان على وجه التحديد، فإذا أخذنا فى الحسبان حروب ما بعد الحرب العالمية الثانية وجملة الحروب المحلية البالغ عددها ١٥٢ حربًا محلية فإن دور المؤسسة العسكرية الاقتصادية - محليًا وعالميًا - يشكل بعدًا مهمًا فى تحليل الفئات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمعات المسماة نامية محليًا، حيث تشكل الحروب المحلية رئتى وقلب وعقل أهم فئة اقتصادية محلية، كما يشكل اقتصاد الحرب (تجارة السلاح وتهريب الغلال - المتاجرة

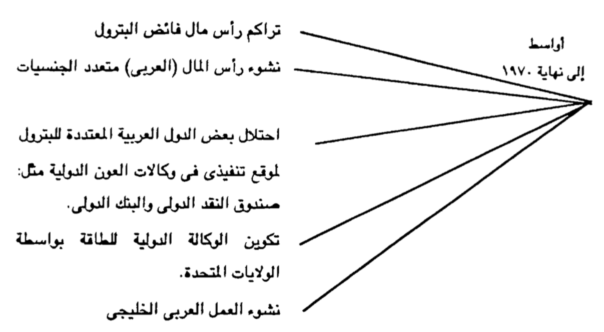
فى العملة) والتخريب الاقتصادى العام، والناتج عن تدمير الزراعة والقطاع التقليدى للاقتصاد الذى تنشط فيه ويوفر الكفاية (الكفاف) للأغلبية الساحقة. (٢) نتيجة لحالة الحرب المستمرة وإقلاق الاقتصاد والمجاعات وغيرها من كتالوج الكوارث الأخرى، فإن المؤسسة العسكرية الاقتصادية (والسياسية) يتوفرها أفضل مناخ لإعادة إنتاج نفسها ماديًا وبسيكلوجيا تقليل المنازعة من خارجها.

ولا تشكّل الحروب المحلية إقلاقًا للاقتصاد المحلى، بسبب ميزانية الحرب، وبسبب الهجرة العنيفة للمنتجين وحسب، دائمًا بارتفاع أهمية فئة العسكريين اجتماعيًا، إذ نجد أن أهميتهم كفئة اجتماعية / سياسية تؤدى إلى تصاعد أهيمتهم اقتصاديًا. إذ تؤسس من أجلهم الخدمات والتسهيلات، وتقتطع الأراضى لكبار الضباط المتقاعدين منهم، وأولئك الذين هم فى الخدمة على حساب «**الحيازات**» والأراضى الخاصة بصغار المزارعين، كما تقطع الأشجار وتجتث الغابات من أجل المزيد من الإقطاعيات متزايدة الأحجام، فيدخلون سوق المتاجرة فى الحبوب، والإنتاج من أجل التصدير على حساب الإنتاج من أجل السوق المحلى، مما يزيد من افتقار الأغلبية ويرفع معدلات الهجرة (٣) ويبلغ عدد السودانيين الذين شردتهم الحرب حوالى ٥ر٤ مليون مما يجدد أهمية الضبط وضرورة إحلال النظام والاستقرار.

إن تكريس البعد العسكرى لسياسات البلدان النامية والقوة المتنامية للجيوش النظامية، يرتبط عضويًا بمواكبة الفئات العسكرية – النظامية فى صف كبار الضباط للتطورات الحألة فى طبيعة المراكمة الرأسمالية وإن أظهر أشكال هذه المواكبة تتضح منذ السبعينيات فى غلبة العسكر على الثورات الشعبية فى كل مكان، من ذلك انكسار حركة الليندى فى تشيلى أمام القوة الاقتصادية السياسة العسكرية للجيش التشيلى، معضدًا بالرأسمالية المكوننة (للولايات المتحدة) والرأسمالية الوطنية المحلية. وفى السودان يتضح ذلك بصورة جلية فى السياق الإقليمى لنشوء الأهمية الاقتصادية (الرأسمالية الملحقة برأس المال المالى المكونن) لفائض رأس مال البترول، حيث تواكب كل من البعد غير المسبوق للديون الخارجية مع النشوء غير المسبوق للأهمية التنفيذية فى المؤسسات المالية العالمية لدولة كالسعودية مع بداية الخراب الاقتصادى فى السودان (أنظر الشكل فى الصفحة التالية) مع تعاظم الأهمية العسكرية والسياسية للمؤسسة العسكرية السودانية.

ثورة البترول (١٩٧٣) ونشوء رأس المال فائض البترول (العربى) متعدد الجنسيات

١٩٧٣ ———— ارتفاع أسعار البترول - بتأثير سياسى لخفض العرض



إن حلول شروط المراكمة عابرة الحدود، واختفاء الطبقات المتوسطة باختفاء أهم شروط المراكمة المحلية لرأس المال الوطنى، من شأنه أن يقلل من أهمية ظاهرة الجيوش النظامية كفئة اقتصادية / سياسية / عسكرية محلياً، مما يلاحظ تباعاً الآن عبر الإحلال «القمعى» لحقوق الإنسان (السياسية) والتعددية الحزبية لشرطية رأسمالية التنمية المعاصرة منذ الثمانينيات.

إن الشرط الإلزامى للتعددية الحزبية على رقاب العسكريين، إنْ أمكن أو بتواطؤهم، أو بتدشين الجيش للعملية الديمقراطية عن طريق «مباركة» مرشح أو آخر، الأمر الذى يتعذر - بدونه فى حالات معاصرة معروفة ضمان استمرار «دقرطة» الأنظمة العسكرية إلا بالقوة المكافئة أو التهديد بها يتم التعبير عنه :

- بالتدخل العسكرى المباشر باسم الجماعة الدولية، وتحت راية الأمم المتحدة، كما فى كامبوديا - الصومال - أثيوبيا.

- بالتلويح المستمر بذلك، كما فى السودان فيما يشبه الانقلاب المعلن منذ خريف عام ١٩٩٢ على الأقل.

- بالضغط القاهر للإعانات الخارجية والتجارة، كما يتم حاليًا فى بوليفيا - بارجواى ومن آن لآخر للصين وغيرها.

الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية والمجتمع المدنى

أن المهم نتنبه إلى أن عملية التحديث modernisation التى صاحبت التحول من الزراعة إلى الصناعة، وفى المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الملحقة، هى عملية تاريخية، تتم بشروط تخصها إذ تخلق فى المسار والسياق النشوئى بدائل غير رسمية للتنظيمات والعلاقات التقليدية. وإن هذه البدائل يمكن التعرف من خلالها على أشباه، إذ تقوم بأدوار القبائل نفسها فى المجتمع الصناعى المدنى، وهى أيضًا شرائح مترامية بعضها فوق بعض من الجماعات والنوادى والتنظيمات التى تعمل على مستوى المجتمع المحلى والجيرة والبلديات ومجالس الآباء وفرق اللعب والحركات الشعبية والفئوية، مما توفر له الدولة المركزية أسباب التشارك فى الفائض - الضريبى - وأحيانًا - جُعلا معينًا على ضوء الفائض «القابل» لإعادة التوزيع، متدرجًا من دولة الرفاهة متجاورة مع قوة اللوبى العمالى، والحركة والمشاركة الشعبية إلى تقليص هوامش إعادة التوزيع المتصاحبة مع النخبة المنظمة على المنتجين فى كل مكان.

وتقوم هذه المتراتبات من الشرائح الاجتماعية، من الجماعات، والفرق، والتنظيمات والنوادى على بتوفير الحاجات المباشرة للأفراد، مثلما توفر القبائل والطوائف التقليدية فمرشح الحكومات المحلية والبلديات والنائب المحلى ابن البلد، ويشترط أن يكون قد قضى عشر سنوات بالمنطقة، وهو من الحىّ وهو معنى بمصالح ناخبيه على المستوى المحلى السابق علـى المستوى الحزبى السياسى البرلمانى، والمكمل له بصورة ألصق بالأفـراد من الحـزب السياسى نفسه.

لذلك يلاحظ أن الأفراد يصوّتون للأحزاب اشتراكية البرامج، فى الانتخابات التقليدية (العمال/ الحزب الاشتراكى/ الحزب الديمقراطى/ الديمقراطية المسيحية / الخضر) فى انتخابات المجالس البلدية، فى حين تتم انتخابات الأحزاب السياسية بلا مبالاة من الناخبين، إذ لا فرق لدى الناخبين كثيرًا، مَنْ يأتى إليها. وفى الجمهوريات الرئاسية لا تتم الانتخابات العامة كثيرًا.

إن هذا الواقع مهم عند الحديث عن الديمقراطية (الليبرالية) والتعددية الحزبية؛ فالأحزاب السياسية وحدها لا تغنى العملية الديمقراطية، ولا تشكّل بعدًا تراكميًا لها، بدون الشرائح النخبية من المنظمات غير الرسمية، التى نظمت إعادة التوزيع الاقتصادى/ السياسى

وتوفر التساند الاجتماعى عن مثلما تفعل المرجعيات «التقليدية» فى علاقات الوجه للوجه والعلاقات الأوليّة.

إن غياب هذا الشكل من التراتبات التنظيمية الشعبية يسهل العصف بالأحزاب السياسية وبالعملية الديمقراطية السياسية، مما يلاحظه الناس فى كل مكان فى العالم الثالث/ الرابع، إذ يكفى الاستيلاء على محطة الإذاعة، واحتلال مداخل الكبارى، والجسور بعد تعطيل الدستور فيتحوّل نظام ديمقراطى بكافة أجهزته الفوقية إلى نظام عسكرى، بجرة قلم، وفى بضعة أيام. ولقد لاحظ الناس أيضاً أن ثمت أكثر من لامبالاة بالتجربة الديمقراطية، بل وأكثر فى تلك المجتمعات، أو ينتظر الناس أحياناً الانقلابات العسكرية ويتنبأون، وقد يرحبون بها حينما يخيّب النظام الديمقراطى ظنهم فى الحكومات الحزبية. وعلى الرغم أن هذا موضوع يستحيل تناوله بتبسيط تاريخى، أو سردى، إلا أن ثمت مقولات كانت قد اخُتزلتْ عن المجتمع المدنى، وعن المفهوم الحقيقى للديمقراطية، بسبب ثنائية الفروقات أو المُطْلقات المجردة بصورة معيبة للمفاهيم - إن الديمقراطية مثلها مثل كافة الظواهر الاجتماعية، لها تجلياتها التى تندرج فى مقياس مدرج فى الزمان والمكان بحسب ظروف معينة، فالديمقراطية ليست كوكباً سياراً مطلقاً، أو ثابتاً لا يتغير، ولأن المفاهيم تتبادل الاعتماد بوصف إنها تجريد لظواهر، فإن مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدنى، فى المجتمعات الغنية نفسها، يعاد تعريفه، أو ينبغى أن يعاد تعريفه، بسبب اختفاء أهم مكوناته الاقتصادية الاجتماعية وتضعضع الأساس المادى لتجلياته ووجوده.

ويلاحظ أن الربع الأخير من الثمانينيات كان قد شهد - كما تشهد التسعينيات - بدورها، تفاقم مشكلات فئات اجتماعية بعينها، بدون أمل فى أن تذهب الأزمة الاقتصادية بتلك المشكلات إلا بعيداً فى الإشكال . فنرى أن أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة - (يُعلن إفلاسُ الآلاف منهم، بمعدلات غير مسبوقة فى نهاية الثمانينيات فى كل مكان) فقد أفلست حوالى ٢٤ ألف شركة صغيرة ومتوسطة فى بريطانيا خلال تلك الفترة، وبداية التسعينيات ويقدر المعدل الشهرى لعام ١٩٩٢ بحوالى ٢٠٠٠ شركة منذ استفحال الأزمة الاقتصادية لأعوام ١٩٨٠. (٤)

وفى ظل إعادة الهيكلة، أو ما يسمى بالإصلاح الإدارى ليتوائم رأس المال المحلى مع الأشكال الجديدة للمراكمة، الناجمة عن التطورات الحالّة فى مفهوم رأس المال المبتعدة سريعاً عن أشكال مراكمة رأس المال الخاص، يتعاظم تهميش أعداد متزايدة من كافة الطبقات الدنيا

والوسطى مع تسارع عمليات تشويهية، فيما عدا تلك الفئات الاجتماعية والشرائح المتصلة بالوصاية والوكالة والسمسرة عن رأس المال عابر الحدود فى منظومة الإدارة الكونية وذراعها الحديدية الممثلة فى وكالات العون الدولية، وأسواق المال المكوننن، كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، فإن تشويه التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ظاهرة واضحة، ومن ثم تتشوّه وتضعف التحالفات الاجتماعية الاقتصادية فى تحالفاتها التى تشكّل توازناتها عند نقطة معينة شروط استقرار وأهمية وقدرة الدولة القومية فى محتواها الطبقى الوطنى.

ويكفى لإدراك مدى وانتشار التهميش الجماعى (طبقيًا)، فى مقياس مدرج من المجتمعات الغنية إلى الفقيرة الالتفات إلى المقابلة بين الأجور/ الدخول الحقيقية لجموع الأفراد، وحركة أسعار السلع التموينية، وتضعضع البرامج اشتراكية التوزيع مع (خدمات عامة وسلع/القطاع العام) كذلك سعر الفائدة على الفرد فى الصغيرة والكبيرة وإلى سعر العملات الدولية فى أسواق المال، مما أدى فى مجموعه إلى إبخاس عمل المنتجين، وإصدار أنصبتهم، فيما يعاد توزيعه إذ لم يعودوا يحصلون على خدمات فى شكل إعادة توزيع للسلع والخدمات العامة، أو دعم يذكر للسلع الأساسية، ولا يحصلون على دخول حقيقية مكافئة لعملهم مما ينتجونه من السلع، حيث الفرق بين الإنتاج والاستهلاك - (فى غياب التوزيع أو ضعفه - يعمل لصالح فائض العمل وفائض الإنتاج وفائض القيمة، بحيث يقل سعر تكلفة الإنتاج لصالح التراكم الرأسمالى الكبير على حساب كل من رأس المال الصغير والتنمية المحلية ومراكمته القومية، ويعلن شروط منوال التنمية الرأسمالية الكبيرة عابرة الحدود غالبًا أو الفارة إلى الخارج ومعدلاتها بالنظر إلى المثال التالى لكيفية تصدير رأس مال خالص فى نزيف متصل مميت من خلال واحد من ميكانزمات المراكمة الدارجة على الاستثمارات وخاصة فى مناطق التجارة أو الصناعات التحويلية الحرة وعلى الإعانات والقروض فى شكل ديون وخدمة الديون وإلغاء أرباح ودفع أقساط الديون فى نسب مئوية من الأرصدة العملات الأجنبية لبلدان العالم الثالث والرابع والتى يتحول بعضها تباعا إلى مجتمعات العصر الحجرى .

يتضح منوال هذه العمليات ومترتباتها فى مجتمع بالسودان تحت ظل دولة صارخة الميل نحو المراكمة بالوكالة بالنظر إلى : التضخم وتوسيع قاعدة الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث تجبى الزكاة على «المستغلات» (السيارة التاكسى) مقدمًا ومع الترخيص لاستغلالها، كما تجبى من المزارعين فوق زكاة العشور قبل الحصاد. هذا ويقول الصادق المهدى. (٥) إن نظام « المرابحة» يلتهم سلفًا القدرات المحدودة للمستثمرين الصغار، لأن شروط الاستثمار تشمل الضمان العقارى زيادة على الصك المصرفى (شيك) الذى يعادل المبلغ

المقترض كالتزام من المقترض مقابل القرض، كالسلفية الزراعية وغيرها. وقد كان نظام «الشيل» Shiel الزراعى التقليدى من أهم معوقات المراكمة الزراعية لصغار ومتوسطى المزارعين، وقد أضيف إليه إبان الثمانينيات تكلفة إنتاج محدثة الباهظة للمدخلات الزراعية، ومنافسة الدولة نفسها للمزارعين أو/ وسياسة مصادرة المحاصيل لصالح التصدير بأسعار تفرضها الحكومة على المشتروات، فى حين لا تملك الدولة ضمان سعر عادل للمحاصيل الزراعية التموينية فى السوق كالذرة والسكر والدقيق.

من ذلك تشديد الديون الخارجية، أو أرباحها أو الخدمة المستحقة عليها «عينياً» بحيث يسلم المحصول كمستحق، ليعاد بيعه داخل السودان، ويتم التسليم بأسعار العالمية، فيما يتم البيع فى السوق المحلى، وفق قانون الندرة والسوق السوداء [٦] وتُعفى مثل هذه «المضاربات» من الضرائب لفترات متراوحة كما تكون معفية أيضاً من تكلفة البناء التحتى، والمؤسسات الخادمة للصناعات المنتجة للمحاصيل المتقايض فيها، مثل سكر الكنانة مثلاً، الذى يشكّل واحدة من الصناعات الجيوبية فى السودان، مما يخضع لشروط الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلها مثل غيرها، مما يسمى بمناطق التجارة أو مناطق الصناعات التحويلية الحرة.

يضاف فيما يقول الصادق المهدى فى الحديث السابق، الشروط اللامواتية للاستثمار المحلى، إن السياسة الضريبية (أو اللاسياسة) التى تطبق انتقائياً. فيعفى منها الأصفياء من السودانيين، كما تُعفى بالضرورة والنتيجة المستثمر الأجنبى، إن إخضاع السياسة «الصناعية» والزراعية لضرورات لا تتصل بالاحتياجات الاقتصادية المحلية من الإنتاج الزراعى ولا من المحاصيل النقدية يؤدى إلى تشويه الفئات الاقتصادية الاجتماعية النشطة، فى مثل هذا الاقتصاد وإلى أشكال من الخراب الاقتصادى.

وفيما يلى مقارنة لأهم المحاصيل الزراعية والصناعات (الخفيفة) كالنسيج بين منتصف الثمانينيات ونهايتها وبين السياسة الاقتصادية أو ما يسمى بالاقتصاد الأسود منذ نهاية الثمانينيات حتى ١٩٩٢ : –

١ – متوسط إجمالى المساحة المزروعة ذرة للمواسم الثلاثة ٨٩/٨٨/٨٧/٨٦ هو ١١ مليون فدان. وكان متوسط الإنتاج فى المواسم الثلاثة هو ٣ ملايين طن، ومتوسط إجمالى المساحة المزروعة للمواسم الثلاثة هو مليونا طن... النتيجة متوسط إجمالى الذرة فى مواسم الديمقراطية الثلاثة يزيد بمليون طن فى السنة عن إنتاج الذرة فى مواسم «الانقاذ» الثلاثة.

٢ – متوسط إجمالى المساحة المزروعة قمحًا للمواسم الثلاثة فى عهد الديمقراطية ٨٩/٨٨/٨٧/٨٦ هو ٣٣٧ ألف فدان. وكان متوسط الإنتاج فى المواسم الثلاثة هو ١٧٠ ألف طن.

وكان متوسط إجمالى المساحة المزروعة قمحًا للمواسم الثلاثة ٩٢/٩٠/٨٩ ٨٧٨ ألف فدان، وكان متوسط الإنتاج فى الموسم ٦٦٣ ألف طن. النتيجة أن مساحة زراعة القمح فى عهد «الإنقاذ» زادت ثلاثة أضعاف، بينما زاد إنتاج القمح أربعة أضعاف، وذلك أن برنامج إعادة تعمير المنشآت الزراعية، الذى وضعته وشرعت فيه الديمقراطية اكتمل فى عهد الانقاذ، ويساهم فى التغلب على مشاكل الرى. ولكن الملاحظة المهمة فى هذا الصدد هى أن التوسع فى زراعة القمح كان على حساب زراعة القطن طويل التيلة. وهذا قرار خاطئ، لأنه كان على حساب إيرادات البلاد من العملة الصعبة، فاندفعت الدولة تشترى ما يلزمها من دولارات من السوق السوداء فرفعت الدولار إلى ارتفاعه الجنونى.

٤ – الإنتاج الصناعى وتوضح أرقام إنتاج أهم المنتجات الصناعية فى السودان أن إنتاجها كله فى تدنٍ فى سنوات الإنقاذ الثلاث ما عدا إنتاج السكر.

أ : النسيج :

متوسط الإنتاج عن السنوات الثلاث ٨٨/٨٧/٨٦، ٨٩/٨٨ هو ٥٥٫٣ مليون زيادة.
ومتوسط الإنتاج عن السنوات الثلاث ٩٠/٨٩، ٩١/٩٠، ٩٢/٩١ هو ٣٨٫٦ مليون ياردة.

ب : الغزل :

متوسط الإنتاج فى السنوات الثلاث فى عهد الديمقراطية هو ٩.٦ ألف طن، ومتوسط الإنتاج فى سنوات الإنقاذ الثلاث هو ٤٫٤ ألف طن.

ج : السكر :

متوسط الإنتاج فى سنوات الديمقراطية الثلاث هو ٤١٦٫٦ ألف طن ومتوسط الإنتاج فى سنوات الإنقاذ الثلاث هو ٥٦٠ ألف طن.

د : الزيوت :

متوسط إنتاج سنوات الديمقراطية هو ١٦٩٫٣ ألف طن، ومتوسط سنوات الإنقاذ الثلاث هو ٧٧٫٦ ألف طن.

هذا فيما يضاف إلى قائمة الخراب الاقتصادى توابع الكتالوج المعروف فى كل مكان

والمصاحب لعمليات «التنمية»، تلك التى يتم تطبيقها وفق الخطة المعروفة لإدارة تبادل الاعتماد الكونى القهرى وهى :

– تدهور قيمة العملة الوطنية إزاء العملات الرئيسية، وخاصة الدولار إذ أصبح سعر الدولار السودانى عام ١٩٩٣ ٢٣٠ جنيهاً سودانياً، بينما كان الجنية السودانى يفوق سعر الجنيه الاسترلينى، ويعادل حوالى ٢٠٥ دولار حتى نهاية السبعينيات. أى منذ أن ارتبط الاقتصاد السودانى بأصولية الديون الخارجية لتبلغ مديونية عام ١٩٩٢ ١٤ مليار دولار أو لواقع حوالى ٨٠٠ – ٧٠٠ مليون دولار للفرد السودانى الوافد ديوناً خارجية.

– ارتفاع تكاليف المعيشة حيث ارتفع سعر رغيف الخبز من ١٢ قرشً إلى ٦٠٠ إلى قرشاً فى السنوات الثلاث الماضية أى بمعدل ٤٠٠٪ .

– ارتفع سعر السكر – وهو مادة أساسية إذ كثيراً ما سقطت الحكومات المدنية والعسكرية، إذا ما ارتفع سعر السكر عن طاقة المستهلك – من ١٢٥ قرشاً إلى ٦٠٠٠ قرشا (ستون جنيهاً) للرطل الواحد وزاد سعر اللحم من ١٢٠ قرشاً للكيلو إلى ٣٠٠ جنيهاً (يعنى ٣٠٫٠٠٠ قرش) وسعر الفحم الوقود الشعبى من ٢٠ جنيه للجوال إلى ١٢٠٠ جنيه للجوال (٨) كما ارتفعت إيجارات المساكن بصورة كبيرة جداً. فحجرة من اللبن (الجالوص) فى أبسط الأحياء يبلغ إيجارهـا عـام ١٩٩٢، ٣٧٢ جنيهاً فى حين كان إيجار الغـرفة نفسها لا يزيد ١٥ جنيهاً. منذ ثلاث سنوات وحسب عن جنيه سودانى.

إما أسعار الوقود كالبنزين والجازولين فقد ارتفعت بمعدلات فلكية إذ كان سعر جالون البنزين عام ١٩٢٠ – ١١٠ جنيه سودانى ليصبح سعره ٢٠٠٠ جنيه سودانى فى بداية عام ١٩٩٣. وفيما ثبتت الأجور أو راحت على أفضل تقدير عند نقطة قريبة من معدلاتها السابقة على حرب الخليج الثانية انخفضت الأجور الحقيقية مع غياب الدور الذى كان يلعبه القطاع العام والدولة فى توزيع السلع والخدمات العامة بتحول الدولة تباعًا إلى مجرد آلية للمراكمة زيادة على أن «المعطيات» التى لا راد لها فى أسلوب إعادة إنتاج رأس المال، وأصبح رأس المال المحلى رهينة بدوره أو جنح للهروب إلى الخارج، إن جملة المتغيرات المذكورة والتى سيتم تحليلها تباعًا تشير إلى تحولات فى طبيعة الدولة القومية ودورها (أو لادورها) فى الاقتصاد كما ترجح كيفية تراجعها بدورها إلى الحد الأدنى من الاقتدار التنفيذى أو الفاعل على الساحة المحلية كما لو كانت دورة قيام وصعود الدولة التقليدية، يعاد إنتاجها اليوم على منوال يشابه تلك الدولة التى يفضلها الفيزيوقراط على عهد «دعه يعمل» أو أن أفضل حكومة هى أقل حكومة

فيما يشار إليه اليوم التباسًا بالليبرالية الجديدة والإسلام السياسى والمعاصرة واليسار التقليدى .

إن الإسلام السياسى الذى عاصر الحركة الوطنية، وأسهم فيها بصورته السابقة على شكله الأصولى (الجديد) اللاحق لمنتصف السبعينيات ينتمى إلى التنظيمات السياسية الدارجة على عهد رأس المال الخاص. غير أن اختفاء البرامج الاقتصادية، اشتراكية التوزيع وضمور الدولة كآلية لإعادة التوزيع - مهما كان فارقًا - يكرس الميل نحو الأصولية الاقتصادية والثقافية والسياسية، فيما يشكّل منوالاً مجددًا لمعضلة أصولية تخصه بانحساره فى برامج الحرب بين الجنسين وعداء الغرب (المعلن) فيما تضمر سياساته وممارساته ما تضمر.

على أنه من المفيد التنبه إلى أنه ينبغى التفريق بصورة دقيقة بين المحافظ - المتدين - التقليدى - الشعبى - الرسمى من الممارسات الأيديولوجية - العربية. فالفرد المحافظ هو محافظ بهذا الوصف على التقاليد : على ما هو تقليدى فى مجمله والتقليدى (العربى) يرتبط عضويًا بالثقافة - المتأصلة وفى قلبها الدين الإسلامى الذى يشكّل عمودها الفقرى، ولون عيونها وعواطفها وهو مستقر فى أعصابها القومية، يذهب ويجيء وفق تجليات ومعدلات وجرعات دورية التجليات والضميرية من النظر للدور المشرئب، إبان الرخاء والأمان الثقافى والإقليمى (والجيوبولوتيكى) وهو الشاخص أو المنكفيء على نفسه، وعلى الماضى، وعلى التقاليد، وعلى الامتيازات الذاهبة، مع العام والخاص وإبخاس الإنسان والعمل والثقافة والعزة القومية والكرامة الشعبية، إبان الأزمات التى تبدو الآن فى ترادفها واحدة فوق الأخرى، كالأساطير الخرافية والأزمات، ومن هنا تبدو وكأنها لا تنوى أن ترحل إذ استطال بقاؤها منذ أن حطت مع نهاية السبعينيات، وفى مثل هذه الأزمات يتداخل التقليدى والمحافظ الشعبى كليًا فى مجاهيل لا تحدّ.

اليمين الجديد
واليسار التقليدى والمفاهيم المتصلة

ويخطئ خطأً خطيرًا مَنْ يستهين أو يقلل من شأن الفكر والحركات الأصولية. لأنها لا تملك أساسًا موضوعيًا مبررًا، بمجرد غياب الامتيازات القديمة وحضور الخطر المحدق بالأمة «الجنس النقى» أو العرق النقى - بالتاريخ القومى بالقومية باللغة، بالمجتمع، بأغلبية المجموعات المفتقرة بتسارع مخيف وغياب لكل ما هو مألوف وحضور مزعج لكل ما هو غير مفسر أو قابل للتبرير. فإذا جمع كل من الاقتدار التنظيمى الناجز بمجرد المعاصرة للحركة الوطنية إلى الاقتدار المادى للحركات والفكر الراديكالى (الأصولى) إلى خليفته الأصولية الاقتصادية / فى التطبيع / اقتصاد الباب المفتوح / الإنتاج من أجل السوق والإصلاح

الهيكلى وغيرها من مفردات ما يسمى التباساً خطيراً للغاية بالليبرالية الجديدة (والتى لا شبه بينها وبين الليبرالية الاقتصادية للفيزلوقراط واقتصاد ودعه يعمل للقرن الماضى، لاشبه سوى تقلص دور الدولة فى أقل من أقل حكومة هى أفضل حكومة، فإن حاصل الجمع لهذه الظاهرات يمكن أن يساعد على فهم جملة تجليات فى كل مكان – إن الفكر والحركات الأصولية فى كل مكان ليست جملا اعتراضية فى تاريخ المجتمعات العربية أو الغربية أو الشرقية. إنها فى الواقع التعبير الفكرى والتنظيمى الاجتماعى لإعادة هيكلة رأس المال طوعًا ونشوءًا تاريخيًا يقابلها إعادة هيكلة أو هندسة اجتماعية سياسية عسكرية فكرية جبرية بشروط مجـرد الطبيعـة الآنية، الأخـيرة أو كمرحلة مـن مراحـل تطـور رأس المال الصناعى (الخاص).

إن الفكر والحركات والتنظمات الأصولية هى محصلة وتعبير فى آن عن هذه المرحلة. وإن الوعاء الذى تتخذه مستودعًا لها، والآليات التى تستخدمها لا تخرج عن الموروث – التقليدى – المحافظ وإن كانت الأصوليات تذهب بتلك الآليات إلى أقصى حدود مقياسها المدرج فى الزمان الثقافى والعصبى لذلك الموروث – التقليدى والمحافظ فتقف على يمين اليمين منه، وتتخذ من أوعية وشرايين اليمين التقليدى موارد غالبا ما تكون ناجزة الإحباط والضيق العام فى زمان يضطرد فيه العلم وثورة المعلومات اضطراداً عكسيًا والأزمات والمشكلات والآفات والأمراض الغامضة مع تراجع علاقات الإنتاج – تحت ظل وسائل إنتاج غير مسبوقة التقدم وإلى علاقات إنتاج الاقتصاد العبودى والافتقار غير المسبوق متقابلاً مع الثروة غير المسبوقة. إن هذا البعد للإسلام السياسى وللامبرياليات المشابهة لا يمكن أن يُعزى إلا للمعاصرة والتاريخ معا. إن التحليل الذى ينسب الأصوليات الفكرية إلى مجرد التآمر أو يردها إلى النظرية التآمرية ومدها هو تحليل يعانى من الكسل الذهنى ومن اللامسئولية الفكرية، وثمت بالطبع بعد تآمرى ويرى أن البعد التلقائى النشوئى جدلى الاضطراد مع المظاهر المذكورة سابقًا، إنما يشكل بعدًا ينبغى أخذه بغاية الخطورة الفكرية والنظرية والتنظيمية. وإذ تتصل هذه الأبعاد بمتصل مفاهيم معينة فى علاقتها العضوية التاريخية فى الزمان والمكان فإن اليمين الجديد العربى يتصل إقليميا بأحداث فى المنطقة، وعالميا بظواهر مكوننة. من هذه الأحداث ما هذا اقتصادى ومنها ما هو فكرى ثقافى. وسيعرض هذا النقاش فى الصفحات التالية لكل من هذه التظاهرات بأشكالها فى محاولة فهمها وتحليلها بتركيز على السودان.

على أنه من المناسب تذكر أن مفهوم التقليدى من التظاهرات الاجتماعية والظواهر

وتجلياتها ليس مفهوما فصامى المحتوى إذ ينتهى التقليدى يبدأ الحديث أو العكس بل إن الذى يحدث جدليا هو أن المتصل - قديم / أو تقليدى - حديث/ عصرى يمكن فى أبعاد محتواه أن يحمل ثنائية كليهما دفعة واحدة، كما يمكن أن يرتقى وأحدهما عن الآخر أو ميل وأحدهما نحو الآخر مثل ما يحدث فى مجتمعات ما بعد الحداثة فى ارتداد نحو التقليدى أو نحو اشباه مكررة منه بصورة لافتة للنظر، على الرغم من أو بسبب التكنولوجيا المتقدمة. هذا كما يمكن أن تحدث «تطورات» معينة نوعًا من «الصدمة» مثلما ترجّع عن أحداث اتفاقية كامب ديفيد وظهور السادات فجاه فى الكنيست صدمة لم يكن ثمت سبيل للعصمة منها سوى بالاعتصام بالمسجد عاصمًا فى انكسار القلب الواجف لدى كثيرين ممن كاد الحدث يفقدهم الرشد الثقافى. وفى السودان تحديدًا «يتأسلم» الجنود مجددًا فى مواجهة الحرب والموت اليومى، كما يعتصم الأفراد فى كل مكان بالغيب من المعلوم الآخذ بالتلابيب بكوارثه اليومية. إن أبعاد الأصولية الفكرية - الإسلام السياسى العربى والسودانى ليست كلها من تدابير خارج الواقع دئما، وإن كانت هناك أحداث بعينها مدبرة ومقصودة تشكّل جانبًا آخر من واقع وحقيقة نشوء وانتشار الإسلام السياسى بالدرجة نفسها من الأهمية، مثلما يصبح الحج أو تصبح العمرة شرطًا من شروط التدريب العسكرى منذ الثمانينيات، وبتشجيع وتمويل إقليمى، وهكذا إن هذا البعد يشكّل بعدًا لما اسميناه إعادة الهيكلة أو الهندسة الاجتماعية الاقتصادية السياسية العسكرية والفكرية لفئات مهمة من المجتمع السودانى فى إطار ما يمكن أن يرد إلى النظرية التآمرية «للتنمية» فى إطار مقولات الليبرالية الجديدة التى يشار إليها هى الأول فى إطلاق وبلا رؤية فكرية أو تحليلية تاريخية تردها إلى كل من :

١ - أصولها التطورية بوصف أنها أى الليبرالية الجديدة أو ما أسميه باليمين الجديد تظاهرة متجاورة مع تسارع تشدد وسيادة رأس المال عابر الحدود.

٢ - الآليات التراكمية الرأسمالية التى تؤسس عليها فى تجلياتها الأكثر محورية، وهى ضمور دور ومركز الفئات التحليلية السابقة عليها والراجعة إلى رأس المال الصناعى الخاص .

٣ - الغياب شبه الكامل لأهمية الدولة القومية فى السيطرة على حركة المراكمة وميكانزماتها سواء فى :

أ - المراكمة من خلال إنتاج السلع

ب - المراكمة من خلال بيع المال كسلعة.

٤ – ظاهرات شبه عامة تجمع على نوع من فقدان الذاكرة الجماعى للاقتصاديين وعلماء الاجتماع الغربيين، ربما ارجع إلى الاستلاب العام لإمكانات البحث التى كان تمويلها قد كونن هو الآخر. إذن هناك المفهوم الشعبى – التقليدى – للأديان والمفهوم الرسمى لها والمفهوم الآخر باحتلال مكان الآخيرين، مما يسمى بالأديان والأفكار والحركات الأصولية – أو السياسية وإذ تحتل الأفكار والحركات الأصولية فى كل مكان دور ومكان الفكر والحركات الشعبية، وتحاول احتلال مكان الفكر والنظام الرسمى، فإنها تفعل ذلك بوعى وامتداد تنظيمى وتاريخى وسياسى واقتصادى خاصة فى السودان على الأقل. ولأن الحركات والفكر الراديكالى الأصولى تجد لها فى الأوعية المحلية للفكر الشعبى، وأبعاداً للفكر الرسمى إمكانيات تنظيمية وتاريخية، فإن اليسار التقليدى يجد فى اليمين الجديد الاقتصادى كتعبير مؤسس للفكر والحركات الأصولية ظاهرة تبعث على الاضطراب فى أكثر الحالات جدية أو يستهين اليسار التقليدى باليمين الجديد كونه عرضًا تاريخيًا زائلاً والأخطر أن اليسار التقليدى إذ لا يستبين المكونات التاريخية الاقتصادية للمسار والسياق المعاصر لليمين الاقتصادى الجديد وبتجلياته الاجتماعية السياسية الثقافية (العسكرية) فإنه لا يزيد على أن ينتظـــر انقشـاع سـماءهُ، أو يعـتقـد أن منـاهضته ومعـارضته واردة بالأسلحة التنظيمية والأيديولوجية التقليدية ليسار الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات. إن هذا الميل ليس أكثر من انتحار ميت كان قد أخذ يلفظ أنفاسه المعاصرة للأحداث منذ منتصف السبعينيات وتحول الخارطة الذهنية والذاكرة التاريخية للنضال من مراهن على التغيير بمجرد مرور السنين إلى مُرتهِن بزمان كان قد فات.

هوامـــش

(١) انظر الجارديان بتاريخ ١٦/٦/١٩٩٣.

(٢) منذ عامين حيث بدأت الكتابة فيه ١٩٩٠ .

(٣) انظر De Wall 1990, & Yeorse : 1986 وغيرهما.

(٤) انظرBennett 1982.

(٥) انظر أيضًا Hayter 1984.

(٦) في حديث مع الشرق الأوسط العدد 5146 بتاريخ 30/12/1992.

(٧) انظر روز اليوسف العدد 3388 بتاريخ 17/5/1993 ص 10.

(٨) انظر Bennett 1986.

(٩) انظر الشرق الأوسط العدد5146 - 30/12/92.

الفصل الثالث

الليبرالية الجديدة والتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المكوننة : اعتبارات نظرية

المجتمعات ما بعد الرأسمالية
ما بعد الصناعيه بين الاسطوره والواقع.

يلاحظ أن الفكر الغربى على عهد رأس المال ما بعد الصناعى - وهو الذى طالما ادعى الوقوف على قمة الأحداث والتنبؤ بالمستقبل التحليلى للأحداث - كان قد وقع - أحيانًا - فى إحبولة تصديق أنصاف الحقائق، والمطلقات، من خلال قوة الإلحاح لمقولات اليمين الجديد، فأخذ يصدر عن أكاذيب تاريخية مثل المجتمعات ما بعد الصناعية، ما بعد الرأسمالية ما بعد الحداثية .

ولقد كان اليمين الجديد - هو الآخر - يصدر حتى الربع الآخير من الثمانينيات عن مقولات سياسية، ليس لها سند اقتصادى أو اجتماعى على الإطلاق (1). إن المجتمعات الرأسمالية الصناعية تمر بتجرية نشوئية سميت بمرحلة ما بعد الرأسمالية. وقد صاحبت أجندة اليمين الجديد أطروحات تقول أيضًا بنشوء المجتمعات - ما بعد الصناعية وما بعد الحداثية، وهى مجتمعات تنعدم فيها الطبقات، بينما شاع حول ظواهر تؤكد تجلياتها تراجع متسارع وملحوظ نحو مجتمعات الطبقتين المتقابلتين، مثلما يلاحظ فى المجتمعات النامية من شرائح أقليات من الأغنياء، حيث يملك الـ ٥٪ من السكان أكثر من ٦٠٪ من الثروة، وأغلبية من الذين تنخفض دخولهم إلى معدلات فقر غير مسبوق فى المجتمعات الصناعية الغنية، فيما كانت قد بدت أطروحة ما بعد الحداثة تسحر بسعة «إمكاناتها» البادية فى الفن تحديداً، وفى المنتجات متعددة الأصول الثقافية المكدّسة لصالح مستهلكين ، لا تعنيهم أصولها الثقافية، بقدر ما يعنيهم تنوقها ثم إلقاؤها جانبًا دون التساؤل عن الثمن الإنسانى المدفوع فيها، ما دامت الوفرة البادية للمجتمعات الاستهلاكية قد جاءت لتبقى فلا يتهدّد الاستهلاك .

والواقع أن الفكر الاجتماعى أصيب بظاهرة غير نادرة الحدوث، لقد أصيب بفقدان الذاكرة الجماعية، أو البصيرة والبصر معًا، ففيما كان الفكر الاجتماعى يجهد نفسه فى التسابق - نشرًا وتعبيرًا مسرحيًا وموسيقيًا، وفى رؤيته المتزايدة على وصف وتحليل وإنتاج وإخراج أشكال التعبير من تجليات ما يسمى بالمجتمع ما بعد الحداثى، وعن المجتمعات الاستهلاكية - كان الواقع الموضوعى نفسه يأخذ بالتشكّل على نحو غير مسبوق من استقطاب الذين يملكون على حساب الذين لا يملكون . وكانت الظواهر الاقتصادية الاجتماعية التى يعبر

عنها الفكر الاقتصادى الاجتماعى، إذ لم يسبقها ويتنبأ بها فى حالة إنكفاء سريع نحو نظائر منها، تشبه أكثر ما تشبه فئات أقرب إلى تلك الفئات السابقة على الرأسمالية، والعلاقات التقليدية. إذ بلغ تعداد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر ٣٥ مليونًا فى الولايات المتحدة فى العام الماضى ١٩٩٣.

ولم يكن ثمت تبرير لفقدان الرشد، غير أن الاستقطاب الاقتصادى الاجتماعى كان قد محوَر الفكر حول مقولات اليمين، محورة لعبت أدوات الاتصال - شديدة الهيمنة على الفكر والعقل وما صاحبها من كوننة دور النشر، ومراكز البحوث بصورة متزايدة - دورًا ظل ينادى بالتحليل المتأمّل لظاهرة استيعاب تكاد تشمل أذكى العقول - وما جنون الإعلام المصاحب لحرب الخليج الثانية إلا نموذج عارٍ لقوة أجهزة استيعاب، تأخذ بتلابيب الرشد وتغيبه .

وقد كان وبيان وخطاب اليمين الجديد يتشدقان بالمجتمع اللاطبقى، أو بلا طبقات فى الوقت الذى كان فيه المجتمع - البريطانى والأمريكى - على الأقل يفرزان تراسبات اجتماعية أشبه بالتراسبات السابقة على الرأسمالية الصناعية ، من حيث معدلات البطالة - الفقر - فقدان العقار - وانهيار - الأعمال والصناعات الوطنية فى إحصاءات غير مسبوقة، وجدير بالذكر أن ١٤ ألف صناعة صغيرة وطنية قد أفلست ما بين ١٩٨٨ حتى نهاية الثمانينيات، وأن أرقام البطالة الحقيقية تبلغ ١٠ - ١٢٪ وارتفاع أرقام الجريمة بمعدل ٢٧٪ فى شتاء ١٩٩٢ - ١٩٩٣، وأن واحدة من خمس أسر تعيش على الدخل المدعوم أى ٢٠٪ من الأسر البريطانية. وهناك مئات الآلاف ممن فقدوا العقار، غير الارتفاع الجنونى لسعر الفائدة على القروض مع الربع الأخير من الثمانينيات. ومن ناحية أخرى فإن المجتمع ما بعد الرأسمالى، كان مرادفًا لمفهوم غائص فى الغموض والتعميمات واللغة المفصلة لليمين الجديد هو مفهوم المجتمع ما بعد الصناعى. والحقيقة أن تعريف هذا المفهوم لا يزيد إحصائيًا عن الأرقام التالية .

* تحول رأس المال الصناعى بنسبة ٤٠٪ إلى المراكمة خلال رأس المال المالى. (٢)

* انتقال رأس المال الصناعى من الصناعة - صناعة السلع إلى الخدمات(٢) .

* هجرة رأس المال الصناعى نهائيًا، مما ترك فراغًا فى الصناعة الوطنية، كما أحل شروطًا للمراكمة يحتكرها رأس المال «المهاجر» إلى الداخل - «عابر الحدود» بشروطة القاضية على فرص المراكمة المحلية.

* فيما خلق رأس المال ما بعد الرأسمالى / عابر الحدود - بالضرورة الملحة بسبب

طبيعة وشروط المراكمة، وإعادة إنتاج رأس المال لنفسه كسلعة أكثر منه إعادة إنتاج مجموعات المتنحين أو الفئات الاجتماعية المعروفة كلاسيكيًا للمجتمعات الرأسمالية الصناعية- جيوشًا من العمال الصناعين عبر أسواق العمل والصناعات والخدمات المكوننة - جبرًا - ما بين أعوام ١٩٧٧ و ١٩٨٢ ما يفوق أعداد العمال الصناعيين الذين خلقتهم الرأسمالية الصناعية طوال حياتها .

ويقدر عدد العمال الصناعيين فى ٣٦ دولة صناعية، أو مصنعة حديثًا، أو ملحقة عن طريق مناطق التجارة، أو مناطق التحويلات الصناعية الحرة عام ١٩٨٢ بـ ١٨٣ مليون عامل صناعى، بالمقارنة مع ١٧٣ مليون عامل حتى عام ١٩٧٧، مع ملاحظة أن عام ١٩٨٢ هو أسوأ أعوام الأزمة الاقتصادية للثمانينيات، حيث تم الاستغناء عن ملايين العمال الصناعيين فى الغرب. أى أن رأس المال عابر الحدود خلق - إبان الثمانينيات - طبقات عمالية أكثر عددًا وأوسع انتشارًا مما خلقتْ البرجوازية الصناعية منذ الثورة الصناعية فى الغرب.

الليبرالية الجديدة وضمور دور الدولة القومية في الاقتصاد (٤)

ومن الظواهر التى لا يمكن تحليلها بمناهج التحليل الدارجة فى أطروحات الرأسمالية الصناعية، هى نشوء علاقات إنتاج متدنية فى ظل وسائل إنتاج متقدمة. إن المفهوم المحورى لفهم هذه الظواهر هو مفهوم الليبرالية الجديدة لدور الدولة فى الاقتصاد، وهو الدور الذى يشكّل وظيفة لطبيعة المراكمة الرأسمالية ومعدلاتها وآلياتها فى ظل المرحلة الراهنة من مراحل تطور أو تراجع رأس المال ما بعد الصناعى .

الليبرالية الجديدة وعلاقات الإنتاج العبودى

وفيما يتم التباهى بنشوء مجتمعات ثورة المعلومات والصفوة والمعرفية، فإن نسبة العاملين فى العلوم المعرفية - كأخصائى جمع المعلومات الإليكترونية ومحلليها وعمال الكمبيوتر، وشركات السياحة، والسفر، وهندسة الفضاء - لم تزد إبان إدارة ريجان عن ٢٢٪ من العمال المشتغلين فى خدمات الفنادق ومطاعم الطعام السريع والتجارة بالقطاعى، وكانة

العاملين فى قطاعات العمل بالساعة أو الإنتاج المجزأ ممن يقل دخلهم بنسبة ٣٨٪ عن العمال الصناعيين ما بين أعوام ١٩٨٢ – ١٩٨٤ فى الولايات المتحدة .

وقد قضت الأزمة الاقتصادية الأعوام ١٩٧٢ – ١٩٨٢ على الصناعات الأساسية، مثل صناعة السيارات، وصناعات الصلب والإطارات، بينما نشأت فى أغنى المجتمعات الصناعية – فى كاليفورنيا – صناعات تعتمد على العمل الرخيص، تنافس شروط العمل وأوضاعه بها، مثل صناعات هونج كونج – كوانج كونج – تايلاند – الفلبين، كما نشأت صناعات خدمية تقل فيها الأجور ما بين ٤٠ – ٥٠٪ عن الأجور فى الصناعات الأساسية. ويقول هابر ماس. (٥) : إن مزايا النمو ما بعد الصناعى لحقبة الثمانينيات لم يتمتع بها إلا قلة من رجال الأعمال فى وادى السيليكون Silicon Valley وأولئك الأفراد من السكان أصحاب العقارات الكبيرة والثروة المالية المحسوبة. ومن جهة أخرى فإن المجتمعات ما بعد الرأسمالية ما بعد الصناعية، لم تتجلّ مظاهر التحول الاقتصادى الاجتماعى بها، فى تحول المجتمعات إلى مجتمع من أقلية غنية وأغلبية مفتقرة مع اختفاء الفئات الاجتماعية الوسيطة وتزايد الخطر على الطبقات الوسطى وحسب، وإنما ظهرت فيها كوظيفة أعراض لتحول رأس المال الصناعى إلى الخدمات وميله الذى لا يقاوم نحو استغلال العمل الرخيص، فيما أعاد خلق علاقات العمل العبودى، فيما يسمى بالفوردية الجديدة Neo Fordism أى الإنتاج المعتمد على الوقت والحركة فى أثنائهما لصالح الإنتاج المجزأ، وكذلك ظهرت التيلورية الدامية Bloody Taylorism التى تضاهى علاقات العمل والإنتاج الدارجة فى المستويات المعمول بها فى جنوب شرقى آسيا – فى مجتمعات الاقتصاد المصنع حديثًا، بأجور الكفاف أحيانا، ولعل مفهوم الليبرالية الجديدة – والذى أصبح عِلمًا على أصولية السوق فى ظل أصولية اليمين الجديد الاقتصادية السياسية – راجع إلى الشبه الظاهرى بين دولة اليمين الجديد وبين دولة دعه يعمل والتى يصفها الفيزيوقراط بأنها أفضل دولة بوصفها أنها تتمثل فى «أقل حكومة(٦)».

ما بعد الليبرالية الجديدة والدولة السمسارة

ذلك أن الدولة تتوقف عن التدخل لصالح إعادة التوزيع، وتكتفى بالسمسرة لحساب الأعمال والاستثمارات عابرة الحدود. ويلاحظ أن نمو أغنى الولايات المتحدة – كاليفورنيا – يعكس التدنى المتزايد لإسهام الولاية فى دخل الدولة المركزية بمعدلات كبيرة منذ أزمة الثمانينيات وذلك بالنسب التالية :

– من ١٢٣٪ عام ١٩٦٠ إلى ١١٦٪ عام ١٩٨٠ إلى ١١٣ ٪ عام ١٩٨٤.

– إن دخل الولاية إذ يعاد توزيعه بين الأجور والأجور الحقيقية ورأس المال يترتب على التوزيع الفارق بصورة ملحوظة، تحول مجتمع الولاية إلى أقلية من أصحاب الأعمال والعقارات والثروة بصورة عامة – الأميركان والأجانب – وبين طبقة عاملة تنخفض أجور العمالة ومعدلاتها بها بصورة مضطردة نتيجة ميل أصحاب العمل إلى استخدام العمل المهاجر (من المكسيك) الذى يشجعونه سرًا لأنه غير قانوني. وتضاعف المنافسة فى سوق عمل مكتظ بالعمل الرخيص فى أزمة الأجور المتزايدة التدنى، إذ تدفعها منافسة العمل الرخيص المهاجر إلى مستوياتها.

إن مسارات الاقتصاد أو اللا اقتصاد الاميريكى فى أغنى الولايات هى مسارات شائكة الحلول، نتيجة لرصد الأعمال من الشمال الصناعى، ومن سوق عمل منظم مسيس مدرب العمالة إلى الجنوب حيث العمل غير مسيس – غير منظم – وغير مدرّب مدرب من ناحية، وتحول الاستثمار فى الصناعات الأساسية إلى القطاعات الخدمية وقطاع «الاقتصاد المعرفى» من ناحية أخرى. ومن ناحية ثالثة فإن رأس المال الأمريكى والشمالى – كان بدوره قد رحل مكانيًا خارج الولايات المتحدة، فيما حل مكانه رأس مال عابر للحدود (أجنبى) كرأس المال البريطانى والهولندى واليابانى بهذا الترتيب منذ نهاية السبعينيات.

منـــوال المراكـمه عابــــرة الحـــدود والفئات الاجتماعية الاقتصادية السمسارة

إن منوال المراكمة عابرة الحدود – على القروض تحديدًا توضّح بصورة مبسطة ومختصرة – كيف أنه ما بين أعوام ١٩٥٠ – ١٩٦٠ سجلت عائدات القروض الأمريكية ما قدر بـ ٢٥ مليار دولار مقابل قروض استثمارات خارجية قيمتها ٢٠ مليارًا(٧) وحسب.

فبافتراض أن مشروعًا استثماريًا فى بلد نامٍ – باستثناء تلك التى تحظى بمكانة أو مركز تجارى ممتاز كالصين أو الشركاء التجاريين التقليديين. – أُنشئ بواقع عائد يبلغ ١٠٪، فإن تصدير جملة الأرباح على أصل رأس المال المستثمر لمدة عشر سنوات قد قدر بما يعادل أصل رأس المال المستثمر – أيّة أن أى أرباح على السنوات اللاحقة للعشر سنوات الأولى تشكل رأس مال صافيًا ومصدرًا إلى الخارج، أو إذا كان سعر الفائدة ٢٠٪ فإن رأس المال الصافى يتم تصديره إلى الخارج اعتبارًا من مرور نصف المدة، مع مراعاة أن سعر الفائدة

وخدمة الديون لا تظل ثابتة ويقول جالى ١٩٧٠ - الذى أجرى هذه الدراسة الحسابية - إنه لا مخرج من الديون الخارجية وعملية استنزاف رأس مال مالى أو عينى إلا بالتأميم. الأمر الذى يصبح فى حكم المستحيل إذ تفرض بيوت المال والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولى) القيم والمبادئ الرأسمالية الغربية فى احترام الملكية الخاصة، وتشجيع الخصخصة، كما لا تجعل أدنى حساب للقطاع العام، ولا لحاجات المنتجين الصغار الذين لا تعرف كيف تتعامل مع فقرهم ، ويتم كل ذلك بوكالة وسمسرة الدولة القومية .

المكـان	دخول من الإعانات والقروض الاجنبية	مدفوعات على الأرباح	دخول من الإعانات القروض	مدفوعات
أفريقيا	9.6	9.5	4.4	11.0
أمريكا اللاتينية	10.8	15.2	13.9	5.6١
جنوب أفريقيا وآسيا	22.5	3.8	26.1	4.8
الشرق الأوسط	2..7	18.0	21.4	13.4

لاحظ أن بعض دول جنوب شرقى آسيا تتمتع بما يسمى بالمكانة التجارية الممتازة أو المفضلة التى تمنح وتمنع وفق حسابات سياسية أكثر منها وفقًا لحسابات اقتصادية تجارية. وتمثل بلدان جنوب شرقى آسيا المسماة بعمالة آسيا وهى هونج كونج - تايلاند - تايوان - سنغافورة - كوريا الجنوبية كما تحفل كل من البرازيل - مصر - الصين - الأرجنتين - إسرائيل باستثناءات نسبية فى القاعدة المؤسسة على المراكمة على حساب معدلات التنمية المحلية لحساب التنمية من خلال أرباح والفائدة على خدمة الديون والاستثمارات الأجنبية ويتضح ذلك فى المعونات الأجنبية الأمريكية حيث تمنح مصر وإسرائيل الـ ٣/١ من مجموع المعونات الخارجية الأمريكية، كما توزع الـ ٣/٢ الآخرين بصورة فارقة للحسابات السابقة نفسها.

الجدير بالذكر أيضًا أن بعض بنود الجات GATT مثل البند الاجتماعى لمائدة أورجواى المستديرة، والتى توظف لمزيد من الضغط الانتقائى سياسيًا لدخول السوق والمنافسة الفارقة فيه.

ومن هنا يسطتع البنك الدولى شروطًا للديون الخارجية منها فرض احترام الملكية الخاصة، وغيرها من مبادئ الغرب والرأسمالية، مثل الإصرار على إعادة الأراضى المؤممة إبان فترات التحرر الوطنى وبعد الاستقلال . مثال ذلك إعادة الأراضى التى أممتها الثورة الجزائرية فأعادتها للشعب الجزائرى، كواحدة من منجزات ثورة التحرير، كذلك أراضى المستعمرين الفرنسيين التى أممها بورقيبة. كما أن مصر كانت قد طولبت فى يناير ١٩٩١ بإلغاء قوانين الإصلاح الزراعى لعام ١٩٦٥ لسيد مرعى على عهد جمال عبد الناصر. وتضع هذه الشروط الدولة القومية ومفاهيم الديمقراطية الاقتصادية والسياسية والدساتير القومية فى مأزق حرج. فالدستور المصرى مثلا ينصُّ على الملكية العامة، وعلى أبعاد اشتراكية فى الملكية والتوزيع. وهو ما ظل معمولا به ولم يحل بصورته الراهنة بعد.

وفيما تتم عمليات إلغاء القوانين الاشتراكية، تتصاعد اضطرابات «اقتصادية» وقانونية بالغة، وفى الوقت نفسه تؤسس ركائز لعدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أهم وأكبر الفئات الشعبية وبين أغلبية المنتجين لحساب أقلية تتزايد ثروتها وقوتها (المكوننة) بشروط رأس المال عابر الحدود . إذ تخلق مافيات اقتصادية من المغامرين والمضاربين المكوننين»، نتيجة للفوضى الاقتصادية والقانونية والدستورية المصاحبة لعمليات الخصخصة المتسارعة، كما يلاحظ فى الجمهوريات الآسيوية للاتحاد السوفييتى سابقًا، وفى روسيا وغيرها من المجتمعات الاشتراكية سابقًا مما يخلق أشكالاً من الاستقطاب العنيف المُعَبَّر عنه فى أشكال الأصوليات وتنوعاتها الجهوية والإقليمية والعرقية والاثنية والدينية والثقافية بإفقار غير مسبوق وبكل الأشكال.

ولقد تأكد تباعًا كيف أن وكالات العون الدولية وبيوت المال العالمية - كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى - لا تكترث كثيرًا أو قليلا بأغلبية المنتجين ممن يتشكّلون من أصحاب الأعمال الصغيرة والتجار الصغار فى البلدان الغنية، بالقدر نفسه الذى لا يزعجها إفقار وتهميش صغار المزارعين والرعاة ومنتجى الكفاف وغيرهم من النساء والرجال الذين تهمشهم الأعمال الكبيرة، ورأس المال عابر الحدود، فى ظل سياسات وممارسات الإصلاح الهيكلى والتكييف الهيكلى أو الإصلاح الإدارى أو الاقتصادى بقروضه وشروطه المعروفة فى كافة العوالم الأولى والثانية والثالثة، وإن اختلفت الأسماء والمصطلحات. وتتولى التكتلات التجارية الكبرى باسم حرية التجارية مثل الـ GATT وهى اتفاقية التعريفة الجمركية والتجارة الحرة المحورة حول أوروبا، وامتداداتها، والتى كانت اليابان قد غزتها إبان الثمانينيات عن طريق

الإنتاج المجزأ، وتوالى نافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية - أو شمال الاطلنطى) سياستها عن طريق رفض سياسة دعم بعض المحاصيل الزراعية، وتتولى هذه التكتلات - رغم الحرب الدائرة فيما بينها - فرض حماية تجارية باسم حرية التجارة، يترتب عليها بوار أو ارتخاص منتجات مزارعى المجتمعات غير الأوروبية الغربية، إلا ما شفع له العمل الرخيص والعبودية السياسية من جانب دولهم(٨).

ويمكن تبسيط منوال «التضحية» المطروح بواقع سياسات وممارسات وشروط إعادة الهيكلة كآلية محدثة من آليات المراكمة الرأسمالية ومعدلاتها وكيفية تصدير رأس مال خالص من خلال الأرباح على الديون الخارجية(٩) والإعانات والقروض من ناحية، وخدمة الديون وإيفاء الأرباح كمدفوعات فى نسب مئوية عالية مداخيل البلدان الصغيرة من العملة الصعبة من ناحية أخرى(١٠).

ويترتب على هذا السياق الدارج فى كل مكان إضعاف للعملية الديمقراطية الاقتصادية، مما تتأسس عليه الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية. وقد لوحظ أن هذا السياق يضعف - بدوره - فئات وجماعات السلطة التقليدية والدولة القومية، إلا ما أذعن منها بدرجات للوساطة والسمسرة لحساب المراكمة عابرة الحدود. والواقع أن هذا السياق لا يمكن إيقاف مساره، فهو يتم بقوة دفعه الذاتية، وخارج إرادة القلة التى تتركز فى يدها الثروة. ولعل هذه المرحلة من مراحل «تطور» رأس المال، هى المرحلة الأخيرة قبل أن تتفجر التناقضات النهائية بالاستقطاب العنيف للغنى والفقر على مستوى العالم، وتهدد بالانتفاضات واسعة الانتشار فى كل مكان، فى الوقت الذى تظل الدولة القومية معزولة أو ممثلة لفئات السلطة السابقة على كونية المراكمة تحييد التناقضات وإعادة إنتاج نفسها(١١).

بلغت ديون السودان الخارجية ٥ر١٥ ملياراً عام ١٩٩٣؛ حيث زادت الديون بواقع مليار فى العام، بين عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٣، نتيجة لتراكم الأقساط المركبة لخدمة الديون والأرباح على الديون، وقد كانت ديون السودان أقل من ٤مليارات فى منتصف الثمانينات و١٣ ملياراً فى نهاية الثمانينيات، فيما تفاقم اختلال الموازية العامة. ويقدر عجز الموازنة ٥٥٠ مليون دولار، ومعدل التضخم رسمياً ١٤٠٪ ولا تُعرف إحصاءات للبطالة والبطالة المقنعة والبطالة الفنية، كما أن أرقام الذين يعيشون تحت خط الفقر لا تتوفر لغرض البحث، وإن كانت وكالات الغوث الدولية تقدر المشردين والذين تعرضوا للهجرة العنيفة بحوالى٥ر٤ - ٥ مليون كما تقدر عدد المهددين بالمجاعة بالعدد نفسه.

وقد انخفضت العملة السودانية منذ أواخر السبعينيات بمعدلات فلكية من ٤ر٢ دولار للجنيه السودانى، نرى سعر الدولار ١١٥ جنيهًا عام ١٩٩٢ ويبلغ اليوم ٢٣٠ – ٢٨٠ دولارًا وتنخفض صادرات السودان بالنسب المزعجة نفسها، بينما ينخفض الإنتاج بسبب أزمة الطاقة وإنهيار المؤسسات التحتية والمياه والكهرباء ، إذ يعمل الاقتصاد بما يقل عن ٢٠ – ٢٥٪ من الإنتاجية، ويرتفع استيراد الحاجات الأساسية كالسكر والمواد الغذائية، بينما ينخفض الاستثمار، ويتزايد الضغط على رأس المال المحلى فى واقع عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى، مما قد يقدم تفسيرًا لبقاء رأس المال «الوطنى» والمدخرات السودانية فى الخارج، وتقدر مدخرات السودانيين فى الخارج بحوالى ٣٠ مليارًا، وتبلغ أرصدة البنوك الإسلامية أرقامًا تغرى بكثير من التصورات المبالغة والموضوعية حول أحجامها فى الخارج.

إن تجليات هذا المسار تتلخص فى كل مكان فى:

* هجرة رأس المال فى كل الاتجاهات، وإن عنصر الاستقطاب يتمثل فى روتين شمال/ جنوبى التمحوُر، وخاصة بعد الانفتاح الغرب شرقى، وذلك بالمعدل التالى :

– ٨٠٪ بين الدول الغنية.

– ٢٠٪ من الغنية إلى الفقيرة أو بينهما[١٢].

* هجرة العمل من كل مكان إلى كل مكان :

– من الريف إلى المدن[١٣].

– من المدن إلى الغرب وإلى المجتمعات الأكثر مواتاة للعمالة – سوق العمل الخليجى (١٩٧٩ – ١٩٩٠) [١٤].

– إهمال الإنتاج من أجل السوق المحلى، والتركيز على الإنتاج من أجل التصدير ويتجلى ذلك فيما يسمى بتصنيع البلدان غير المصنعة فى شكل الاقتصاد «الجيوبى» أو شكل «جزر» تسمى مناطق التجارة الحرة، أو مناطق الصناعات التجويلية الحرةّ والإنتاج المجزأ على حساب الأجور التى تتدنى إلى ١٠٪ من أجور العمال فى البلدان الصناعية.

* إهمال العالم الثالث والرابع والعصر حجرى الآخذ بالظهور تباعًا فى أفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية. هذا وإن كان الفقر الموصوف بالعالم ثالثى سابقًا هو اليوم أخذ بالظهور فى المناطق المتروبوليتانية فطفل من برونكس (نيويورك) يمكن أن يكون على حالة فقر طفل فى العالم الثالث وله توقعات العمر لنفسها التى لدى الآخير.

* هبوط معدلات الاستثمارات الخارجية المباشرة من ٣١٪ عام ١٩٦٧ إلى ١٩٪ عام ١٩٨٩ فى العالم الثالث والرابع.

* ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدان المتقدمة خلال السنوات نفسها من ٦٩٪ عام ١٩٦٧ إلى ٨١٪ عام ١٩٨٩.

* صعود أهمية التكتلات الاقتصادية المحورة حول العملات الرئيسية، مع هجرة رأس المال المستمرة(١٥)، وقد بلغت جملة الاستثمارات عابرة الحدود ١٠٥ مليار دولار مع نهاية عام ١٩٩٠، وتقدر الرأسماليات المالية عابرة الحدود بـ ١٥٥ مليار - دولار سنويا، ويعادل هذا الرقم ثلاثة أضعاف قيمة الرأسماليات عابرة الحدو «المستثمرة» إبان الثمانينيات ومعظمها يوظف فى العقارات - الودائع - المؤسسات المالية - وفى التسليف والسندات - وفى أدوات الاتصال والتأمينات والمواصلات بالمقارنة مع الاستثمار فى صناعة السلع - وتشير التقديرات التالية للأهمية غير المسبوقة للاستثمار فى أسواق المال، إذ تبلغ الاستثمارات فيها ٦٠٪ بالمقارنة مع ٣٤٪ فى الصناعة وقد ارتفعت هذه النسب بمعدل ٤٠٪ بالنسبة لاستثمارات الولايات المتحدة فى البلدان غير المصنعة بالمقارنة مع ٢٥٪ فى البلدان المصنعة، وذلك فى قطاع المال والسندات والتأمين والمصارف(١٦).

وتشوه الفئات التحليلية
ما بعد الصناعية.

تتباهى أصولية السوق لليمين الجديد - فيما يتسارع استقطاب الغنى والفقر بأن المجتمع أو الاقتصاد ما بعد الصناعى ما بعد الرأسمالى قد خلق عمالة صناعية ولم يخلق طبقات عمالية صناعية - فى كافة أنحاء العالم فكونن CLOBALIZTD سوق العمل الصناعى بحيث ارتفعت نسب العمال الصناعيين فى مجتمعات لم تكن تدرج فى عداد المجتمعات الصناعية على النحو التالى وبالنسب التالية :

٦٥٪ فى تركيا ما بين ١٩٦٢ - ١٩٨٢، وبنسبة ١٧٩ فى مصر ما بين ١٩٥٨ - ١٩٨١، وبنسبة ٦٢٣٪ فى تانزانيا، ما بين ١٩٥٣ - ١٩٨١، وبنسبة ٥٧٪ فى زمبابوى ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠، وإلى ٢١٢٪ فى البرازيل ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٢ وإلى ٥٠٠ .٢ فى كوريا الجنوبية ما بين ١٩٧١ - ١٩٨٢، وبنسبة ٣٤٪ فى بيرو ما بين ١٩٧١ -١٩٨١، أى أن عدد

العمال الصناعيين قد ارتفع على مستوى العالم بنسبة ١٤٪ ما بين أعوام ١٩٧١٪ و ١٩٨١ أى فى حقبة واحدة من الزمان. إلا أنه ينبغى تذكر أن الأجور قد انخفضت بمعدلات فلكية كما أنها فارقة بمعدل ٧ - ١ إلى ١٠ - ١ على حساب العمال الصناعيين المجتمعات فى المجتمعات غير الصناعية. يضاف إلى ذلك أن هذه النسب تعنى بالإشارة فقط إلى أعداد العمال الصناعيين فى الدول الفقيرة، فى حين أن نسب البطالة المقابلة لخلق هذه الفئات الاجتماعية فى المجتمعات النامية الفقيرة فى المجتمعات الصناعية الغنية تتناسب تناسباً عكسياً مع أعداد العمال الصناعيين العاطلين التى تقدر بـ٢٠ مليوناً عام ١٩٩٣. وهذه الإحصاءات ليست دقيقة تماماً هذا فيما ارتفعت البطالة بنسبة ٥٨٪ فى المجتمعات المخططة مركزياً، أى الاشتراكية والتى تحاول أن تبنى الاشتراكية كالجزائر. إن هذه الحقائق تشكّل بعداً مهماً فى تحليل الفئات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، وفى استقراء الأحداث والتطورات اللاحقة لأصولية السوق فى أوج برنامج اليمين الجديد (لتاتشر وريجان تحديداً فى بريطانيا والولايات المتحدة وما انزاح عنهما من مسارات) كذلك فى الانهيار المؤقت أو الدائم للبرامج الاشتراكية فى كل مكان كمحصلة لأصولية السوق(١٧) مما قد يساعد على فهم وتحليل ظاهرات التضعضع المتسارع لكل من دور الدولة ولشروط المشاركة الشعبية فى كل مكان. أى أن الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية إذ تضمر معدلاتهما تكرس الأصوليات بأشكالها مما يلاحظه الناس فى كل مكان أيضاً. إن هذه الأصوليات تتبادل الاعتماد الموضوعى منذ السبعينيات وتتجذر فى روافد وكمحصلة ودالة على طبيعة المراكمة الرأسمالية ما بعد الصناعية (والمالية) المكوننة التى وضعت «التنمية» الرأسمالية ومقوماتها فى مأزق تحليلى ومصداقى لا فكاك منه إلا بقدر ما تتحصل عليه النظريات التآمرية «المعلنة» على رؤس الأشهاد وقد حلقت على رؤوس هؤلاء الاشهاد استخلاصاتهم المختزلة للواقع المرضوعى طيور ثورة معلومات تملك فيما تملك إعادة صياغة الواقع ووفق إرادة القوة وقد تركزت فى أيد أقل فأقل للإدارة شبه المحتكرة لإنتاج وإعادة إنتاج شروط تنادل الاعتماد الكونى والمراكمة المكوننة على حساب الأعداد المتزايدة للمستلبين (بدرجات) فى كل مكان.

تبـــادل الاعتــماد الكـــونى
وآليات المراكمة عابرة الحدود

إن تبادل الاعتماد الكونى بين أنظمة ومجتمعات متجاورة أو مستقطبة فى أنظمة كبرى كالامبراطوريات السابقة على الرأسمالية الصناعية مفهوم قديم. ويتم تبادل الاعتماد تجارياً واقتصادياً وديمغرافياً وأيكلوجياً (توزيع المياه مشتركة المصدر - كالنيل) وعسكرياً. وهذه العملية على قدمها لم تشع كمصطلح فى العلوم الاجتماعية إلا حديثًا، وربما بعد الحرب العالمية الثانية فلم يتم الانتباه إليها فى تحليل الظواهر الاقتصادية الاجتماعية كثيراً وإن كان ماكس ڤيبر قد حصل على متعالقات مثل هذا السياق فى تحليل أوروبا السابقة على الرأسمالية الصناعية، بدون أن يصوغ المفهوم فى أى شكل اصطلاحى : ولعل من أسباب غياب الاصطلاح على سياق دارج منذ القدم - منذ عهد الأسرات الفرعونية على النيل وغيرها من المجتمعات المركبة - هو :

- إن التخصصات الضيقة والإمبريقية النفعية تعسفتْ فى حصولها على أحادية المدخل بدلا من الاهتمام بالأهمية العلمية لتعدد المداخل الذى أخذ يروج - على الرغم من أو بسبب ليبرالية «مذهب» ما بعد الحداثة و«إباحيته» الأكاديمية الطالعة كغيرها من الإباحيات الاقتصادية والسياسية والأدبية والثقافية والجنسية، تحت ظـل مـا يسمى بالليبرالية الجديـدة - التباسًا معيبًا.

- تمركز التحليل الاقتصادى الاجتماعى ثقافيًا وأكاديميًا إذ اهتم ويهتم التحليل بهموم الأكاديمية الغربية وإثبات وإنتاج وإعادة إنتاج نظرياتها حول تطور المجتمع الغربى، سواء أكان ذلك فى المدارس البورجوازية أو مدارس اليسار التقليدى مما كان قد «غيب» الواقع يغيبه بدلا من أجلائه كما كان وظل يعيد كتابة التاريخ، ويخترع السياقات المتمركزة أوروبيًا على حساب التاريخ الإنسانى والحقيقة.

- ييسر التنـاول أحـادى المدخــل الانتقائية، بتجـزئـة الحقيقة، ومـا إلـى ذلك فــى التخصصات الضيقة، وبالتالى لا يصل إلا إلى استخلاصات ونتائج لا تخدم الواقع وإنما تصبح - كما أصبحت مفاهيم «التنمية» فى الحقبتين الماضيتين أو قبلهما فى الواقع - أشد خطراً «بالحلول» المكتبسة فى أفضل الأحوال من المشكلات نفسها وعلى مسار التاريخ والأحداث، والفاعلين فى التاريخ من التراكمات العددية لأغلبية الناس. هذا فيما تضيّق أحادية

المدخل واستخلاصاتها على ما عداها، فيتصل الابهام باحتكار الحقيقة. ولقد ترتب على احتكار الحقيقة اتصال الظلم والإهانة على أنهما قدر لا مناص منه يستحقه أولئك الذين يصبحون موضوعًا لهما بجريرة تخلّفهم وتكاثرهم الذى يلوث الكون بإعدادهم المتزايدة كل يوم فى عالم لا يحتمل هذه الأعداد وهم الذين يستدينيون فى خرق ويحطمون نظم المساندة الطبيعية والبيئة بتقطيع الأشجار، وقد فقدوا الحكمة الشعبية التى عصمتهم آلاف السنين فى قراهم الشاخصة إلى الماضى وأمانيهم التى لا تبعد عنهم ولا تحدّها حدود إذ تُقعى عند «مزاريب مكيفة الهواء».

ومن الجدير بالذكر أنه كلما عظمت أداة الاستيعاب الذى يلعب «البحث» فيها دورًا مهمًا فى الأنظمة الأشمل، كلما ازدادت أسباب انتهاء المقاومة أو أجلت، إذ يبدو وكأن الاستيعاب غالبًا لا راد له، وطبيعة ثانية للمجتمع المستوعب أو المجموعات المستوعبة من الأفراد والأجناس والأقليات والنساء والعبيد. فما تنفك هذه أن تنتج وتعيد إنتاج النماذج المشوهة حول المجتمع وإسهام الأفراد الذين ظلوا ينكفئون على أنفسهم مما يسمى بالوعى الزائف أو عمى البصيرة الجماعى وأن ذلك لوظيفة ومحصلة وآلية من آليات تكريس الاستيعاب وكأن عمى البصيرة الجماعى لا يريم، إذ أن مسار هذه المحصلة هو مسار نفسى واجتماعى واقتصادى وسلطوى يتوالى مثاله المنتهى فى العبيد والنساء.

إن تاريخ السودان حافل بدلالات مشاهدة على قدرة السودان على المراكمة الرأسمالية - السابقة على الرأسمالية الصناعية - وعلى الارتقاء أحيانًا إلى القمم «المروية» التاريخ السودان القديم غير أن كثيرًا من المؤرخين والمحللين الاجتماعيين يغفلون أو يتغافلون - نفعيًا أو انتقائيًا - فيدان السودان بالقصور أو العجز عن «اللحاق»، وكأن «القصور» قدر محتوم بالتمركز الثقافى الأوروبى وبأطروحاته المعاصرة، وكأن القصور والعجز عن التقدم «خاصة من خواص الأجناس اللاغربية كلون جلودهم وعيونهم وكأن التنمية، هى فعلا كذلك ولا ثمن لتبادل الاعتماد الاقليمى - الجهوى - أو لتبادل الاعتماد بين أنظمة شاملة مانعة، فمفهوم تبادل الاعتماد متصل فى الزمان والمكان ما دامت ثمت «مراكز» محلية مجتمعية مثل المناطق الحضرية بالنسبة للمناطق الريفية للمجتمع الواحد وأحدهما يعتمد على الآخر بدرجات أكبر بالفعل، فيما يصبح الأمر عكسيًا. وثمت بالطبع أنظمة اقتصادية اجتماعية سياسية - عسكرية - ثقافية قادرة على استيعاب أنظمة أصغر حولها، هى وظيفة - ودالة على كل من الاستيعاب وميكانزماته ومعدلات توزيع موارده. ولا يختلف الأمر بين

معاملات تجارية أو مبادلات أو مقايضة رأسمالية بدائية أو مركنتالية أو صناعية متقدمة. فرأس المال هو رأس المال يراكم عبر آليات بعينها، وله قوانين مشابهة فى كل زمان ومكان، ويتأسس على التبادل اللا متكافىء بقهر قوة واحد من أطراف التبادل وسيطرته على الآخر، وحاجة أحدهما إلى ما يتم من تبادل بين الاثنين (١٨).

ولقد وفرت شواهد تاريخية أدلة متعددة نذكر منها ما يسمى بالتجارة الصامتة، حيث كانت ممالك مالى وغيرها من الممالك الأفريقية الداخلية تبادل الذهب بالملح فى القرن الخامس عشر – وقد سميت بالتجارة الصامتة لمجرد كون تبادل «ألواح» الذهب بمكاييل الملح تتم فى صمت بين الأطراف على السواحل الأفريقية مع المغامرين الأوروبيين – والتبادل اللامتكافىء يكون أجوراً مقابل عمل أو سلع مقابل حماية أو خراج مقابل نسب ممفصلة كمفهوم للحرية القبلية الاثنية (١٩) ويتم التبادل بين أطراف متكافئة القوة أو بين غالب ومغلوب وتأتى غلبة الغالب تاريخياً وعسكرياً، كما تكون غلبة مكانية، أى بوجود موقع تجارى ممتاز لأحدهما كما تتم تحالفياً (٢٠)

ويتكريس اللاتكافؤ تتمصل أطروحات ونظريات السيادة والسيطرة، ولقد أُشْتُمِلَ السودان عبر تاريخه فى أنظمة أشمل وأكبر منه فأُخضع لتبادل اعتماد اللاتكافئ منذ تجارة الملح والذهب والعبيد منذ مروى حتى معاهدة البقط فى القرن التاسع وما بينهما منذ أن كان خراج ملوك النوب (السودان) لمصر عبيداً للجيش المصرى الفرعونى وذهب ومحاصيل الغابات والسلع التفاخرية لزوم العلاقات الأسرية الشمالية، مما أصبح فيما بعد بعداً لتجارة القوافل المحتكرة بواسطة الدولة المركزية فى علاقاتها اللامتكافئة مع الدويلات الصغرى (القبلية الأثنية) إبان اقتدار الدولة المركزية وسيطرتها على الأخيرة. هذا ويتصل تبادل الاعتماد السابق على الرأسمالية الصناعية بتجارة البحر الأبيض على عهد الاسكندر الأكبر بوساطة ووكالة دولة مصر ثم كانت التجارة فيما بعد ذلك، عصبَ وعامودَ تبادل الاعتماد الفقرى بين السودان «المسلم» أو الذى كان قد تمت «أسلمته» بواسطة التجار الذين تحولوا إلى صوفية فيما بعد. وبين الخلافات الإسلامية الكبرى. ففى العهد العباسى الأول كان تبادل الاعتماد – وبحذافيره التى تلاحظ اليوم فى أشكال اللاتكافؤ التبادلى – مؤسساً على عبيد وذهب وحاصلات السودان، مما يشكل بعداً مهماً للثورة التجارية فى القرن الثامن والثروة الزراعية فى القرن الحادى عشر والقدرات الاقتصادية اللاحقة التى لعب فيها ذهب السودان كعملة وفائض العمل من رقيق دوراً حيوياً فى القرن الثالث عشر (٢١) وقد أعقب ذلك أشكال من تبادل

الاعتماد المفروض فرضًا مرة أخرى فى شكل تجارة الرقيق لشمال الأطلنطى فى القرن السادس عشر، وما أعقب ذلك من استعمار متردد غير رسمى Reluetemt واستعمار كلاسيكى لرأس المال الصناعى الخاص فى نهاية القرن الثامن عشر من منتصف هذا القرن.

لقد دخل السودان علاقات غير متكافئة من خلال آليات الاعتماد القهرية أو الطواعية وفق مراوحات قوته الذاتية أو ضعفها، منذ ما قبل عصر الأسرات الفرعونية من تجارة زعماء القبائل المحليين مع التجار المصريين أو مع الدولة المركزية على النيل حتى ظهور أشكال تبادل الاعتمادات الحديثة فى تجلياتها المعاصرة لرأس المال عابر الحدود، وخاصةً عقب سقوط الإمبراطوريات الكبرى فى القرن الماضى، مما يتأسس عليه - بداءةً وجدليًا - ظاهرات «العجز» عن المراكمة التى لا يستوى الحديث بدونها عن «التقدم» التنمية «أو «اللحاق» إلا بقدر ما يرقى التحليل إلى موضوعية الثمن. من يدفع ثمن التنمية ؟ وتنمية من تلك التى يتم الحديث عنها ؟ إن الثمن الذى يتم «دفعه» من أجل التنمية يشكّل بصورة جدلية خاصية من أهم بل أهم خاصية للتنمية الرأسمالية. إن رأس المال لا ينمى العالم الرأسمالى نفسه إلا انتقائيًا، وإن رأس المال إذا فعل أى شىء غير ذلك يكون قد «هزم نفسه»، أو تعرف على «ممارسات» انهزامية بل يفقد صفته بهذا المعنى، فمن أشد تجلياته جوهرية أنه لا يراكم إلا على حساب فئات اقتصادية اجتماعية.. إن مفردة «الحذق» أو الكفاءة فى تفريغها الرأسمالى تعنى «الربح على حساب العمل من أجل مزيد من الربح». وإن الرأسمالية الصناعية مطبقة على امتداداتها المتروبوليتانية وغير المتروبوليتانية وغير ذلك فى مناطق نفوذ السوق الرأسمالى، لا تملك - حسب قانونها الذى يدل عليها - إلا أن تنمى فئات على حساب أخرى، ومناطق على حساب مناطق. وهى من ثم لا يمكن أن تنتج لتعيد إنتاج كافة المنتجين فثمت هامش أو نسبة من العاملين ينبغى الاحتفاظ بهم، هكذا من أجل الاحتفاظ بميكانزمات الربح من خلال سوق العمل وذلك بتبسيط شديد لأوليات المراكمة البدائية نفسها فلكى يعيد رأس المال إنتاج نفسه يتحتم عليه أن يقصر عن إعادة إنتاج فئات (كالنساء العاملين والأقليات) ومناطق أو فى أحسن الأحوال يعيد توزيع فارق بدرجات تتراوح فى الزمان والمكان، وفى مقياس مدرج يصبح رأس المال المالى عابر الحدود أقل أشكال رأس المال إعادة إنتاج، لأبعد من نفسه أو أكثر من نفسه.

إعادة الإنتاج والمراكمة من خلال البعد المالى وبيع المال كسلعة. (٢٢)

إن أهم أبعاد رأس المال عابر الحدود اليوم هو البعد المالى الربحى الربوى Usurer وهذا البعد تأتى عن نزوح رأس المال نحو المراكمة من خلال المضاربة والقروض بالفائدة الباهظة، أى بالمتاجرة فى المال كسلعة أكثر من المراكمة من خلال الإنتاج التوزيع - التبادل - الاستهلاك - إعادة التوزيع - الإنتاج عائداً إلى نفسه ثانيةً، ممايتنمى إلى رأس المال الخاص. إن رأس المال المالى يشكّل مقابلة حادة مع رأس المال الصناعى الخاص. وإن هذه المقابلة مهمة ومركزية وينبغى الانتباه إليها. إذ يصبح إدراك الواقع بدونها غير قابل للتحقق .

إن رأس المال المالى Uurer Capital شكل قديم من أشكال رأس المال قدم ظاهرة المراكمة الرأسمالية نفسها بظهور منتجين غير منتجين فى المجتمعات التقليدية خرافية الترشيد للتوزيع الفارق. ويوجد رأس المال المالى الربحى فى كافة المجتمعات الغربية - الشرقية السابقة على الرأسمالية الصناعية واللاحقة لها، ويملك رأس المال المالى الربحى أن يجاور فى وجوده وجود أشكال وأنماط متغايرة للإنتاج وبلا انقطاع. ففى معاصرته لا يفعل هذا الشكل - بدرجات متفاوتة - أكثر مما تفعل الأشكال المراكمة (الريفية - الزراعية - الخراجية مثل نظام الشيل على المحاصيل والعمل من خلال الديون أو الضمانات إبان القحط أو مواسم، فيحدث فى مواسم الحصاد حيث السوق مكتظ بالمحصول وسعر المحصول فى هبوط فى حين يكون الغرض قد تم فى زمان ارتفاع سعر المحصول المقترض عليه) لا يفعل أكثر من أن يشوه أنماط الإنتاج والاقتصاد أكثر من أنه الحصول على شروط ارتفاع تلك الأنماط إلى مرحلة أرقى. وتشير الأدلة إلى أن رأس المال المالى الربحى يخلق دائرة مفرغة من الفقر للمنتجين ولا ويأتى منه غير الخراب الاقتصادى (٢٣) والتراجع بثبات بالفئات الاقتصادية الاجتماعية التى تنتفى بشروط رأس المال المالى شروط ارتقائها إلى أعلى. إذ تبقى العملية التراكمية لنشؤ الطبقات رهينة بشروط مراكمة رأس المال المالى واللااقتصاد فلا تنفك أن تقعد عن القيام بدورها التاريخى (٢٤) ولا يشكّل رأس المال المالى الربحى فى أحسن الأحوال عنصر إقلاق للأنماط التقليدية للملكية الخاصة ولا لعلاقات الإنتاج وتنظيم الإنتاج (٢٥) فما إن

يستوعب رأس المال المالى تلك الأنماط حتى يحولها إلى منفعته فيحنطها فى الزمان والمكان أو يفاقم تشوهاتها، فما تعود تشبه حتى تلك الأشكال التى كانت عليها تلك الأنماط قبل حلول هيمنة المراكمة الرأسمالية المالية الربحية المؤسسة على تبادل المال كسلعة من خلال القروض بأشكالها. ومن المعروف أن الربح على القرض يتم بشروط الدائن وفى ظل ظروف ضاغطة على المدين تضعف وضعه فى «الصفقة» و تفاقم استضعافه. ومرة أخرى يلاحظ أن الربح على الدين يشكل نزيفًا على قدرة المدين على المراكمة. وتتراوح درجات الضغط والاستضعاف حتى تصل حد استلاب المدين لاستقلالية القرار. إن هذا السياق يمكن تطبيقه على الأفراد والدول وتلعب الدولة القومية دورًا مركزيًا فى سياقات الديون الخارجية كما أسلفنا. فمن خلال إضعاف الدولة كمدين نيابة عن المجتمع يستضعف المجتمع بكامله. غير أن الدولة القومية إذ تملك قدرًا من «السلطة» على الأفراد والمجموعات والفئات الاقتصادية الاجتماعية أو لا تملك هذا القدر بحيث تبدو مجرد سمسارة لصالح الدائنين فإنه بهذا الوصف تعيد هندسة المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا بالوكالة عن مصالح الدائنين، الأمر الذى لا يحتاج إلى تفاصيل كثيرة تحت ظل سياسات وبرامج ديون التكييف الهيكلى أو الإصلاح الهيكلى أو الإصلاح الإدارى سيئة السمعة (٢٦).

ومن هنا يتضح باختصار تعالق - الأطروحة المذكورة فيما سبق فى السودان مما يمكن تطبيقه على غيره من المجتمعات غير الصناعية الفقيرة. ويلاحظ أن مسارات تبادل الاعتماد الكونى لا تخرج عن أن تنتج متشابهات لهذا المنوال فى كثير من المجتمعات الغنية نفسها، وخاصةً فى جنوب أوروبا وأجزاء من الولايات المتحدة ووسط وشمال بريطانيا فى كل من تشويه الفئات الاقتصادية الاجتماعية فيكونن الفقر وفى كل مكان فى حين تتكونن الفئات الأخرى بالسمسرة أو الوكالة أو بمقاولات العمل الرخيص .

الإنتــــاج وإعـــادة الإنتــاج
ما بعد الرأسمالية عابر الحدود

إن التحليل الموضوعى للأحداث الدارجة منذ الحرب العالمية الأولى بصورة عامة، والحرب الثانية خاصة، يحتاج أن يأخذ فى الحسبان حقيقة النضوج المتسارع للأعمال والاستثمارات مابعد الرأسمالية عابرة الحدود متعددة الجنسيات فى كل من المراكز والمتروبوليتانات وامتداداتها عبر كل من السوق والأشكال المالية للمراكمة. وباختصار شديد

هنا وبتسيط يمكن بيان العمليات التى يتم بها إعادة السوق وإعادة إنتاج رأس المال عابر الحدود من خلال تجزئة عمليات الإنتاج كوظيفة مهمة لإعادة هيكلة سوق العمل فى كل مكان وبصورة جبرية. وإن تجزئة عمليات الإنتاج التى تتأسس عليها إعادة هيكلة سوق العمل هى محصلة الصورة المتعاظمة بقدرة رأس المال على أن يعبر الحدود، وهى كذلك آلية للمراكمة فى رأسماليات لايدخل فى استثماراتها تكلفة إنتاج تذكر. ويتلخص هذا السياقى فى :

- الإنتاج (أو اللاإنتاج) عابر الحدود من أجل السوق :

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDIS) ميكانزمات أساسية للمراكمة من خلال الإنتاج المجزأ، فيما يسمى بمناطق التجارة الحرة أو المناطق التحويلية الحرة (FPZS)، ويتم ذلك فى جيوب أو جزر صناعية لإنتاج مجزأ لا يتصل بالاقتصاد المحلى ولا يطوره أو يجدد شروطه لارتقاء الاقتصاد المحلى إلى درجة أرقى بل العكس. ذلك أن اقتصاد الجيوب هذا يعتمد على ويستنزف كل من القطاع التقليدى والطاقة التراكمية للتنمية بالتطفل على الدولة والمؤسسات التنموية وبتصدير الفائض (الأرباح) الخالص إلى الخارج على حساب المراكمة المحلية .

- تشوه هذه الجيوب الإنتاج السلعى من خلال تجزئة الإنتاج أو من خلال إنتاج سلعة التصدير على حساب المنتجات التقليدية التى تموت موتًا غير طبيعى. إذ يتم إنشاء هذه الجيوب، وكأنها فى فراغ اقتصادى إنتاجى مؤسس على العمل الرخيص، التى تتدنى علاقات الإنتاج فيه أحيانًا إلى اقتصاد السخرة أو يتم تحجيم منظماته النقابية لصالح علاقات صناعية تخدم المخدمين عن حساب المنتجين فى أفضل الأحوال ويتم الدفاع عن عمالة هذه الجيوب، بأنها تحصل على أجور أفضل من الأجور المحلية من ناحية، كما يتم ادعاء أن هذه الجيوب تخلق فرص عمل ما كانت لتوجد لو لم تكن الاستثمارات وفوق كل شىء يشار إلى تلك الجيوب بوصفها تشكل الإغراء (بشروطها غير المسبوقة فى النهب العلنى للثروة) الوحيد للاستثمارات والرأسماليات .

- إن العمل الذى يكون غالبًا ماهرًا ومسيسًا (منظمًا) قبل حلول شروط الاستثمارات عابرة الحدود يتحول إلى عمل «مطبّع»، غير ماهر، وغير مسيس، ورخيص بالطبع بالمقارنة مع العمل الذى يتيح «إجراءات» أخرى من السلعة نفسها فى المتروبوليتانية من العمل «المستورد» أو المهاجر كما فى ألمانيا بين الأتراك واليونانيين واليوغسلاف، كما فى كندا بين مختلف الأجناس المستوردة من شبه القارة الهندية، وكما فى الولايات المتحدة فى المكسيك ومن الصين، كذلك يلاحظ المنوال بين فئات العمل المشغلين فى عمالقة آسيا الأربع (من فيتنام إلى تايوان) كما يوجد أيضًا فى اليابان فى امتداداتها الإمبراطورية السابقة، ويوجد مثل هذا

السوق الذى اعيدت هيكلته فى شمال أفريقيا فى تونس والمغرب وفى مصر، كما يوجد أشكال منه فى الضفة الغربية ونابلس وهكذا.

وتخضع الأجور فى هذه الجزر التابعة للسوق العالمى لسياسات شبه مكوننة، كما تدل على فئاتها النسب المعروفة في سوق العمل المذكور. ذلك إن العامل فى أسواق هذه المناطق الحرة للتجارة يتقاضى ١/٧ الأجر الذى يتقاضاه العامل فى الصناعات الوطنية فى المترويوليتانية. وقد يبلغ هذا الأجر (١/٨) من أجر العامل المناظر له فى تلك الصناعات لإنتاج السلعة نفسها أو إنتاج أحد أجزاء تلك السلعة كما فى صناعة الأزياء - الملابس وصناعة السيارات.

- ولأن العمالة فى تلك الجزر تطبع وتقلل من قيمة تدريبها ومهارتها بسبب تجزئة عملية الإنتاج التي لا تتطلب مهارة «فإن نسبة عالية من العمالة فى صناعة إليكترونات مثلا، وفى صناعة الملابس والعطور والحلى - والمنتجات الجلدية وغيرها يقع فى دائرة العمل المنسون. الذى كان قد نسون السوق إبان الثمانينيات فى كل مكان. وتلاحظ الأعداد غير المسبوقة للنساء اللواتى دخلن سوق العمل من باب الإنتاج المجزأ، وتبلغ نسب النساء العاملات فى بعض البلدان العربية مثلا ما يزيد على٨٧٪ كما فى تونس مثلا و٩٢٪ كما فى كوانج لونج فى جنوب شرقى الصين وبنسب مشابهة فى ارتفاعها فى الفلبين فى صناعة الأدوات الرياضية ومنتجات أديداس (Adidas) ومثلها فى البرازيل وهكذا (مما قد يفسر بعداً من أبعاد الهجمة على النساء والمطالبة بعودتهم إلى البيت، إذ يبدون وكأنهن يحتكرن سوق عمل تتناقص فرصه فى زمان البطالة المزمنة[٢٧]).

ويشكّل هذا البعد للاقتصاد المناطق الحرة تلك، مؤسساً على إعادة هيكلة السوق المحلى، وعلى شروط الإلحاق الجبرى التى تصاحبه «قيدية» تحاصر الاقتصاد المحلى فى كل مكان من القطاع الرأسمالى حضرى التمركز غالبًا إلى الأرياف التى ما تنفك تدعى دخولها نتيجة للسياسات المصاحبة لتبادل الاعتماد أو ما يسمى بالإصلاح الهيكلى أو الإدارى وترجمته الحرفية التوافق الهيكلى. مع السوق العالمى[٢٨] فإن سياسات الإصلاح الإدارى فى تفريعاتها الفارقة تطبق على المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء باعتبار لتاريخ تطور المجتمعات والفئات الاجتماعية الاقتصادية فيها و «امتيازاتها» التاريخية بالطبع، وإن كان هذا المسار قد أخذ بالتمايز اللانتفائى فى الحقبة الأخيرة. ففيما كانت الدولة القومية تصدر التناقضات الاقتصادية الاجتماعية إلى الامتدادات حتى منتصف الثمانينيات، أخذت معدلات التناقض (بين العمل وأصحاب العمل المحليين من جهة، ورئيس المال عابر الحدود من جهة تتفاقم بتزايد ملحوظ فى المراكز المترويوليتانية وامتداداتها المباشرة لحساب الامتدادات اللامترويوليتانية والهوامش الاقتصادية - التاريخية - السابقة. وفى أشكال التناقضات المتربعة اليوم بين المترويوليتانى وغير المترويوليتانى بدرجات :

- الإضعاف المتزايد للحركات المطلبية، إذ تلخذ تشريعات العمل فى التنازل إرضاء للاستثمارات الأجنبية وإغراء لها فى غياب أو ضمور رأس المال الوطنى (الخاص) فى أحسن الفروض إذ ما تنفك الأجور أن تتدنى إلى أجور الكفاف من خلال لا تسيس العمل وشق تنظيماته واستيعاب النقابات برشوة أقسام منها أو بحلها أو بالقضاء عليها بقوة سوق عمل شرس المنافسة بواقع أعداد العاطلين (والمهاجرين).

- تولى الدولة القومية دورًا تدخليًا لصالح الاستثمارات الأجنبية بالسمسرة فتأخذ على عاتقها إعفاء الاستثمارات الأجنبية فى الضمانات الاجتماعية للعمل أو تقوم الدولة بها نيابة عن تلك الاستثمارت فى الوقت الذى يتقلص هامش القطاع العام تباعًا .

- تنشئ الدولة القومية الهياكل التحتية لصالح الاستثمارات الأجنبية المتطلبة للأعفاءات، بما فى ذلك الاستثمار فى الطرق والمواصلات والمنشآت الخادمة للإنتاج بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج على حساب الاقتصاد والإنفاق المحلى .

- تنشئ الدولة الهياكل القومية فى التشريعات العمالية - وضعت حكومة المحافظين إبان الأربعة عشر عامًا الماضية من حكوماتها ٦٥ تشريعًا على حساب العمل - كم تضمن الحماية الجمركية وترفع التعريفات والحوافز على المراكمة وعلى تصدير رأس المال إلى الخارج مثلما حدث فى دولة الإمارات ودبى تحديدًا (٢٩).

وبدون ذكر تكلفة الإنتاج المنخفضة حتى السخف وكذلك انعدام القيود على العجلة أو ضريبة الدخل، يمكن التساؤل عما يدفع دولة غنية كدولة أمارة دبى إلى الدخول فى علاقات تبادل بهذا الشكل من اللاتكافؤ حد النهب. الواقع إن منتجات دبى لن تجد لها طريقًا إلى السوق العالمى ما لم تخضع المواصفات التجارة «الحرة» أو المثمرة فى علاقات إنتاج رأس المال الخاص «فالمنافسة» فى السوق هى بشروط تخص رأس المال عابر الحدود .

- يتزايد افتقار الدولة والقطاع الخاص معًا بتأثير سياسات مصاحبة تنزع نحو محاباة القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام على حساب الدولة كمنظم، وعلى حساب الخدمات الاجتماعية والسلع اشتراكية الاستهلاك متدنى الأجور الحقيقية وينخفض دخل الدولة من الضرائب على الدخول كما ينعدم دخلها من الضرائب على الأعمال بسبب الإعفاءات على التجارة، فيتزايد تقلص هوامش الدولة. وهكذا يصبح العمل مجددًا فاقدًا للضمانات الاجتماعية فيتزايد اعتماد العمل «المحرر» من الأرض وعلاقات الإنتاج التقليدية الزراعية -

الاقتصاد التقليدى - فى القطاع غير الرسمى - الكفاف - على العلاقات الأولية. ويلاحظ ذلك فى المجتمعات الغنية حيث ينادى بعودة النساء إلى البيت لرعاية الكبار والعجزة والأطفال، وغياب هوامش الرعاية الاجتماعية التى توفرها الدولة ولو بصورة فارقة كما يلاحظ ذلك فى المجتمعات الفقيرة بالعودة إلى الاعتماد على العلاقات الأولية الريفية - الأسرة الممتدة - العشيرة . فبغياب الضمانات الاجتماعية، ونتيجة لتسارع عملية لاتسييس العمل بإضعاف تنظيماته المطلبية، وارتفاع نسب البطالة تقل الأجور الحقيقية تباعًا فى كل مكان، ولا يبقى سوى الأسرة الممتدة العشيرة، وتنادى سياسات اقتصاد السوق - والإنتاج من أجل التصدير بما يسمى أيضًا تطبيع الاقتصاد واقتصاد الباب المفتوح تحت وطأة شرطيات الإصلاح الإدارى أو التكييف الهيكلى أو الإصلاح الهيكلى : «بتحرير» الاقتصاد والتجارة. ذلك أن أئمة «الليبرالية الجديدة أو أصولية السوق كانوا قد راحوا ينادون به إبان أوج حكم الثاتشرية والريجانو اقتصادية، «بخلق الأسواق الحرة وبئن القوم الأحرار يخلقون الأسواق الحرة.» (من أجل التصدير وعلى حساب الإنتاج من أجل السوق المحلى) وإعادة التوزيع وعلى حساب العملية التراكمية للتنمية المحلية لحساب تنمية رأس المال عابر الحدود .

- ترغم الدولة فى إطار هذا الروتين على ضمان عدم مزاحمة رأس المال الوطنى لرأس المال أو الاستثمارات الأجنبية والأعمال عابرة الحدود. يتم ذلك بضمان أجور منخفضة بنسبة تقدر بحوالى ١/٦ إلى ١/٧ ما يدفعه رأس المال الوطنى الخاص أجرًا للعمل المحلى أى أن رأس المال الوطنى يدفع ٦ - ٧ أضعاف الأجور التى يدفعها رأس المال الأجنبى .

- تضمن الدولة بواقع الشروط الملزمة نفسها مع رفع الرقابة والتعريفات الجمركية وحماية إنتاج السلع (المجزأ) لرأس المال عابر الحدود كما تضمن تحويل كافة أو نسبة عالية من الأرباح على تلك الأعمال إلى الخارج .

- يصبح الاستثمار الرأسمالى (الخاص) قطعيًا وغير قادر على التنافس مع رأس المال والاستثمار عابر الحدود .

- بينما تضغط الاستثمارات والرأسماليات عابرة الحدود على الحركة المطلبية وحزبها، تضغط أيضًا على رأس المال والاستثمارات الوطنية، إذ يصبح رأس المال الوطنى رهينًا لشروط الاستثمارات والرأسماليات الأجنبية، وكثيرًا ما يهرب رأس المال الوطن إلى البنوك

والمصارف والاستثمارات فى الخارج، وتعد تونس السودان ومصر والجزائر وقطاعات من رأس المال الليبى نماذج لمثل هذا النشاط الرأسمالى «الوطنى الخاص وبالمقارنة ينبغى التفريق بين رأس المال المراكم عبر فائض ريع البترول أو ما يسمى بفائض رأس مال البترول، وبين رأس المال الخاص فى الدول غير الصناعية. ذلك أن أحدهما مؤسس على آليات مراكمة أو مناقصة لا تخصه والآخر يتبادل الاعتماد على مستويين من مستويات علاقات الإنتاج وإحداهما تتصل بآليات المراكمة المكوننة والأخرى بنمط الإنتاج التقليدى وتتأسس عليها - مثل نظام الشيل المعبر عن القروض الريفية بشكله التقليدى الربوى القبيح، وإن رأس المال الوطنى للدول غير الصناعية غير البترولية يتحول إلى وظيفة لرأس المال البترولى أو فائض رأس مال البترول بوصفه وكيلا يقوم بالسمسرة نيابة عن رأس المال المكونن فى المنطقة أم من خلال : تعاقد الدول المستوردة للعمالة (٣٠) أو من خلال الدور الذى يلعبه فائض رأس مال البترول فى المنظمات الدولية للعون وفى المؤسسات المالية الغربية (٣١). حيث أصبح المملكة السعودية صاحبة مركزًا تنفيذيًا فى صندوق النقد الدولى شأنها شأن اليابان وفرنسا، من الدول الصناعية الغنية. كذلك من الجدير بالذكر أن ودائع ورأسماليات فائض رأس مال البترول فى البنوك الغربية كانت قد وظفت بالوكالة أو الأصالة فى عمليات «رأسمالية» تراكمية مكوننة .. إلا أن فائض رأس مال البترول يصبح مرة رهينة لرأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات حبيس شروطه، كما يتحول هو نفسه إلى رأس مال متعدد الجنسيات(٣٢) وإن كان لا يألو أن يرقى إلى أكثر من رافد من رأس المال متعدد الجنسيات أو عابر الحدود وعائد إليه. وثمت خط دقيق بين الاثنين من حيث درجة استقلالية الواحد عن الآخر، فى إطار العمليات التراكمية المتفاوتة إذ يتم التراكم بشروط، وفى المصارف الغربية أكثر منه فى خلال الإنتاج الصناعى الرأسمالى وإعادة الإنتاج إذ يبقى ملحقًا برأس المال المالى أو يستثمر فى قطاعات خدمية وفى القطاع المالى (٣٣)، ولا يرقى فى الداخل أو الخارج إلى تطور رأس المال الصناعى الخاص ولا متعدد الجنسيات على النحو الذى نشأت فيه الشركات متعددة الجنسيات إبان النصف الأخير من هذا القرن. ولأن الشروط التى تحتاج أن تتوفر لفائض رأس مال البترول ليصبح عابرًا للحدود هى شروط خارج قدرته التاريخية النظرية، فإنه يرتهن بالبعد المالى للمراكمة، ويخضع لذبذبات أسعار العملات (الدولار) تماما تمثل ما يحتبس عائد البترول بأسعار سوق لا سيطرة لمنتجى البترول عليها .

ويتأتى عن البعد الريعى للثروة «القومية» للدولة المنتجة للبترول فى المنطقة العربية الخليجة تشوه الدولة والتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التى تتحول إلى مستهلكة للريع

متقاسمة الريع مع الدولة (بنسب تتفاوت بين ١٥٪ فى دولة قطر وبين معدلات تحتفظ الدولة (الكويت) بنسبها). ويتحول الأفراد والمجموعات إلى مستهلكين لريع فئات من سيطرة الدولة (التقليدية). على الاقتصاد – والإنتاج والهندسة الاجتماعية والاقتصادية جميعًا، فيتحولون – أيضاً إلى غير منتجين فيسهل تطويعهم واستيعابهم... إن الدولة الريفية تصبح بهذا الوصف نموذجًا للدولة الخراج أو الدولة الخراجية واقفة على رأسها وأقدامها فى الفضاء. فبدلا من أن يأتى دخل الدولة من منتجين – على الدخول والأعمال – توزع الدولة الدخول وترتب توزيع الأعمال. إن أى وهم فى أن يقوم مجتمع مدنى تحت ظل مثل هذه الدولة هو أقل من عديم الفائدة .

المهم أن تبادل الاعتماد الإقليمى بين دول الخراج «المحدثة» وبين الدول الريفية كان قد خلق تشويهات اقتصادية اجتماعية – أهمها أن منتجات الدول الفقيرة فى المنطقة تلك التى كانت قد امتلكت بها نوعًا من اقتصاد الكفاية (الفارقة) ومكانا فى سوق المحاصيل التى انقرضت بالإهمال، وتردى القطاع الزراعى، وهجرة العمل من الأرياف [٣٤] وتدهور البيئة. وقد استبدل تصدر المحاصيل بتصدير العمل كسلعة نقدية مثلما حدث فى اليمن والسودان ومصر، فقد قضى على قطن وصمغ الدولة وقضى على بن اليمن فيما أصبح العمل المهاجر أهم مصدر للعملات الأجنبية، فى حين ارتهن اقتصاد المنطقة بسوق عمل غير مستقر وبأسعار النفط الأقل استقرارًا. ولقد تحولت المنطقة إلى رهينة لفائض رأس مال البترول المرتهن بدوره بشروط خارجة للمراكمة والأسعار، وإن هذا الارتهان ينعكس «بالتماس» على دول المنطقة التى كانت قد أخذت تتبادل الاعتماد منذ نهاية السبعينيات، وبصورة عضوية ولو على مستوى تصدير العمل واستيراد العمل كمصدر شبه وحيد لدخل الدول الفقيرة والتى تزايد افتقارها بمعدلات غير مسبوقة، والتى كانت تصدر الطعام فأصبحت تستورد المحاصيل الغذائية[٣٥] وقد انعكس انعكاسات متعددة الأبعاد، ومما يفاقم ارتهان العملية التراكمية «للتنمية» المستمرة أن «الاستثمارات» والمعونات المتوفرة فى المنطقة هى وظيفة رأسماليات هى بدورها مرتهنة بشروط للمراكمة والأسعار مرتين، مرة بسبب الاعتماد الجيوبوليتكى للبترول كسلعة استراتيجية على اعتبارات الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالى المالى ما بعد الصناعى – ما بعد الرأسمالى إبان السبعينيات والثمانينيات ومرة لأن رأس المال عابر الحدود، كان ما برح أن تطلبت شروطه الخاصة تطلبا بدافع من مجرد تعاظم دفعه الذاتى الخارج عن إرادة أصحابه أنفسهم صيرورة معينة يجاور الارتهان أو الالتحاق أو الارتباط القهرى Compulsive بروتين

الرأسمالية عابرة الحدود وتشوه وضمور ملحوظين لأداء مجتمعات المنطقة على كافة المستويات ويبدو هذا التشوه الاقتصادى وكأنه قد إعتوره فقدان مناعة ويلاحظ ذلك فى :

أ - إضعاف رأس المال المحلى وحزبه الوطنى ونقص فى فرص العمالة المحلية.

ب - إضعاف المشاركة الشعبية من خلال إبخاس العمل تحت ظل شروط عمالة وفى سوق عمل يتسمان بعلاقات العمل شبه العبودية فى ظل الكفالة وبشروط لا تسيس و«تطبيع» العمل وبتشريعات شارطة لذلك رأس المال المالى اللاإنتاجى :

هذا وإن البعد المالى الخالص «لنشاط» رأس المال عابر الحدود يشكل الخاصة المشوهة للاقتصاد فى كل مكان. فالذراع الحديدية لإدارة تبادل الاعتماد ممثلا فى - البنك الدولى وصندوق النقد الدولى - يعمل منذ ثورة البترول على إرساء ممارسات الدائرة المفرغة للديون الخارجية المسئولة بصورة مباشرة عن إفقار الأغلبية من صغار الأعمال والمنتجين والعملية التراكمية للتنمية الاقتصادية والسياسية .

ولايخفى كيف يتم إلحاق رأس المال البترولى بالمصارف الغربية. إن هذا الإلحاق لا يُخصى رأس المال البترولى اقتصادياً إخصاء وحسب، وإنما ينتهى به إلى حلقة «المؤامرات الاقتصادية» التى تأتى فى حسابات آليات المراكمة المحدثة وإلى الحسابات السياسية الاقتصادية لتبادل الاعتماد الجيوبولتيكى كما ماحدث لبنك الاعتماد والتجارة الدولى فى يونيو١٩٩١، والتى لم تنته المعركة حول مصيره حتى الآن، كما لم تحسم قضايا الخسائر التى لحقت بكبار وصغار مساهميه بعد.(*) ولا يكسب رأس مال الخليج من هذه المعارك سوى الفضائح السياسية(٣٦) .

دائرية منوال قيام وسقوط الدولة المركزية

نشئت الدولة فى الغرب كحاجة لتنظيم مصالح الأفراد والجماعات. لم يكن للدولة دور يذكر أو مباشر فى بدايات النشوء التراكمى لرأس المال. وقد كانت الجماعات الحرفية شبه مستقلة ولم تكن الدولة تقدم لها أية تسهيلات ولا تبنى لها مؤسسات تحتية / طرق أو شبكة مواصلات. بل كانت الدولة تستفيد منها عن طريق الضرائب، وفيما بعد فى تنظيم التجارة واقتصاد التصدير والاستيراد.

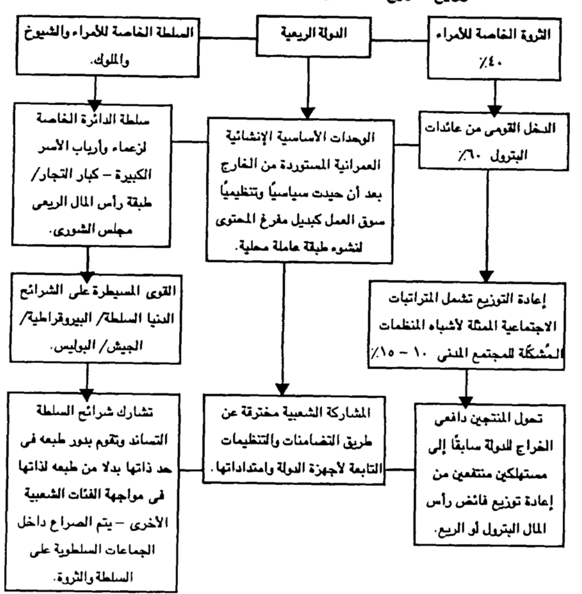
إن علاقة الطبقة البورجوازية بالدولة هى محصلة لتاريخ تطور مفهوم ميكانزمات المراكمة أكثر من أى شىء آخر. ففيما كانت الدولة فى عهد الاقطاع الأوروبى تتصل بمثولوجيا

أحقية الحكم وتمثيل الله، متقاسمة السيطرة مع الكنيسة أو مسيطرة عليها، فإن الدولة البرجوازية تصدر عن أصل العلاقة بين مراحل تطور نشوء رأس المال الوطنى الخاص وبين مفهوم الحكم.. فقد تمت مراكمة رأس المال الوطنى خارج نفوذ وبدون تعاقد كبير مع السلطة القائمة. ومن المهم التفريق بين المراكمة عن طريق العمل بوصفه أصل الثورة (نظرياً / ماركسياً) وبين الواقع التاريخى المعروف بنشوء رأس المال كثروة للأمم، لقد تمت المراكمة عن طريق النهب المنظم لثروات الأمم التى كانت قد فتحتها جماعات القراصنة والتجار المستقلين عن الدولة. مثل الثروات الأسبانية والبرتغالية فى شكل الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية والأرباح الاستقلالية الهند الغربية الهولندية والبريطانية اللتين كانتا تعملان لحسابهما، قبل أن تنشأ الحكومات المنظمة لنشاطهما، وهو تقنين النهب المنظم من قبل بريطانيا وهولندا. هذا ولقد تبع الاستعمار وإنشاء الأنظمة التجارية وليس العكس. ويقول يزمارك : إننا اضطررنا لإحلال الأشكال النظمة لحركة رجال الأعمال، ولم يكن التوسع مطلوباً لذاته، وإنما كان لغرض حماية مصالح رجال الأعمال الألمان فى الامتدادات التى لم تسع لفتحها (٣٧)، وكان ذلك حتى معاهدة برلين فى الأربعينيات من القرن الماضى. تبع ذلك تصفية الإمبراطوريات الكبرى وإعلان الحماية والامتيازات الأجنبية عن طريق عملية مشابهة لما تم فى تصفية المعسكر الاشتراكى، وميكانزمات مشابهة مثل ديون الحروب (القرم) مما ترتب عليه أن صارت الدولة العثمانية مثلا، تحت وصاية البنوك الأجنبية (الفرنسية الإيطالية والبريطانية) كلية ومسخّرة فى التشارك فى اقتسام الفائض من أجل المراكمة.

إذن كانت العلاقة بين الدولة ورأس المال هى علاقة تابعة، لذلك فإن دور الدولة يعظم أو يضمر حتى ينعدم نتيجة لاحتياجات رأس المال ورجال الأعمال أكثر منه لأى شىء آخر. فالدولة منظمة الأعمال وممثلة لها تبعاً لمرحلة تطور رأس المال واحتياجاته الآنية من أجل تسهيل المراكمة. ولقد تراوح دور الدولة فى حماية مصالح رأس المال من إرسال الجيوش فى الحروب الاستعمارية إلى فرض الضرائب والحماية الجمركية أى القيام بدور المنظم للإنتاج محلياً لصالح حرية التجارة مرفوعة الحواجز الجمركية إلى تولى تنظيم العمل نيابة عن البورجوازية – ويقول جرامشى (٣٨) إن ضعف البرجوازية إزاء الطبقة العاملة فى الثلاثينيات أدى إلى أن تقوم الدولة بدور المنظم للعمل نيابة عن الطبقة الرأسمالية المحلية.

ويلاحظ أن هذا الدور واحد من الأدوار التى كانت الدولة التقليدية تقوم به من المجتمع السابق على الرأسمالية (الصناعية الوطنية). هذا وتقوم الدولة إلى ذلك بانشاء الأبنية التحتية لتسهيل حركة السلع والأموال انتهاء بانشاء المشاريع الكبرى للبحث من أجل تنمية فرض رأس المال وتوفير إمكانات الاتصال المتقدمة مع أسواق المال.

توزيع الريع – الثروة من فائض رأس مال البترول



أصل الريع على الحصاد الزراعى – يقارن خلدون النقيب بين الريع الزراعى من فائض رأس مال البترول بوصف الريع عائداً على سلعة خام لا مصنعة كمثل المحصول الزراعى. ذلك أن الريع لا يشكّل فائضًا على سلعة مصنعة بعملية إنتاج رأس مال صناعى.

أهم خواص للريع كعائد على سلعة استراتيجية مرتهنة برأس مال الصناعى هى :

١ – إن الريع يتأتى خارج علاقات الإنتاج التقليدية ولا يرتبط بالعلاقات الخراجية كآلية للمراكمة.

٢ – يتجاوز الريع الخراج على المنتجين ويهمله كمصدر دخل رئيسى للدولة التقليدية.

٣ – إن الريع فى شكل فائض المال البترولى هو انعكاس لعلاقة الدولة المركزية والمستهلكين الذين توقفوا عن أن يكونوا منتجين أو دافعى خراج، إن للدولة الريعية تتوقف عن دورها التقليدى كآلية للتشارك فى فائض العمل فى شكل خراج المنتجين.

٤ – يصبح المنتجون مستهلكين – يتوقفون عن دفع الخراج – فيشاركون فى إنتاج فائض رأس مال البترول.

٥ – تتعامل الدولة الريعية مع الدولة الحديثة فى أن دخل الدولة الحديثة يأتى فى جزء كبير منه ٣٧ – ٤٦٪ من الضرائب على الدخول والضرائب على الأعمال.

٦ – تبقى الدولة الريعية – على دورها فى الاقتصاد كما تصبح أكبر مخدم.

٧ – تتقابل الدولة الريعية مع الدولة الحديثة فى أن الأخيرة تعيد التوزيع بنسبة ٤٥٪ من دخلها زائد المدخرات فى حين أن الدولة الريعية تعيد التوزيع من الريع.

٨ – تبلغ نسبة الإنفاق على الدفاع عن أغنى الدول (الولايات المتحدة) ١٨٪ فى حين تتجاوز هذه النسبة فى الدول غير الصناعية و غيرها (اليمن مثلا) ٣٨ – ٥١٪ . يقسم الاقتصاد فى الدول الريعية والدول غير المصنعة بضمان القطاع العام وغياب دور القطاع الخاص.

ولعله من الممكن القول بأن الدولة الخراجية والدولة الريعية مسئولتان فى تنوعات تطورهما عن تكريس الشروط التى ينبغى بها نشوء وتطور المجتمع المدنى، مجتمع المؤسسات والعقلانية. فالدولة الخراجية تحجم شروط ارتقاء الفئات الاقتصادية الاجتماعية بدورها فى الاقتصاد باستنزاف الفائض فلا تيسر للعملية التراكمية النشوئية خطًا بيانيًا صاعدًا بتلك الفئات إلى درجة أعلى. وما إن تشارك الدولة الخراجية «المحدثة» تقاسم الفائض مع «سيد» خارجى حتى تكرس شروط انتفاء التطور أو التعبير الدياليكتيكى. أما الدولة الريعية فتحقق هذا التطور عن طريق إعادة توزيع «انتقائى» تيسر لها به احتكار الهندسة الاجتماعية لتلك الفئات فلا تنتج أكثر ولا أبعد من أشباه مرتهنة بحصتها فقط من العائد ولا فكاك سوى بالتغيير الجذرى المحفوف بما يشبه الانتحار السياسى تحت ظل الثقل الهائل لكل من الدولة الريعية ومقاسميها الريع فى الخارج من «فئات» تبادل الاعتماد الحديدى القهرى أو الطوعى.

○○○

من المفيد أن نذكر أن البنوك والمصارف وبيوت المال بقيت خاصة تابعة لطبقة أصحاب

المال وكانت الدولة تنظم العلاقات المالية كممثلة لتلك الطبقة، ولم تنشأ البنوك المركزية إلا فى القرن التاسع عشر. وعلى كل حال فالبنك المركزى يتبع السلطة القائمة ويتوجه بتوجيهاتها. حتى ظهور ميكانيزمات أسواق المال التى تتحكم فى أسعار العملات عن طريق المضاربات المالية والحسابات السياسية - بحيث نجد أن البنوك المركزية تستجيب لمواصفات تجارية أكثر منها مصرفية. ولما كانت السوق العالمى مؤسسة خاضعة لشروط هى خارجة عن الحدود القومية فإن المصارف المركزية بالتالى باستجاباتها الدورية لمقتضيات التحول فى أسعار العملات تخضع بدورها لنفوذ خارج نفوذ الدولة المركزية القومية - كمنظم للأعمال أى أن الدولة تفقد سيطرتها على بعد من أبعاد الاقتصاد القومى، وهو رأس المال المالى (٣٩).

الدولة القومية فى البلدان غير الصناعية
[البلاد العربية والسودان نموذجا] :

١ - إن مفهوم الدولة القومية فى البلدان العربية مفهوم حديث.

٢ - إن مفهوم القومية مفهوم لا معرف حتى الآن وبأبعاده السياسية، فإن المفهوم يشير بصورة مسطحة إلى تشارك جماعة من السكان من خلال الموقع/ اللغة/ العادات/ التقاليد/ التاريخ المتقاسم = الأمة. على أن مفهوم له الأمة أكثر من بعد - فثمت الأمة الإسلامية بالمعنى التاريخى للأمة الإسلامية، وقد أشار إلى المفهوم العلماء العرب المهتمون بسلطة الحاكم المسلم أكثر مما اعتنوا بتعريف الأمة ومنهم - الغزالى - الكندى وبعض الكتاب المحدثين.

كان الغرب قد ساهم فى تبسيط المفهوم حتى شوهه من خلال رؤية الأمة على أنها جماعة المسلمين المحكومين بواسطة الحاكم الذى يمثل الأمة ولا يجوز الخروج عن طاعته ومن ثم يتم تكريس فكرة أن الحاكم والدولة والأمة لا تختلف عن أن تشكّل أوجه لحقيقة واحدة هى المجتمع الإسلامى الشاخص بنظره إلى نقطة من الزمان، لا تتحرك وقد خمدت مكانها على عدسة كاميرا مطلقة وواقفة إلى الأبد. إن ما يهدد الأمة وحده، هو الذى تستجاب مثيراته بوصفه متطلبًا للفعل الوحيد وهو إعادة الأمة/ المجتمع إلى الوضع الذى كان عليه قبل الخطر/ الأزمة. وبالتالى لا تكون الثورات على الحاكم إلا عندما يعجز عن أن يجعل النهر يفيض أو المطر يسقط أو إذا قصرت عن إغاثة الجائعين والفقراء، فما دام الحاكم قادرًا على إقرار سعر عادل وضمان المحاصيل فإن أمرًا لا يتهدد الحكم ولا الحاكم. أما سلامة الأمة فلا يتهددها إلا خطر من خارجها، وهكذا حنطت مقولة السلطة فى المجتمعات الإسلامية فى المسلمات الإنثرولوجية المتمركزة أوروبيًا، كما أن كلا من الدولة والثورة مفهومان دائريان فالدولة تقوم،

لتبقى والثورة – هى كذلك بالمعنى الحرفى للكلمة أى دائرة كاملة للفعل أو الحركة (٤٠).

على أن تعريف مفهوم الدولة يسوقنا إلى النظر إلى الأشكال الأولى التى ظهرت بها فى وادى النيل «مثلا» تلك هى الدولة المركزية فى المجتمعات القديمة منذ عهد الأسرات، هى دولة تتسم بصفات تتصل مجموعة من التعريفات المتبادلة الاعتماد لتظاهرات السلطة. إن الدولة المركزية هى حصاد أو حاصل جمع متوازنات الدولة المركزية والدويلات الصغيرة المحلية/ العشرية/ اثنية الأصل، المؤسسة على تراتبات فى المراكز والأدوات وتوزيع للسلطة قائم على القرابة والمعاهدات المحلية. وتشكّل الدويلات الصغيرة بكامل تضامناتها الاجتماعية التى تخصها وثقافاتها وأعرافها وتقاليدها وأساليب إعادة إنتاجها لنفسها مجتمعات قائمة بذاتها ينطبق عليها تعريف المجتمعات التضامنية الأولية، كما يلاحظ داخلها أشكال لتقسيم العمل المتوارث فى أنشطة محددة يعاد إنتاجها جيلا بعد جيل دون تجدد أو زيادة فى عددها أو تفرع فى تخصصاتها. لذلك فإن هذه المجتمعات الصغيرة كانت قد عُدّت منغلقة على نفسها جامدة بل ممتنعة عن التطور رافضة له بسبب عزلتها المكانية والثقافية يصدر الثروة عن طريق الخراج الذى تتأسس عليه (٤١) ومن أهم تأسيسات الدولة بأشكالها ما يأتى :

١ – علاقات الملكية ذلك لأن الخراج شرط من شروط الملكية.

٢ – علاقات الإنتاج. فالخراج يضمن اتصال عملية الإنتاج عن طريق مراكمة الفائض أو جزء من الفائض الذى تتقاسمه الجماعة الحاكمة أو رأس القبيلة/ العشيرة الدويلة الصغيرة الإمارة أو المملكة الاثنية النشأة مع الدولة المركزية. يشكّل الفائض بهذا الوصف كل من دالات التراتب الاجتماعى كما يضمن فى زمان الأزمة الاقتصادية – الفيضانات – الكوارث الطبيعية إعادة توزيع يقوم عليها الحاكم بوصفه الأب والراعى وسليل وممثل الأسلاف من الأحياء والأموات.

٣ – يشكّل الخراج أيضًا عصب التحالفات بين الدويلات أن الدولة المركزية إذ تتبادل العطايا والهدايا الجيرية والدويلات الصغيرة فانها أيضًا تنظيم التجارة وطرق القوافل على أساس اقتسام الفائض فى شكل خراج أو عائد على التبادل مع التجار الذين يتشكّلون من ممثلين للدويلات بوصفهم محتكرين لمنتجات تلك المجتمعات من السلع التفاخرية الضرورية للبلاط المركزى كما أنها تشكّل فى خراج الفرعون أو السلطان سلعًا مهمة فى تجارة القوافل التى غالبًا ما يحتكرها الفرعون أو السلطان.

٤ – يتكون الشكل العينى للخراج أحيانًا فى تقديم العبيد للدولة المركزية، إن الأهمية الخاصة جدًا للعبيد فـى تشكيلات فئات السلطة المركزية والمحلية / لها دلالة بعيدة جدًا فى تعريف مفهوم الدولة، ذلك أن الـدولـة المركزية يـعتمد اعـتمادًا حيويًا عـلى جيوش العبيد

(المحررين) فى إرساء سلطتها وفى إعادة إنتاج نفسها، ومما فرض الخراج فى زمان سقوط شروط التحالفات السلمية مع الدويلات الصغيرة بقوة الجيش عندما تذهب شروط التراضى والتسامح وتحل مكانها الكوارث - الأزمات الاقتصادية - سقوط المحاصيل - الفيضانات - شح الماء .

إن كلا من الدويلات الصغيرة / القبائل وكذلك الدولة المركزية تحتاج إلى إمكانات دفاعية / هجومية حربية إزاء القبائل المجاورة والقبائل الطامعة فى السلطة المركزية التى تتالى عليها شرائح سلطوية تأتى فى الغالب بمنوال قيام وسقوط الدولة المركزية تباعًا لتوفر أو شح الفائض الذى تحصل عليه أو على ضوئه المصادر والموارد المتاحة لها وعلى الأحلاف والحروب. إن الدويلات الصغيرة تظل طامعة فى احتلال الدولة المركزية وتنتظر وتتأهب وتعاود المحاولة مرة بعد أخرى بطرح مرشحيها للسلطة المركزية فى زمان الجزر الاقتصادى والسياسى للدولة المركزية.

وتعنى الدولة المركزية لتلك الأسباب بإنشاء جيش قائم من غير القبليين المحررين من العلاقات القبلية ويكون هؤلاء عادة من : -

١ - الأفراد الذين وهُبوا خراجًا للدولة.

٢ - من المقهورين من القبائل المتحاربة مع الدولة والمهزومين فى الحروب القبلية المحلية.

٣ - من الرهائن أو يسمى بالأرباب (جمع ربب) ممن يربوا فى البلاط المركزى من أبناء الأمراء ضمانًا لولاء أبائهم، على أن هذه العملية تحاط بمثيولوجيا السلطة ويسجل التاريخ الرسمى هذه الوقائع بلغة غامضة معماة وبمفردات سرية وأسطورية. إن هؤلاء الأفراد إذ يفقدون ولاءهم لقبائلهم ولجماعاتهم الأولية بالحياة فى البلاط ومن خلال التربية العسكرية التى يخضعون لها يصبحون جزءًا من «نخبة» السلطة أو على الأقل ينتمون إلى نخب السلطة إذ يتعلمون لغة الحكام وعاداتهم وثقافاتهم. إن هؤلاء الأفراد إذ يعدّون موصومين اجتماعيًا لأنهم بلا قبيلة أو أصل قرابى فإن انتماءهم إلى صفوة السلطة يخلق لهم :

١ - سلطة ولو بالتماس.

٢ - يُصطنع لهم بالأسطورة والتاريخ الرسمى ما يشبه القرابة الزائفة بالدولة، فتصبح الدولة قبيلتهم والجيش القائم عشيرتهم، إذ ترتبط مصالحهم ومراكزهم - وأشكال الحيازة التى تترتب على وظائفهم بالسلطة المركزية - بالدولة القائمة فى العاصمة الفرعونية - السلطانية - الجمهورية وبالجيش - الحرس الخاص - الحرس الجمهورى فيدافعون عنها دفاع الفرد القبلى عن القبيلة - ولقد تراتب عن هذه المحصلة التاريخية لنشوء الدولة «الحديثة»

من الدولة التقليدية السابقة على الرأسمالية (الصناعية – الخاصة) نشوء الجيش النظامى على شاكلة طبقية أكثر منه ملحقًا لطبقة أو طبقات أو مدافعًا عن الوطن / الأمة، الا بقـدر ما تعنى الأمة شخص الحاكم.

البعد العبودى للدولة المركزية.

كما تجاهلت النظريات الوظيفية/ الشكلية/ العضوية البنائية – والماركسية جميعًا المكونات التحليلية لمفهوم الدولة (الإسلامية والسابقة على الإسلام فى البلدان العربية/ والنامية بصورة عامة، فإن الفئات التحليلية لمفهوم السلط أصبح مقلقًا – مطلقًا. منتهيًا واختزاليًا... هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن مؤرخى الدولة تشاركوا وفئات السلطة الصمت المطبق حول مكنونات السلطة/ الدولة من التشكيلات الاجتماعية المتعاقبة.

لقد درجت الدولة فى كل مكان – على إملاء تاريخها – المعاد كتابته على التاريخ جميعًا. ولقد أصبح وظل التاريخ الرسمى للدولة / السلطة هو تاريخ المجتمعات التى تحكمها تلك الدول. فنرى أن الحاكم ما إن يأتى إلى السلطة حتى يعيد كتابة تاريخه بحيث ينسب إلى نفسه وإلى أسرته وعشيرته جميعًا تاريخيًا أسطوريًا ملفقًا. ففى الوقت نفسه الذى تكال فيه على الأعداء/ الغزاة /الغرماء السياسيين الأوصاف تهال الصفقات الخرافية على الحاكم الذى غالبًا ما يعاد ترتيب أنسابه بحيث ينتهى بالنسب إلى الآلهة (الفراعنة) أو إلى الأسرة البنوية الشريفة (الملك فؤاد الألبانى الأصل) أن كافة القبائل الكبيرة فى السودان تنتمى إلى العباس عم الرسول. ولا يخلو مجتمع عربى أو مجتمع نامٍ – أو متقدم من سيرة مشابهة تختلق اختلاقًا بحيث تضاف النبالة للفئات أو الجماعات السلطوية أو جماعات السلطة. الذى يهمنا هنا أن هذا التلفيق للتاريخ الرسمى للحكام يحتل مكان التاريخ الشعبى والأهم أن الفئات والأفراد المكونين للسلطة/ الدولة تموه أصولهم وبالتالى يخفى أو يختفى معها بعد مهم من التشكيلات التاريخية للسلطة.

إن الدولة فى السودان منذ عهد الأسرات الفرعونية كانت ذات بعد يتصل بتجنيد العبيد فى الجيش القائم مركزيًا.

من المفيد تعريف مفردة العبد. إن المجتمعات المتراتبة اثنيًا تجعل أهمية كبيرة للقرابة الدموية على أن القرابة نفسها يمكن أن تُزيّـف عن طريق التبنى والتحالف والزواج. ولقد تم فى تاريخ السودان كثير من أشكال الهزيمة للمجتمعات والجماعات القائمة بواسطة جماعات وافدة من الخارج أو غالبة من حروب قبلية أو غازية عن طريق الزواج – ولذلك أعيد ترتيب الأدوار/ المركز فى إطار المرجعيات الاثنية وكأن شيئًا لم يكن.

على أن الأهمية الخاصة لنظام القرابة والأصل الاثني الحقيقي أو المزيّف هو أن الفرد الحرّ ينتمي إلى قبيلة أو عشيرة اثنية قرابية دموية. والعكس صحيح أن الفرد الذى لا قبيلة له هـو فـرد مستضعف - ضعيف اثنيًا، محتقر اجتماعيًا، وبالتالى فهو معـرض للسخّرة أو موضوعًا للاستغلال الاجتماعى الاقتصادى. تشكّل التراتبية القرابية (الحقيقية أو المزيّفة) أهم ميكانيزم لعلاقاتها الملكية (الحيازة) فالفرد الحر يملك حقًا فى الحيازة سواء للزراعة أو التشارك فى المرعى والمسيل على أن الشريط المنتهى الحرية هو دفع الخراج على المحصول أو الحيوان، أى ان كل مَنْ يدفع الخراج حرّ، لأنه يمتلك حق الحيازة والمشاركة فى المرعى والمسيل، وحق الحيازة وظيفة الحرية/ أو العتق.

إن الأفراد من غير ذوى القربى الاثنية يؤتى خالص عملهم ويوهب فائضًا لراعى أو سيد القبيلة/ العشيرة/ الزعيم الروحى، وذلك على مستوى المجتمع المحلى بصورة غالبة. وعلى مستوى المجتمع المركزى للدولة المركزية، فإن هؤلاء الأفراد الذى يجلبون ضمن خراج الدويلات الصغيرة للفرعون أو السلطان فانهم يوظفون فى الخدمة العسكرية وفى المراكز الحكومية.

هناك فئة أخرى من الأفراد الذين ينطبق عليهم حكم مشابه لحكم العبيد أولئك هم الأرباب (جمع ربيب).

الميثولوجية الرسمية لأصل الدولة.

بإمعان النظر يتضح أن الدولة المركزية السابقة على الرأسمالية / الصناعية هى دولة نشأت محصلة التوازنات الخارجية عنها. بمعنى أن الدولة المركزية لا تملك شروط استقرارها داخلها، وإنما هى وظيفة التوازن بينها وبين الدويلات الصغيرة/ الإمارات الممالك الصغيرة/ القبائل/ الطوائف الدينية. ويلاحظ أن هذه «الكيانات» «الوحدات» «النظم» المحلية الصغيرة تتكون من شرائح سلطوية تخصها، كما تجمع بين السلطة الاثنية/ الدينية/ الاقتصادية المؤسسة على السلطة الاجتماعية. إن مفهوم السلطة والثروة اجتماعى/ جمعى ويُعدُّ جاه سيد القبيلة جاهًا للقبيلة، لذلك فإن الدويلات المحلية هى أكثر ثباتًا وهى أيضًا أقدم من الدولة المركزية، ولاء الأفراد (غير المفردين) الجمعيين Communal ، وكذلك علاقاتهم هى ولاءات وعلاقات جمعية، لأن فى جمعية الفرد قوته وحريته وشرط امتلاكه لحق حيازة الأرض والمرعى أو المسيل على الأرض الجماعية/ شبه مشاعية الملكية، وأن شرط كل ذلك هو القرابة الحقيقية أو الزائفة ودالته الخراج بأشكاله. أما الولاء للدولة المركزية فمفهوم إلى عهد قريب وهو مفروض بالقهر الأيديولوجى أو بالإقناع أو بالتلويح بالإرهاب وبالأرهاب الفكرى والعقلى وبالتنويب وبالإجماع عن طريق «القمع بالإلحاح [٤٢] وأن هذا المفهوم يكون معرفًا يساعد فى

تحليل مفهوم المجتمع المدنى فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية إمكانات وتحديدات قيامه ومدى أهميته كفئة تحليلية فى التنظير والتنظيم للتعبير الاجتماعى من وجهة النظر الجدلية التاريخية المؤسسة بالضرورة على مفاهيم تبادل الاعتماد قابلة لإعادة النظر وإعادة التحليل والتعريف فى إطار واقع متحرك دينامى لا يقف طويلا عند نقطة واحدة فى الزمان والمكان.

وإن مفهوم الدولة المركزية فى كل من المجتمعات التقليدية الخراجية أو الريعية يصدر عن الآليات التى تملك الدولة المركزية أو لا تملك تصديرها إلى مفهوم المجتمع المدنى - أو بالاحرى الفئات التحليلية المتقابلة مع تشكيلات السلطة أو المتحالفة معها أو المتنافسة معها فى طرح أجندة الحوار السلطوى.

إن الدولة المركزية وكذلك الدولة المحلية تمارسان - فى تدرجات مقياس أزمنة الرخاء وأزمنة الشدة وفى المراحل السابقة على الرأسمالية الصناعية وما بعدها - أشكال القهر والقمع المعنوى والفعلى - البوليسى - العسكرى كبعد من أبعاد توازناتهما وأن الدولة المركزية هى خاصة ذات بعد يتبدى فى أعين وخواطر الأفراد المحليين - وكأنها «دخيلة» وهى بعيدة ونائية تجلس فى العاصمة المركزية فلا تشكّل ما يحدث منها ولها وفيها بعداً «حقيقياً» أو متحققاً فى حياة الأفراد المحليين غير «المفردين» non - individvalized العشريين الجمعيين ولا يؤثر فيهم.

ولقد كانت الدولة المركزية غازية غالباً - محتلة - استعمارية، ومن ثم فإن الولاء لها شبه منعدم بين هؤلاء الأفراد غير المفردين القبليين - العشيريين - الجهويين فالولاء للدولة المركزية غريب على الضمير العسكرى، مما يلاحظ فى المجتمعات العشيرية/ القبيلة الطائفية الاثنية أو دول الأقليات مثل السودان - اليمن - العراق - لبنان - سوريا - الأردن بدرجات متفاوتة فى الزمان والمكان.

وتتخذ الدولة المركزية بدورها لنفسها قبيلة و«تزيف» بعداً قبلياً - طائفياً فى مرحلة من مراحل تطورها أو تراجعها مثلما تفعل الدولة فى المجتمعات المذكورة سابقاً - مثلما يحاول الإسـلام السياسى السودانى علـى سبيل المثال استقطاب جماهير هى بطبعها عشيرية - جهوية - طائفية. باستعارة حدث ومرجعيات عشيرية - أو استمالة جماهير طائفية كالانصار (أنصار المهدى) وغيرهم. وفى مرحلة أخرى قد تدعى الدولة المركزية الأيديولوجيات الشعبية والأبطال الشعبيين والأنساب بالزواج إلى أن يتسق لها ذلك الادعاء بعدم الانتماء القبلى - الاثنى الطائفى - كسمة هامشية لمركزيتها بالمقارنة مع وفى مقابلة الدويلات المحلية الصغيرة. غير أن الدولة المركزية تخلق لها بدائل للقبيلة إذ تصبح هى نفسها «قبيلة» وعشيرة للجيش القائم فى العاصمة وبه، وذلك بالحرس الخاص والقوات السلطانية التى تكوّن «طبقة» فى حد ذاتها شبه متجانسة المصالح من أفراد يتشاركون السلطة والمصالح (مثل الفونج حتى القرن التاسع عشر ومثل الحكم العسكرى الثانى فى السودان).

الدولة التدخلية : منظور عام

يرجع المتخصصون فى مفهوم الدولة الحديثة إلى استقرار الدولة من ناحية أو التناقص المتزايد لأهميتها ومشروعيتها من ناحية أخرى إلى عوامل أو أكثر فيما يلى من الظواهر :

١ - طبيعة التحالفات الاجتماعية ويترتب على هذه الطبيعة للتحالفات الاجتماعية أما شروط الاستقرار أو انعدام هذه الشروط بضعف العملية الديمقراطية بشكلها الذى كانت تتميز به فى ضوء وجود طبقات ومصالح اجتماعية محددة المصالح.

ويرجع بعض الكتاب المحدثين وساسة اليمين الجديد على الخصوص ضعف الحدود بين الطبقات وتضاد مصالحها إلى نشوء ما يسمى بالمجتمع ما بعد الرأسمالى والمجتمع ما بعد الصناعى. وليس المفهومان مترادفين حيث يتم الزعم بأنه من الوارد أن يكون قد انتفى - أو أصبح من المتوقع أن يضعف كثيرًا - الصراع الطبقى بزوال الفوارق الطبقية. ذلك أن الخط البيانى للتوزيع والاستهلاك وفق هذه الأطروحة كان قد أخذ بالارتفاع بين جميع الفئات والقطاعات الشعبية عقب الحرب العالمية الثانية بالذات وحتى منتصف السبعينيات.

٢ - وترتبط هذه الأطروحة بمفهوم الدولة التكافلية أو دولة الرفاهية - التدخلية لصالح إعادة التوزيع والاستهلاك - (٤٣) ونشوء المجتمع الاستهلاكى عقب الحرب العالمية الثانية. وتعدُّ هذه الفرضية دولة الرفاهية من ثوابت النظام الرأسمالى ما بعد الصناعى وما بعد الرأسمالى بالذات، وكأن الازدهار بخصائصه غير القابلة للاستمرار - لأن الازدهار الاقتصادى كان نتيجة للديون الهائلة بواسطة البلدان الأوروبية من الولايات المتحدة لمواجهة تكاليف الحرب - قابل للاستمرار أو مقولة ثابتة. ويلاحظ أن الوفرة كانت قد جاءت أيضًا عقب بيع الدول الغربية ممتلكاتها للولايات المتحدة مقابل الديون الخارجية لسداد تكاليف الحرب مما يؤرخ به صعود الولايات المتحدة إلى زعامة الغرب.

الدولة التدخلية والمشاركة الشعبية فى ظل سقوط اليمين التقليدى واليسار التقليدى.

إن المتزايد لدى البلدان الأوروبية نحو إعادة إنتاج النموذج الأمريكى لنظام الحزبين الكبيرين مثل الجمهوريين والديمقراطيين أخذ بالنشوء سريعًا فى بريطانيا بين المحافظين والعمال كحزبين يحتكران الساحة السياسية فى الوقت نفسه الذى يقتربان فيه من حيث

البرامج من بعضهما بعضاً لأسباب متفرقة، أهمها – فى – اعتقادنا – إغراء وتوفير الشروط التى تفرضها الاستثمارات لرأس المال متعدد الجنسيات والإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات – على حساب رأس المال الوطنى واللوبى الرأسمالى الوطنى وبالتالى وبالنتيجة على حساب اللوبى Lobby العمالى وقدرة العمال على المساومة فى الأجور والحركة المطلبية عامة والنقابية العمالية خاصة – وفى الوقت نفسه تنحسر حدود الدولة – دولة اليمين الجديد – من مجالات البرامج والخدمات الاجتماعية. وإن من أبرز هذه الملامح القدرة المتزايدة للدولة التدخلية على استقطاب أجزاء من الحركة النقابية كالعمال والطلاب، إلى صف المشاريع الرسمية للعدوان على الحركة الشعبية المحلية والثورة المضادة فى الخارج. فضعف المعارضة أو انعدامها ضد الحروب (الإمبريالية) مثلما حدث إبان الحرب البريطانية الارجنتينية حين استعدت جريدة الصن ووراءها الصحافة الشعبية Tabloid شرائح من القراء للتبرع من أجل شراء صواريخ وإرسالها – عن طريق وزارة الداخلية – لضرب الفاشية الارجنتينية فى جُزر الفولكلاندز، وإبان حرب الخليج الأولى وخاصة الثانية.

من هنا يصبح من المفيد جداً إعادة قراءة أو تحليل دور بعض الفئات الاجتماعية والتحولات فى صفوف التحالفات الاجتماعية المنوط بها الخروج من أزمة التنمية المرتبطة بالسوق العالمى وأزمة اليمين الجديد والإسلام السياسى معاً. ذلك إن الأطروحات التى كانت ممكنة فى السبعينيات حول تقابل اللوبى العمالى مع اللوبى الرأسمالى بصورة متعامدة، قد أصبحت هذه الأطروحات تتسم بالمغالطة الآن بعد أن غابت صفوف العمال من ثورات الخبز وانتفاضات الشارع بصورة محيرة، إلا إذا أمعنا النظر فى محاولات الدولة التدخلية لليمين الجديد (فى كل مكان) من أجل كسب تأييد تلك الشرائح. من العمال لبعض البرامج المناهضة للثورة أو المؤيدة حتى للثورة المضادة والعدوان [٤٤] ومن هنا غياب الطبقات المتوسطة بدوره محصلة لذات المنوال، حيث يتم الحديث عن المجتمعات اللاطبقية تزييفاً لتحول المجتمعات بالفعل إلى مجتمعات الطبقتين. طبقة أو شريحة من طبقة غنية مدولة الغنى والثروة والمصالح والولاءات وطبقة أغلبية المنتجين الذين تتزايد أعدادهم وإفقارهم يوماً بعد يوم فى مقياس مدرج من المجتمعات الغربية الصناعية الغنية بالعودة إلى البيت ورعاية العجزة والأطفال والمرضى فى غياب أو تقلص هوامش دولة الرفاهة.

إن كفالة دولة الرفاهية وضمان توزيع واستهلاك عادلين بين الفئات العريضة للشعب يصبح موضوعاً ومجرد مساومات على برامج الانتخابات بين الأحزاب التى سرعان ما تتراجع، إذ لا تملك الفائض لتوزعه بحيث يلاحظ التناقض البارز لهذه الأطروحات والمغالطة الواضحة فى تعارض الرفاهية من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات بشروطه المعادية للحركة المطلبية العمالية واللوبى العمالى عموماً من ناحية والعمالة من ناحية أخرى.

ولقد – حدى ذلك التطور فيما يسمى بالمجتمع ما بعد الصناعى وما بعد الرأسمالى – بقيام حركات منادية باطلاق وضمان الحريات وحركات المعارضة النازعة نحو العنف حتى الحرب المسلحة مثل ما يحدث فى أيرلندا وعلى غرار أخف فى الاحتجاجات العنيفة على شراء العقار من قبل الإنجليز فى شمال ويلز. فما يدور فى أيرلندا الشمالية يتم الإصرار على تصويره فى صورة الحرب الدينية ليس سوى حرب أهلية مثلها مثل لبنان سابقًا. هذا وتنادى حركة الوثيقيين ببرنامج يمكن مقارنته بمطالب المعارضة فى بلد نام (٤٥) أى نشوء يسار جديد.

إن نشوء ظاهرة اللامبالاة السياسية تتضح فى :

– ارتفاع نسبة الناخبين الذين لايجدون فرقًا بين برامج الأحزاب، وإنما يفرقون أحيانًا على مستوى الشخصيات من المرشحين لرئاسة الجمهورية أو رؤساء الوزراء – لاحظ الاستفتاءات المتكررة حول شعبية زعيم المحافظين وزعيم العمال والشىء نفسه فى الولايات المتحدة – أو للدوائر المحلية وحسب.

– عدم الاكتراث بالاقتراع أصلا حيث لا فرق بين أن يقترع أو لا يقترع الناخبون.

– انتشار الفقر بين قطاعات معينة، وعدم توفر شروط الاقتراع من ذلك شرط وجود عنوان ثابت مما لا يتوفر لدى الآلاف من الأفراد الذين يفقدون العقار أو المسكن نتيجة لارتفاع سعر الفائدة على العقار (بريطانيا حاليًا والولايات المتحدة منذ سنوات).

وهناك مقولات أخرى حول الجدل الدائر بشأن مفهوم الدولة فى المجتمع ما بعد الصناعى ما بعد الرأسمالى، تأخذ فى الحسبان نشوء رأس المال المتعدد الجنسيات وتناقض أهمية الدولة القومية. ويلاحظ أن هذا الجدل لا يعطى حسابًا كبيرًا لبعض مقولات المدرسة السابقة. كما أن هذه الأخيرة أيضًا تتجاوز معطيات ظهور الشركات متعدة الجنسيات فى الطرح الذى تديره حول أهمية واستقرار الدولة نتيجة للأسباب المذكورة سابقًا على الأقل.

أما أطروحة تناقص أهمية الدولة القومية فموقفها من الدولة يتناقض على أكثر من صعيد، وباختصار تقول هذه الأطروحة :

إن الدولة فى عصر المعاهدات والالتزامات الدولية والتكتلات الكبرى زيادة على سيادة الدبلوماسية أو الحلول العنيفة بالاضافة إلى قصر المسافات بأدوات الاتصال عظيمة الكفاءة قد أصبحت كمًا زائدًا من الحاجة إلا فى بعض مظاهرها الخارجية غير الجوهرية بالمقارنة مع ماضى طبيعتها الطاغى، وهيمنتها قوميًا إبان مرحلة رأس المال الخاص وضعف البرجوازية الوطنية فى مواجهة التحكم فى إدارة العمل (٤٦)

٢ – إن الشركات متعددة الجنسيات وقد نشأت فى ظل الدولة نفسها تحتاج إلى الدولة لتصدر تشريعات العمل وتحديد الأجور والاعفاءات الجمركية ولإنشاء هياكل الإنتاج والتصدير

وشبكات المواصلات والطرق لأغراض الإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات بما يضمن الربح واستمرار التراكم الرأسمالى متعدد الجنسيات والإنتاج والتوزيع بشروط الاستثمارات الأجنبية نفسها. ومن المشوق متابعة ما جرى فى ماسترخت Maastricht طوال ديسمبر ١٩٩١ من مبارزات حول السيادة القومية، التسهيلات والامتيازات الممنوحة للأعمال المكوننة، من ناحية فى مقابل البرنامج الاشتراكى وحقوق وضمانات العمل، والدور الذى تلعبه الدولة البريطانية مثلا فى المحاثات من ناحية أخرى.

الدولة وتبادل الاعتماد الكونى

تؤكد أحدث أطروحات الدولة وتبادل الاعتماد الكونى إن الفصل بين القوة العسكرية الحربية وبين تبادل الاعتماد، إنما هو فصل زائف وتفريق يخلق وحسب ازدواجية مصطنعة فى الزمان والمكان.

إن تبادل الاعتماد الكونى والسلطة فى عالم الدول «حتى ذات السيادة العسكرية» : القوة العسكرية واستقرار السلطة سيبقى دائمًا شرطًا ضروريًا للتوازن : «إن الاعتماد الاقتصادى هو مصدر السلطة فى تدويل النظام الاقتصادى (الكونى). والأهم فإن تدويل أو تعدد جنسيات رأس المال والبنوك والأعمال إنما يخلق فجوة بين السلطة والقدرة على استقطاب السلطة». فى إطار هذا الروتين تصبح «دبلوماسية» الدور الذى تلعبه المؤسسات العالمية فى عملية تنظيم الأفعال الجماعية (التكتلات الإقليمية أو المكوننة بالغة الأهمية هذا ويتنبأ بعضهم بأن تسيطر نظمًا عالمية أكثر منها قومية على الاستثمارات عبر القومية فى كل مكان (٤٧) وإذ يرصد الغرب مبالغ ضئيلة وتقدم الولايات المتحدة بالذات مائة مليون دولار ما يقارب مشروع مارشال لألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذا زيادة على المساعدات الفنية والعينية من أجل إنجاح الإصلاحات اللازمة للاقتصاد الحر فى الاتحاد السوفيتى لتنقذ الولايات المتحدة نفسها. ربما بانقاذ الاتحاد السوفيتى أو تخلق بالأحرى اقتصادًا قويًا مُهددًا على غرار ألمانيا وفى مواجهة التحالفات الاقتصادية الآخذة بالتشكل على أكثر من محور مثل أوروبا الموحدة واتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية الحرة GATT التى تجد الولايات المتحدة نفسها«غير مرتاحة» داخلها ولا تملك سبيلا بعد إلى فرض شروطها عليها. وتنشأ الآن تباعًا اتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA «وتستقطب قسرًا أمريكا الجنوبية» للولايات المتحدة وكندا بالتبعية القهرية. وكذلك ينشأ تباعًا المحور الاقتصادى لجنوب المحيط الهادى «امتدادات اليابان السابقة على الحرب العالمية الثانية ومستعمراتها» مما يتناقض فى نشوئه الفارق مع المقولات

الملتبسة لواقع الأزمة العنيدة للرأسمالية معبر عنها «فى لغة العجز المفصلة» فى المشروع الخرافى للنظام «أو اللانظام» الكونى الجديد.

وتطـرح هـذه المحاولة موضوع الدولة وتبادل الاعـتماد الكونـى الرأسمالى متعـدد الجنسيات «بشقيه الاستثمارى والمالى الريعى» قسراً بالنظر إلى السودان وسلطة الإسلام السياسى من خلال تطورات ومحاولات الاستيلاء على السلطة وتكوين الحزب الواحد والدولة الإسلامية بالدستور الإسلامى منذ ١٩٦٥ حتى ١٩٩٠ ونتساءل كما نحاو ل أن نجيب فى هذه الدراسة عن :

١ - دور الدولة «القطاع العام» والاستثمار الخاص للإسلام السياسى «البنوك الإسلامية» فى أطروحة التنمية الإسلامية للمجتمع السودانى.

٢ - موقف رأس المال الخاص «الأسلوريعى» من دور الدولة «التقليدى والحديث» فى دعم توفير السلع العامة والخدمات والضمانات الاجتماعية وما إذا كانت الدولة ستقوم بدور كهذا على الاطلاق أم ستنشىء الدولة مؤسسات «خاصة» مخصصة أخرى للقيام بهذا الدور بصورة انتقائية. وما إذا كانت هذه المؤسسات ستوقف الخدمات والضمانات الاجتماعية كحق العمل مثلا على اتباعها وحدهم دون من لا يؤيد أو يقف موقفًا حياديًا ناهيك عن معارضة الإسلام السياسى ودولته.

هذه النقطة الأخيرة تتأتى من حملات الإعفاء من الخدمة أو الطرد منها بدون أو بفوائد ما بعد الخدمة بما يكون غالبًا أقل من الكفاف لأعداد متزايدة من العاملين والعاملات.

هذه بعض من الأسئلة ومنها مـا شكّل مـع غـيره تناقضات يواجهها برنامج يدعو إلى الدولة الإسلامية دون بناء المجتمع الإسلامى المؤسس على العدل والمساواة وكفاية العيش والكرامة للمواطنين. ذلك أن برنامج الإسلام السياسى غالبًا ما لا يشمل أكثر من عداء اليسار ووسط اليسار وأحيانًا اليمين التقليدى كما فى السودان والتركيز المتهوس على العلاقة بين الجنسين وعودة المرأة إلى البيت «فى المدن طبعًا»، كون المرأة الريفية التى تنتج معظم اقتصاد الكفاف والطعام ولا يجوز أن تعود إلى البيت.

هـوامـش

(١) انظر ميشرا – ١٩٨٤.

(٢) انظر ماجدوف ١٩٩٢، وانظر أيضًا الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٣) انظر ميشرا ١٩٨٤ و ١٩٨٩ Collinilos .

(٤) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب .

(٥) انظر Haber mas 1985 ١١٤ ص ١٧٧.

(٦) انظر الجداول والأشكال البيانية ، ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٧) انظر الجداول والأشكال البيانية، ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٨) انظر حول التكييف الهيكلي والفئات الاجتماعية المستهدفة كورنيا وآخرين Cornia et tal 1988 ، وانظر ايضا Killik حول صندوق النقد الدولي ١٩٩١ وانظر Icilick وآخرين، حول مشكلات وتجديدات التكييف الهيكلي ١٩٩٠، وجورج حول المعونات الخارجية والدمار الاقتصادي ١٩٨٠.

(٩) انظر الجداول والأشكال البيانيةص ١١٧ من هذا الكتاب.

(١٠) انظر Hayter 1984.

(١١) انظر خديجة صفوت – اليمن الجديد والمشروع الاشتراكي – غير منشور.

(١٢) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(١٣) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(١٤) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(١٥) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(١٦) ماجدوف ١٩٩١ ، ص ٥٣ – ٥٤ .

(١٧) انظر خديجة صفوت – اليمن الجديد والمشروع الاشتراكي – غير منشور.

(١٨) انظر ويبر Weber ١٩٧٠.

(١٩) انظر خديجة صفوت ١٩٨٦.

(٢٠) انظر ويبر ١٩٧٠.

(٢١) انظر خلدون النقيب ١٩٨٧.

(٢٢) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٢٣) انظر ماركس ١٨٨٥.

(٢٤) انظر ١٩٧٥ Manr in Krader (ص ١٢٥).

(٢٥) انظر خديجة صفوت ١٩٨٦.

(٢٦) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٢٧) انظر إمبراطوريات ومزاريب النساء ، صفوت غير منشور، وانظر ايضًا سان جوزيه فبراير (٢٢، ٢٦ / ١٩٩٣).

(٢٨) انظر الأشكال والجداول البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٢٩) انظر الاعلان المنشور في مجلة المصوّر المصرية ١٥ / ١ / ١٩٩٢ - لشركة نسيج أو بلاط أو مستحضرات تجميل . «إنها سيدة ذكية وماهرة. فقد انشأت شركتها في المنطقة الحرة «بجبل علي» ، بدبي . إنها شركة مملوكة ١٠٠٪ ملكية أجنبية وللسيدة الحق في أن تصدر أرباحها إلى أي مكان وهناك سبب آخر لاختيار جبل علي هو أن المنطقة معفاه من الضرائب على الاستثمارات التجارية لمدة خمس عشرة سنة قادمة.

(٣٠) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) انظر خان وآخرين حول الشركات متعددة الجنسيات من الجنوب ١٩٨٦.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٣٥) انظر معدلات إنتاج الطعام في الدول المسماه نامية ١٩٦٥ - ١٩٨٣.

(٣٦) انظر الحياة الاقتصادي العدد ١١٥٩١ بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٩٣.

(٣٧) انظر جوينمان وجان.

(٣٨) جرامشي في (نيكولاوس ١٩٨٦).

(٣٩) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.

(٤٠) المصدر السابق نفسه.

(٤١) راجع صفوت ١٩٨٦.

(٤٢) انظر تشومسكي حول أحداث أشكال الدولة «الديمقراطية» ومفهوم الاجماع.

(٤٣) انظر ميشرا ١٩٨٤.

(٤٤) انظر ١٩٨٨ و ١٩٨٧ Silber .

(٤٥) انظر ١٩٨٨ Charter .

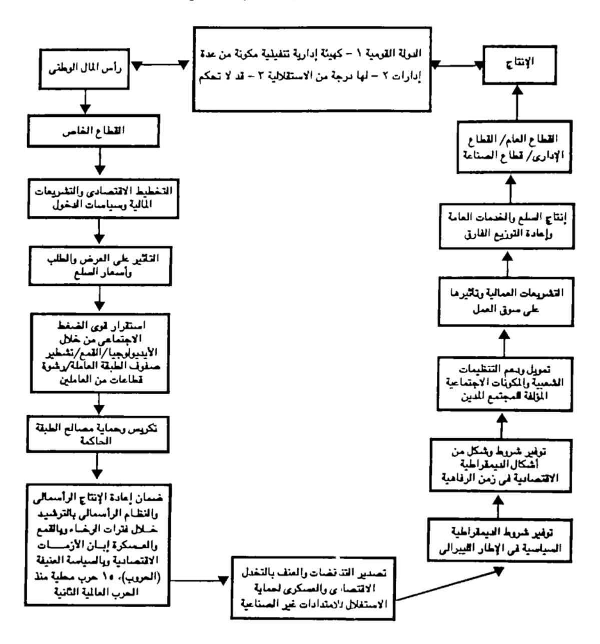
(٤٦) انظر جرامشي ١٩٨٠.

(٤٧) انظر ١٩٨٦ Cassan و ١٩٨٥ Khan.

الجداول والأشكال البيانية*

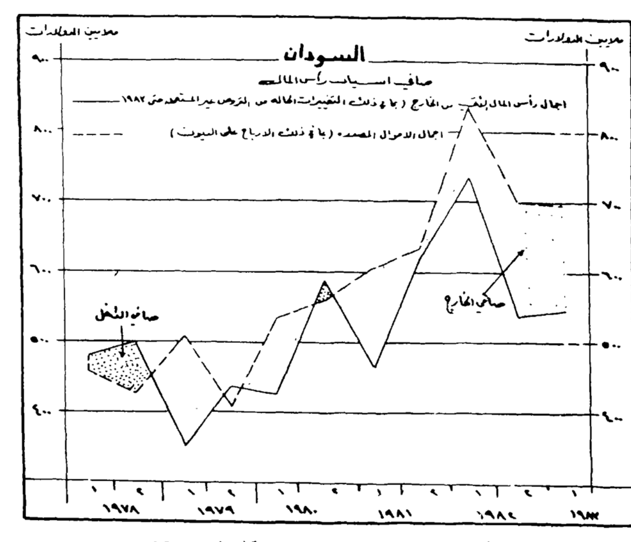
---

* جميع الأشكال والرسوم البيانية من عمل المؤلفة.

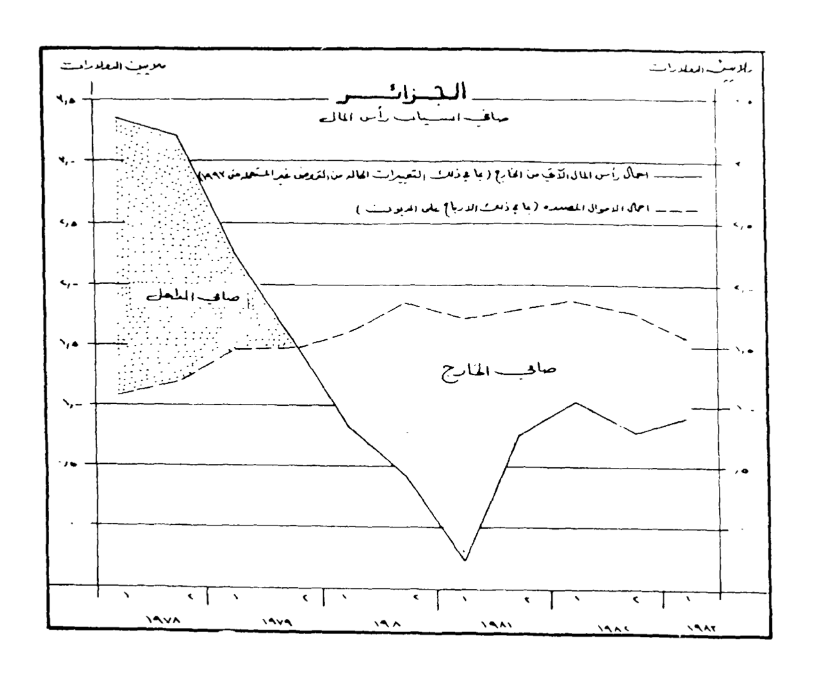

الدولة القومية وإعادة إنتاج النظام والمجتمع الرأسمالى
الدولة القومية ١ - كهيئة إدارية تنفيلية مكونة من عدة إدارات ٢ - لها درجة من الاستقلالية ٣ - قد لا تحكم
رأس المال الوطنى
الإنتاج
القطاع الخاص
التخطيط الاقتصادى والتشريعات المالية وسياسات الدخول
التأثير على العرض والطلب وأسعار السلع
استقرار قوى الضغط الاجتماعى من خلال الأيديولوجيا/القمع/تشطير صفوف الطبقة العاملة/رشوة قطاعات من العاملين
تكريس وحماية مصالح الطبقة الحاكمة
ضمان إعادة الإنتاج الرأسمالى والنظام الرأسمالى بالترشيد خلال فترات الرخاء وبالقمع والعسكرة إبان الأزمات الاقتصادية وبالسياسة العنيفة (الحروب)، ١٥ حرب محلية منذ الحرب العالمية الثانية
تصدير التناقضات والعنف بالتدخل الاقتصادى والعسكرى لحماية الاستغلال بالامتدادات غير الصناعية
توفير شروط الديمقراطية السياسية فى الإطار الليبرالى
توفير شروط وشكل من أشكال الديمقراطية الاقتصادية فى زمن الرفاهية
تمويل ودعم التنظيمات الشعبية والمكونات الاجتماعية المؤلفة للمجتمع المدنى
التشريعات العمالية وتأثيرها على سوق العمل
إنتاج السلع والخدمات العامة وإعادة التوزيع الفارق
القطاع العام/ القطاع الإدارى/ قطاع الصناعة

«الدولة القومية فى الإنتاج الصناعى عابر الحدود فى الامتدادات المباشرة والامتدادات المتروبوليتانية.

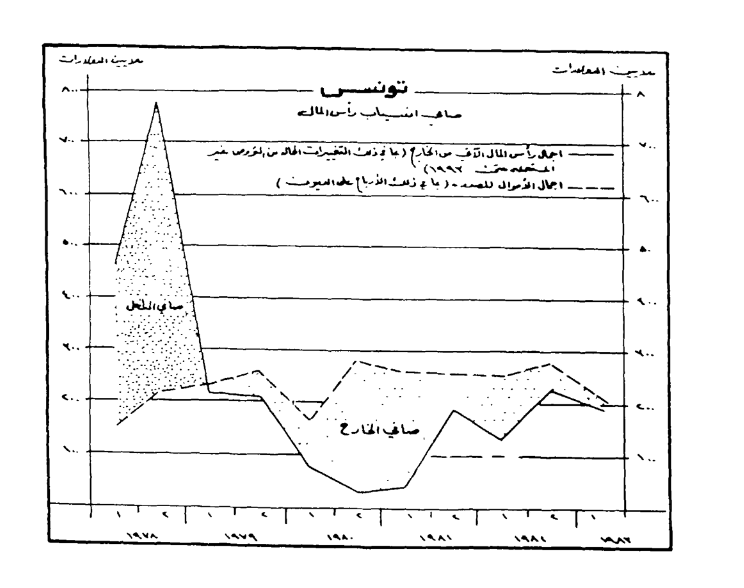




بلغت ديون السودان الخارجية ١٤ مليار دولار حتى نهاية ١٩٩٢ .

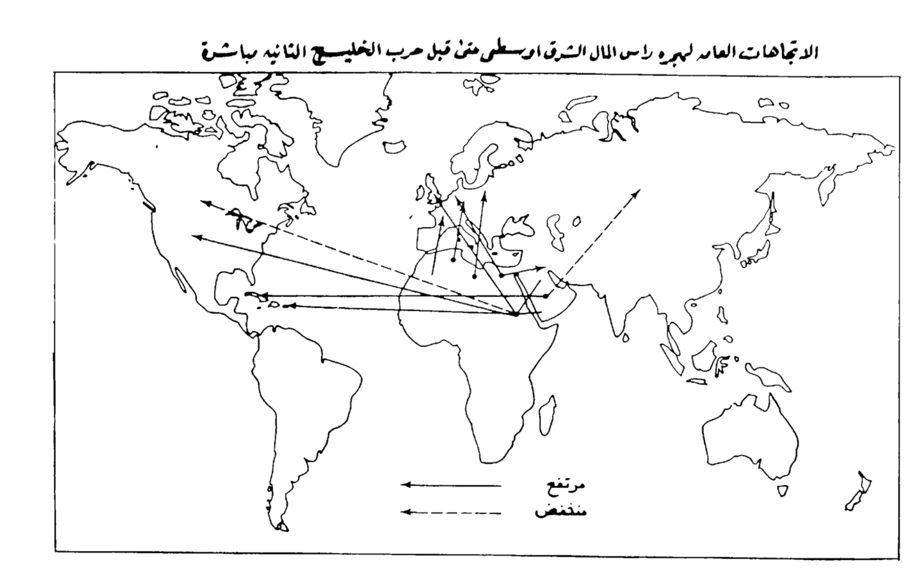


الجزائر
صافي انسياب رأس المال
صافي الداخل
صافي الخارج
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣



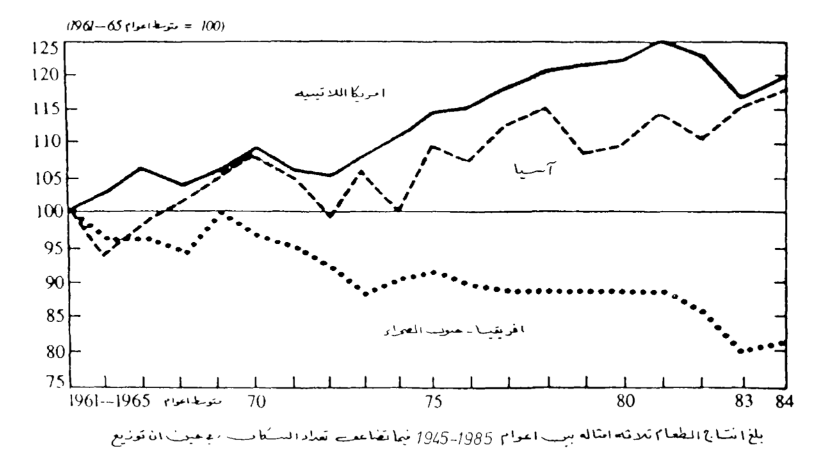
تونس
صافي انسياب رأس المال
ملايين الدولارات
اجمالي رأس المال الآتي من الخارج (بما في ذلك التغييرات الحالة من القروض غير المستخدمة منذ ١٩٩٢)
اجمالي الأموال للصندوق (بما في ذلك الأرباح على الديون)
صافي الداخل
صافي الخارج
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١

الاتجاهات العامة لهجرة رأس المال الشرق اوسطي منذ قبل حرب الخليج الثانية مباشرة



" انتاج الطعام لكل فرد في افريقيا - جنوب الصحراء وامريكا اللاتينية وآسيا "

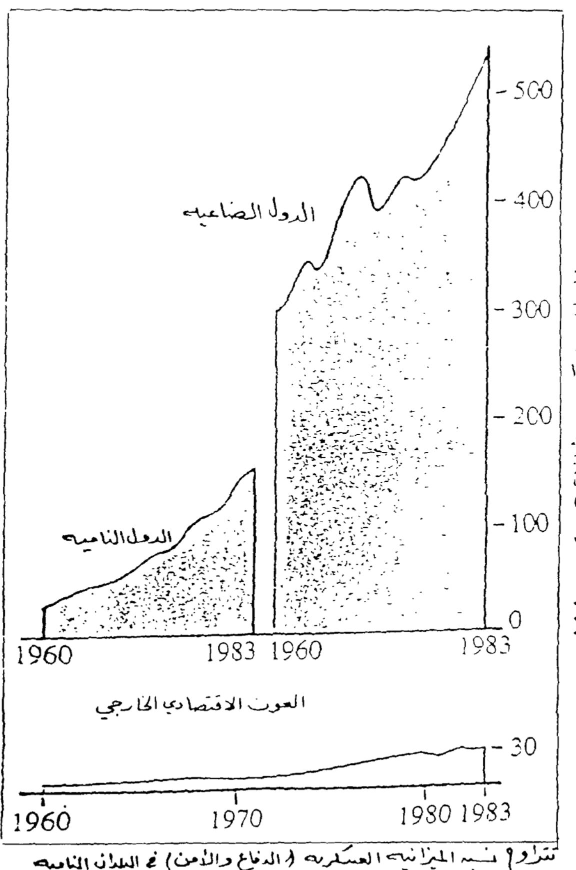
1965 1983



بلغ انتاج الطعام ثلاثة امثاله بين اعوام 1945-1985 فيما تضاعف تعداد السكان، في حين ان توزيع الزيادة اعلاه لم تكن متكافئة بين سكان العالم . تراجع انتاج القارة الافريقية نتيجة تعرية / تجريف التربة والتصحر

المصدر : وزارة الزراعة الامريكية

الانفاق العسكري بمليارات الدولارات ١٩٨٢



تتراوح نسبة الميزانية العسكرية (الدفاع والأمن) في البلدان النامية
من الميزانية العامة بين ٤٠-٨٠٪

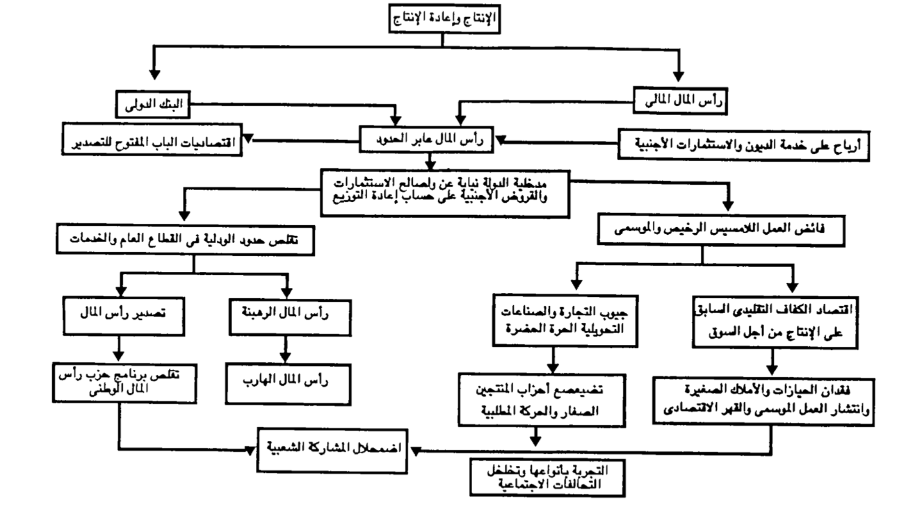
مؤشرات أسواق الأسهم الدولية الرئيسية

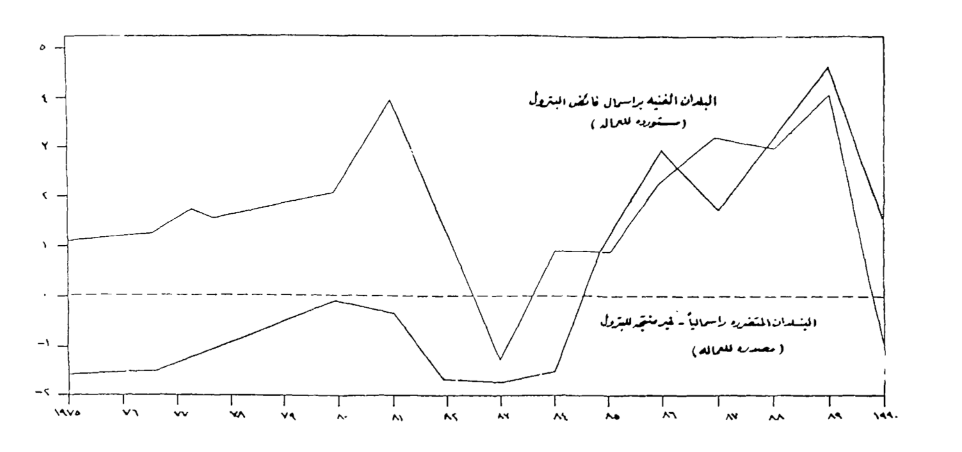
البورصة	المؤشر	٥/٤	٤/٣٠	٤/٢٩	٤/٢٨	١٩٩١/ ١٩٩٣	
						أعلى مستوى	أدنى مستوى
اليابان	نيكاى داو	عطلة	١٨ر٢٠٩١٩	عطلة	٥٧ر٢٠٤٥٤	٩١ر٢٧١٤٦	٤١ر١٤٣٠٩
نيويورك	داو جونز *	٧٣ر٣٤٤٦	٥٥ر٣٤٢٧	٣٨ر٣٤٢٥	٥٠ر٢٠٤٥٤	٤٨ر٣٤٧٣	٣ر٢٤٧٠
بريطانيا	ف. ت (١٠٠ سهم)	٦٠ر٢٨١٢	١٠ر٢٨١٣	٨٠ر٢٧٨٦	٣٠ر٢٩٧	٣ر٢٩٥٧	٨ر٢٠٥٤
ألمانيا	داكس (٣٠ سهما)	٣٧ر١٦٢٧	١٩ر١٦٢٧	٩٤ر١٦٢٣	٨٧ر١٦٢٨	٣٣ر١٩٦٨	٨ر١٣١١
فرنسا	كاك (٤٠)	٦٣ر١٩٢٣	٠٣ر١٩٣٩	٥٥ر١٩٢٠	٥١ر١٩٤٢	٤٩ر٢٠٧٧	٢٦ر١٤٢٥
سويسرا	س بى اى	٧٣ر١٣٣٦	٧٠ر١٣٢٢	٣٠ر١٣١٩	٦٠ر١٣٢٥	٦٠ر١٣٤٦	١ر٦١٣
هونغ كونغ	هانغ سنغ	٢٩ر٦٨٢٧	٥١ر٦٨٣٠	٠٥ر٦٨٨٤	٩٠ر٦٨٩٤	٩٠ر٦٨٩٤	٠١ر٢٩٨٤
سنغافورة	س تى اى	٦٤ر١٧٧٦	٦٣ر١٧٨٣	٢٢ر١٧٧٩	٩٢ر١٧٧٩	٧٢ر١٧٩٥	٦٩ر١٠٢٠
استراليا	المؤشر العام	٣٠ر١٦٦٤	٥٠ر١٦٨١	٣٠ر١٦٨٠	٥٠ر١٧٠٢	١٠ر١٧١٠	٥ر١٢٠٤

(*) نيويورك ظهرا

الحياة الاقتصادى العدد 11040 بتاريخ 1993 / 5 / 4

مسارات تبادل الاعتماد الكونى فى أشكال
الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات فى الامتدادات غير المتروبوليتانية





رأس مال فائض البترول وتبادل الاعتماد الإقليمي
البلدان الغنية برأسمال فائض البترول
(مستوردة للعمالة)
البلدان المتفرة رأسمالياً - غير منتجة للبترول
(مصدرة للعمالة)
٥
٤
٣
٢
١
٠
-١
-٢
١٩٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
١٩٩٠

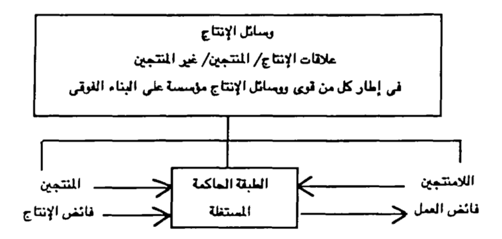
المنحنى التطوري

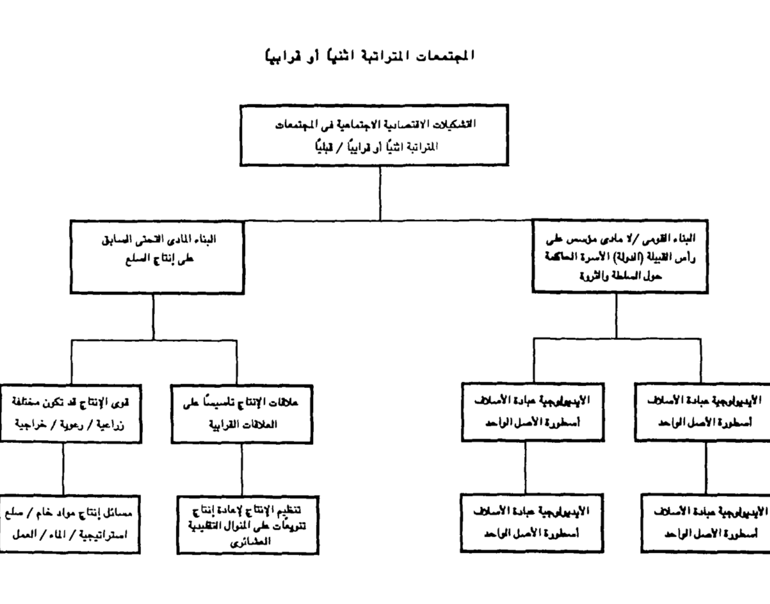
تطور الدولة

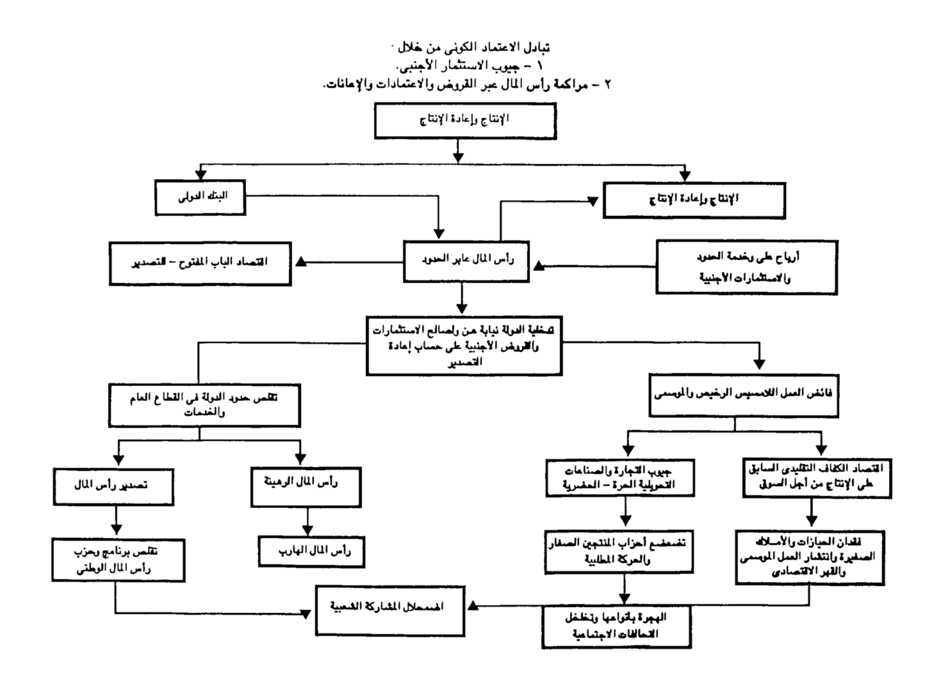
المنحنى الارتدادي

الزمن ←

المجتمعات الطبقية




المجتمعات المتراتبة اثنياً أو قرابياً
التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمعات المتراتبة اثنياً أو قرابياً / قبلياً
البناء القومي / لا مادي مؤسس على رأس القبيلة (الدولة) الأسرة الحاكمة حول السلطة والثروة
البناء المادي التحتي السابق على إنتاج السلع
الأيديولوجية عبادة الأسلاف أسطورة الأصل الواحد
الأيديولوجية عبادة الأسلاف أسطورة الأصل الواحد
علاقات الإنتاج تأسيساً على العلاقات القرابية
قوى الإنتاج قد تكون مختلفة زراعية / رعوية / خراجية
الأيديولوجية عبادة الأسلاف أسطورة الأصل الواحد
الأيديولوجية عبادة الأسلاف أسطورة الأصل الواحد
تنظيم الإنتاج لإعادة إنتاج تنويعات على المنوال التقليدية العشائري
مسائل إنتاج مواد خام / سلع استراتيجية / الماء / العمل



تبادل الاعتماد الكونى من خلال :
١ - جيوب الاستثمار الأجنبى.
٢ - مراكمة رأس المال عبر القروض والاعتمادات والإعانات.
الإنتاج وإعادة الإنتاج
الإنتاج وإعادة الإنتاج
البنك الدولى
أرباح على وخدمة الديون والاستثمارات الأجنبية
رأس المال عابر الحدود
انفتاح الباب المفتوح – التصدير
تخلية الدولة نيابة عن ولصالح الاستثمارات والقروض الأجنبية على حساب إعادة التصدير
فائض العمل اللامسيس الرخيص والموسمى
تقلص حدود الدولة فى القطاع العام والخدمات
اقتصاد الكفاف التقليدى السابق على الإنتاج من أجل السوق
جيوب التجارة والصناعات التحويلية الحرة – المغفرية
رأس المال الرهينة
تصدير رأس المال
فقدان الحيازات والأملاك الصغيرة وانتشار العمل الموسمى والقهر الاقتصادى
تضعضع أحزاب المنتجين الصغار والحركة المطلبية
رأس المال الهارب
تقلص برنامج وحزب رأس المال الوطنى
الهجرة بأنواعها وتخلخل التحالفات الاجتماعية
اضمحلال المشاركة الشعبية

الفصل الرابع

اليمين الجديد في المنوال السوداني

إن معظم الأيديولوجيات الكبرى تبدأ غير رسمية « سياسية » وتمر بمرحلة شعبية، وإذا قُـيِّض لها المرور فى امتحان التاريخ الوضعى تصبح أيديولوجيات رسمية . وبدون الدخول فى تفضيلات، يمكن إعطاء مثلٍ مستدل عليه فى مسار المسيحية، من الخليل حتى روما. الواقـع أن هـذا المثال تحديداً يمكن رده حسب دراسات عـديـدة إلـى أيـديولوجيات « وأديان » سابقة على مسيحية عيسى فى كل من وادى النيل والفرات « اللاتوراتيين » أى السابقة على التوراة فى صيغتها الرسمية [١]. لقد ظلت الأيديولوجية سياسية أكثر منها رسمية وشعبية قبل وبعد أن تسيَّستْ .

وللأيديولوجيات بعد مكانى وزمانى فى تحولاتها وأطوارها. إن للسودان «موقعاً جغرافياً» فى مفترق طرق الحضارات والتيارات الثقافية والاقتصادية والتجارية، وفى قلب تلك الحضارات والثقافات والاقتصاد والتجارة، وللسودان – أيضاً – حيز فى الزمان المتصل، والمتقطع تبعاً لدورات الازدهار والركود ونشوء وسقوط مراكز العبادات، ومعها مظاهر تلك العبادات وشواهدها الحجرية . وبالنظر إلى **الإسلام السودانى** يلاحظ أنه كان قد مر بأطوار عبر حركة الصوفيين إبّان عصر البطولات السنارى فى القرن السابع عشر[٢] حتى أصبح فى بعض أبعاده المهمة والأوسع انتشاراً ديناً شعبياً، وفى بعد معين لاحق ديناً رسمياً، بحيث يمكن الافتراض أن أحدهما قد « يتفاعل » مع الآخر من حين لآخر، فى أوقات الشدة وارتفاع المعدل السياسى الاقتصادى لحساسية الأفراد، أى أن الوعى الشعبى « حقيقياً كان أم زائفاً» [٣]. ففى مسارها فى الزمان والمكان تأخذ الأيديولوجيات بعداً يتركز مكانياً، فيبقى بعضها ريفياً وبعضها حضرياً بطبيعة نشوئه والهياكل الاجتماعية / السياسية التى يتكىء عليها والشعائر والطقوس ذات الجوهر الاقتصادى الوظيفى [٤]. ففى حين يمكن اليوم، عَـدُّ الصوفية ديناً شعبياً ريفياً، فإنها كانت قد بدأت حضرية يؤرخ بظهورها نشوء المدن السودانية على النيل، مثلما يمكن رد المدن السابقة على الإسلام والمسيحية ومدن عصور الأسرات. إلى منشأ شعائرى عبادى أيضاً [٥] تأكدت حضرية الطرق الصوفية فى التحولات السياسية السلطة فى المملكة السنارية [٦]. ولقد تأكدت حضرية الصوفيّة فى التحولات السياسية للسلطة فى المملكة السنارية – وإن كان القول وارداً أيضاً، إن ثمت تعامداً موضوعياً بحيث يصبح

الأمـر كمسألة الدجاجة والبيضة، فالصوفية بـدأت شعبية «حضريفية» Our ban بالنظر لشعبيتها بين المزارعين والرُحّل والعبيد، فى الوقت نفسه الذى وطنتْ فيه الطرق فى استقرار اقتصادها السياسى / المادى / الثقافى / والتنظيمى فى مجاز حضارى.

ولما كان منتهى الحركة الصوفية السلطة كغاية، سواء على مستوى المراكز الحضارية فى بعدها الرسمى للدولة «سنار» أو على مستوى الدويلات القبلية الريفية الرعوية الصغيرة «الامارات» فى الأطراف والامتدادات البعيدة للسلطنة السنارية الكونفيدرالية أو المجزأة فى دويلات متنازعة على السلطة المركزية، فإن الصوفية – مع ذلك – ليست مثالا نادرًا للأيديولوجيات الشعبية / الرسمية. إن طبيعة الأشياء ونظرًا إلى الأيديولوجيات المتعاقبة على السودان منذ عهد الأسرات وحتى المهدية لايشير إلى إنحراف يذكر عن المسار ذاته والمآل للسلطة : أى إننا بصدد منوال.

تنويعات المنوال السودانى

لقد أصبح جليًا – للمتأمل الملاحظ فى موضوعية تاريخية متحللة من مسبقات الفكر والمفاهيم – أن التاريخ السابق على الرأسمالية واللاحق للرأسمالية العالمية فى احتوائها للهياكل والأنساق والأنماط السابقة على الرأسمالية، يُشكّل منوالا أو روتينًا تكراريًا «نصف دائرىّ» للأحداث الاقتصادية الاجتماعية الكبرى، كقيام وسقوط الدول والأسرات من قبلها وإنحلال العصبية القبلية ونشوء عصبيات جديدة.

وبدون إمعان النظر تجوز – غالبًا – لكثيرين ذرائعية، مفادها أن كل حدث يشكّل خطوة متقدمة على سابقتها سواء فى شكل حلزونى أو مقياس بيان صاعد ونشوئى .

الواقع أن السودان السابق على الاستعمار نمطى إلى مدى بعيد، فيما يتعلق بنصف دائرية أطواره الاقتصادية والاجتماعية، مما يتمثل فى شكل الدولة المحلية «الاثنية / العصبية، أو المركزية / الجامعة . وبدون دخول فى التفاصيل يمكن رد هذا المنوال إلى قسريتين أو قيديتين Constraints ، واحدة مكانية جغرافية تكنولوجية، وأخرى تاريخية محلية. الأولى تتصل بتوفير الموارد محليًا، وبمستوى التكنولوجيا المستخدمة والمتاحة، وبعدد السكان وقدرة نظام التكافل على تحمل إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع عمليًا من خلال دوران الفصول وسقوط الأمطار وفيضان النهر وتوفر العمل : أى شروط الإنتاج بغض النظر عن

مفهوم التوزيع طالما كان مواتياً لإعادة الإنتاج مرة أخرى. والقيدية الثانية رهينة بالمطالبات التاريخية وادعاءات الامتياز وحقوقه من قبل جماعات السلطة، فكل نمط للإنتاج معبر عن جماعات سلطة بعينها - أو طبقات حاكمة - متطلبة لامتيازات وحقوق فى عملية إعادة التوزيع بسبب :

أ - كونها متحكمة فى أدوات الإنتاج.

ب - متسلطة على ومتحكمة فى أدوات الإنتاج من خلال أيديولوجية - رسمية غالباً - تسوغ وترشّد وتبرّر الحكم والتسلط بدرجات التحكم والتسلط المعلنة، والمستترة الظاهرة والباطنة، فيما يمكن أن يطلق عليه ادعاءات الامتيازات والمتطلبات التاريخية لشرائح المتقاسمين للفائض على حساب منتجى الفائض .

كلا التقييدتين تلقى ظلالاً ممتدة على النشاطات الاجتماعية من قوالب الفعل الاجتماعى والرقابة والضبط الخارجى والمتغلغل جماعياً، ولدى الأفراد الذين لايتميزون بذاتية حسب طبيعة مرحلة تطور المجتمع السابق على الرأسمالية . على أن قسرية النشوء الاجتماعى ليست داخلية محلية، فثمت جيوبولوتيكا الإقليم والمنطقة، فبقدر اتساع شبكة الاتصالات والمواصلات وقوى القمع المتحرك، وأدوات الردع الشاملة تصبح محلية، أيّة خلية أو كائن اجتماعى أكثر أو أقل خضوعاً لقسرية خارجية. ولقد كانت الدولة فى السودان منذ ما قبل عهد الأسرات، وقد ظلت حتى اليوم مجبولة - ولو بسبب مياه النيل - المتنازع على حصصها بين السودان ومصر منذ القدم، ومجرى النيل كوسيلة للانتقال «شمال / جنوب» على توقع وتجريب طويل لقسرية خارجية، كانت مصر تمثلها بصورة شبه هادئة على تقاليد تاريخية أو سيطرة عنيفة. وهذا الروتين دارج على نحو أعنف اليوم، وما أحداث القرن الماضى من الفتح التركى ١٨٢١، والفتح المصرى الإنجليزى ١٨٩٨ وماتلاهما من أحداث القرن مثل ثورة ١٩٢٤ ودور مصر/ الدولة (الحاكمة فى السودان) وأحداث ١٩٦٤ - حين احتوت مصر ثورة ١٩٦٤ - من خلال الضباط الأحرار، وانقلاب ١٩٦٩ ودور مصر فيه وأحداث ١٩٧١ ثم التدخل النمطى لمصر فى أحداث ١٩٨٤ ثم الضغوط المصرية المعلنة والخفية على حكومات الصادق المهدى وصولاً إلى حلول شروط انقلاب ١٩٨٩.

إن مصر نفسها - وقد أصبحت خاضعة بدورها لقيديات خارجية عارمة - أصبحت قسرية عنيفة ومجددة كم آلت على نفسها فى شكل الدولة، كالعادة منذ الآلاف السنين، أن تقوم بدور الوساطة الجبرية أو التلقائية أو كلاهما بالأحرى فى إخضاع الدولة السودانية

لجبرية مماثلة، هذا ويشكل تبادل الاعتماد الكونى الرأسمالى قيدية شبه متصلة منذ منتصف القرن الماضى، تجسم بصورة متزايدة الضغوط والتقييد على المسار النشوئى للسودان - الدولة - والمجتمع ومن ثم تفاقم من واقع القسريتين / القيديتين وتدعيمهما وتعزيزهما بما يبدو وكأن لا فكاك وكأنها طبيعة سودانية متأصلة.

على أن مراوحات فى الزمان والمكان ماتفتأ أن تعلن عن نفسها من حين لآخر، بسبب طبيعة أخرى، وهى أن المنوال من قسمته المتأصلة ومن مجرد تكوينه يشكّل ويتشكّل من روتين آخر على صعيد الحركة الشعبية فى أزمنة الشدة بالذات .

ولقد نشأت منذ منتصف السبعينيات على الأقل عناصر جديدة دخلت فى صلب جيوبولوتيكا المنطقة، مما تحددت به تقيدية جديدة قاهرة ومانعة مستقطبة فى مراكز الثقل فى المنطقة، وخاصة فيما يسمى بثورة البترول عام ١٩٧٣ وما تبعها كمؤثرات ضاغطة على كل من نشوئية الدولة واستقرارها . وتتشكّل اليوم القيديات الخارجية بعداً مهمًا من أبعاد التعريفات المحورية الجارية للدولة القومية، كما تلقى ظلالاً كثيفة على المشاركة الشعبية. وتطرح التعريفات الجارحة مسألة النشوء المتزايد الأهمية للنظم عابرة القوميات والتكتلات الإقليمية استجابة للأعمال والاستثمارات عـابرة الحـدود متعددة الجنسيات والديـون الخارجية. وينبغى الإشارة هنا إلى أن هذه القيديات تتسم بالشمول، فيعبر عنها فى مقياس مدرج من الدول الغنية - القوية تاريخياً - إلى الدول الفقيرة فالأفقر على التوالى، وذلك بالنظر إلى مقياس مدرج آخر يصدر عنه دور الدولة فى إعادة التوزيع وإعادة الإنتاج . إن القوة النسبية للدولة - ومشروعيتها أصلاً - تصدر، بداءة، وفى التحليل النهائى عن الخط البيانى لإعادة التوزيع والاستثمارات و المراكمة من خلال الإنتاج وإعادة الإنتاج المحلى للتنمية المحلية ومراكمات معدلاتها وتتأصل العملية الديمقراطية الاقتصادية السياسية فى المشاركة الشعبية على الخط البيانى السابق، معبراً عنها فى التحالفات الاجتماعية والمصالح الفارقة فى المجتمعات الطبقية . وفيما يأخذ منوال الاحتواء والتقييد السياسى الاقتصادى مساره التاريخى يجاوره احتواء أيديولوجى / ثقافى يتمحور حول الأديان فى زمان الإفلاس والأزمات الدورية لرأس المال والمستعصية على الحلول المعلنة دبلوماسياً - أو عسكرياً.

الإستقطاب الفكرى - الأيديولوجى
العنيف والديون الأجنبية

يلاحظ أن الغرب - وبريطانيا بالذات من خلال تجربتها مع أيرلندا مبكراً، وكذلك الولايات المتحدة بسبب تجربتها المكلفة جداً فى أمريكا اللاتينية مع الثيولوجيا الثورية أو ثيولوجيا الثورة - قد حاول ويحاول احتواء الحركات الدينية، إما بحركات دينية مضادة أو بتشويه الحركات التى لايملك احتواءها، إذ يحاصرها ثقافياً وفكرياً واقتصادياً فيستقطبها بصورة عنيفة ودائماً.

ومثال ذلك إجهاض حركة الخلافة فى تركيا بعد الحرب العالمية الأولى عبر الحركات الدينية فى الشرق الأوسط، والجزيرة العربية - لاحظ التشابهات بين حركة الخلافة والثورة العربية فى الجزيرة ومايجرى اليوم فى كل مكان تحت رايات الأديان والتعددية الحزبية - إن خاتمة السلسلة السابقة المتصلة لما بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٢٤ على عهد كمال أتاتورك لم تكن غير حلقة من الحلقات ومشروع يمتد منذ بداية القرن التاسع عشر، ويشبه ذلك بصورة ملفتة للنظر ما يحدث اليوم فى أوروبا الشرقية عبر المقابلة العنيفة أحياناً بين الكنيسة والدولة - حيث وقفت الكنيسة غالباً كعامل مفرد وحيد مستقطب إزاء الدولة من ناحية، وعبر التخريب بالحصار الاقتصادى من خلال ميكانيزمات السوق الرأسمالى الخاص، ثم مابعد الصناعى المالى المتعدد الجنسيات من ناحية أخرى مؤسساً على الديون الخارجية ذات الأصل البترودولارى (فى بولندا على الأقل) .

وتنتشر الحركات الدينية، وخاصة الأنجليكية فى أمريكا الشمالية بصورة واضحة، كما يتزايد نفوذها فى أمريكا الجنوبية باضطراد منذ الثمانينيات على حساب الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها التعليمية والمتهمة بالثورية ومعاداة الولايات المتحدة وتتمتع الحركات الأنجليكية بسيل من التبرعات، فتمتلك رأسمال يبلغ البلايين، إذ تصبح اقتصادياً فى قوة الشركات متعددة الجنسيات من حيث الاستعدادات والإمكانيات الآلية، حديثة التكنولوجيا من محطات إذاعة الأقمار الصناعية الموجهة التى تبلغ ٧٥٠ محطة وقوة بشرية هائلة من مهندسين وأطباء. ويبلغ الدخل السنوى لمبشرى المجلس الجنوبى للبابتيست The South Babtist Board ١٥ مليون دولار سنوياً يتحصل عليه ١٧ ألف موظف ومبشر، وينخرط فى صفوفه

٨٠٠ زوج وزوجة كل عام، كما تبلغ ميزانية إذاعاته عشرة ملايين دولار فى العام، وكذلك الحال أو أكثر بالنسبة لمجلس الهوبسون Hobson Missionary. فمع اقتراب مطلع القرن الميلادى وتباشير أطياف ظهور المسيح المنتظر تتحول حركات التبشير فى أمريكا الشمالية إلى مشاريع ضخمة للمال، ومزيد من المال والتسويق للسلع، وأنماط السلوك المتصلة بالشعائر المسيحية وتقدر ميزانيتها اليوم بحوالى ٣ بليون دولار، إن حركات التبشير فى أوروبا الغربية لا تقل قوة هى أيضاً. ويواصل اللاهوت الثورى فى أمريكا اللاتينية نشاطاً ظل يؤرق الولايات المتحدة على الأقل، وفيما تنشط الضغوط على حكومتها من أجل إنهاء الحروب المحلية المسلحة، وعقد اتفاقيات السلام تمهيداً لإقامة أنظمة التعددية الحزبية هنالك تصفّى الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها تباعاً.

إن المغالطة التاريخية للسيناريو الأمريكى حول الحركات الدينية تتعمق من جديد هنا، فحيث تسرى حركات التبشير الأنجليكية، وتتكافل مع رأس المال متعدد الجنسيات، يشكّل اللاهوت الثورى خطراً شديداً وبعداً مكلفاً للنفوذ الأمريكى فى أمريكا الجنوبية، والإبقاء على الحكومات الموالية لها، فحكومة السلفادور مثلا تكلّف الولايات المتحدة إذ تحصل على أعلى نسبة من المعونة الأمريكية، خوفاً من الخطر القادم من قبل الكنيسة الكاثولوكية، حيث تقدم الإغراءات والمكافآت السخية للقضاء على القسس الذين يأخذون جانب الدفاع عن الفقراء ويعادون الحكومة (اقتل قسيساً تقض على الشيوعية فى السلفادور). على أن أهم بعد من أبعاد التجربة الأمريكية الشمالية مع اللاهوت الثورى فى أمريكا اللاتينية هو الذى يبدو أن أمريكا تأخذه الآن على عاتقها ومحاولة تفاديه من تقابل (الحكومة) أو الدولة والكنيسة فى صراع يومى .

إن متابعة التاريخ الحديث نسبياً، تفسر كيف وظفت الديون الخارجية، وما تبعها من امتيازات أجنبية لإسقاط أنظمة أو لإضعاف دول (٧)، ففى الربع الأول من القرن الماضى وظّف الحصار الاقتصادى لإسقاط الدولة العثمانية من خلال الديون والامتيازات الأجنبية، فما إن حل العقدان الأخيران من القرن (١٨٨٣) حتى كانت الإمبراطورية مجزأة تجزئة لصالح القوى الأوروبية الغربية والنظام الكونى الرأسمالى. ومن المفيد ملاحظة أن الحصار الاقتصادى عن طريق الديون الخارجية كان مسايراً، بصورة شبه نمطية لإدعاء كل من بريطانيا وفرنسا بإنهما « دول مسلمة »

فحين كانت الإمبراطورية البريطانية تضم ٩٢ مليون مسلم، بمن فيهم مسلمو الهند –

السابقة على التقسيم – سمحت بريطانيا لنفسها – بل أصرت على ادعاء زعامة الإسلام وحمايته والحديث باسم المسلمين، فقد صرح أحد بناة الإمبراطورية علانية « نحن أكبر دولة مسلمة تحكم أكبر عدد من مسلمى العالم »(٨) وكان بونابرت يطوف – إبان الحملة الفرنسية على مصر – شوارع القلعة فى القاهرة القديمة بملابس سلطان شرقى، ويقول بأنه مسلم يعتنق الإسلام وقد أفتى علماء الازهر بإسلامه، كما كان جنرالاته يفعلون مثله وقد أسمى كليبر نفسه سليمان المصرى وتزوج فتاة مصرية (٩)، وقد تجاوز هذا السيناريو مع القول – دون الفعل المؤثر – بالتعددية الحزبية وحقوق الانسان.

الاستعمار وتسييس الإسلام السودانى

فى السودان حارب الإنجليز الإسلام المتطرف، فى حين أنهم شجعوا ودعموا الصوفية والطوائف وقاموا بتسييس أكبرها : طائفة الانصار وطائفة الميرغنية . وكانت الحملة المصرية / الإنجليزية والتى جاءت من أجل القضاء على الدولة المهدية (١٨٨٥ – ١٨٩٨) قد وظفت من إسلوب الحصار الاقتصادى الطويل، مثلما يتم اليوم بوصفه أحد أساليب إسقاط الأنظمة، مما يمكن مقارنته بما حدث مع حكومة الصادق المهدى التى كانت قد أصبحت مستهدفة لانقلاب عسكرى للاستيلاء على السلطة والقضاء على العملية الديمقراطية مبكرًا وقبل الحدوث الفعلى لانقلاب يونيو ١٩٨٩. كما وظفت الحملة إسلوب تسليح الجماعات المناوئة، بمثل ما حدث فى محاولات أخرى من تسليح الكونترا Contra ورينامو Renamo ويونيتا Unita . حتى إن الحملة لم تجد مقاومة كبيرة على طول الطريق من مصر إلى أم درمان . فقد انضم إليها التجار الذين أضيروا بسبب الحصار الاقتصادى والهجرة العنيفة إزاء الحرب المستمرة والتى أضرت – كذلك – بزعماء وشيوخ القبائل ذوى الميل البراجماتى المعروف بالتحالف مع الاقوى (١٠) حتى إن بعض المؤرخين والكتاب وصفوا الحملة بالحرب الأهلية (١١) بسبب طبيعة جيش الغزو المكّون فى صفوفه الدنيا من الجنود السودانيين الفارين من الجيش المهدوى أو المجندين والتجار وزعماء الطوائف (المراغنة).

هذا وكان على رأس الجيش الإنجليزى المصرى السيد على المرغنى زعيم طائفية الختيمة، الذى أصبح فيما بعد راعيًا لواحد من أكبر حزبين سياسيين طائفيين « اقتصاديين » فى السودان عيشة وبعد الاستقلال وإلى يومنا هذا. ولما كان الأخير مواليًا لمصر اصطنع الإنجليز طائفة أخرى مساوية وعلى الاقتدار نفسه أو أقوى اقتصاديًا ثم سياسيًا من طائفة الأنصار التى أسست على أيدى الاستخبارات السودانية (١٢)

يتضح مما سبق إذن أن الاستعمار لم يكن ممانعًا فى تسيس الدين أو تَدْيين السياسية بل بالعكس. إن اتجاهًا محليًا قد كان سائدًا منذ عهد الفونج بارتباط الدين والحركات السياسية / الاقتصادية، أو العكس فما هو موقف الغرب اليوم من الحركات الدينية السياسية بالنظر إلى تجربته مع حركات التحرير الوطنى والثيولوجيا الثورية ؟ إن هذا السؤال ما إن يطرح حتى تقفز إلى الذهن إحصاءات وأرقام الدعم المادى الخليجى «السعودى » لحركة الإسلام السياسى فى السودان وفى مصر وغيرهما. فإن كانت السياسة الخارجية الخليجية يستحيل تبرئتها من التبعية الأمريكية بأفضل النوايا فى تحليل الأحداث اللاحقة لثورة البترول عام ١٩٧٣ فإن موقف الغرب من الإسلام السياسى لايعدو أن يكون مباركًا إن لم يكن مشجعًا بالفعل النشط على أقل تقدير. وسنعود تفصيلاً إلى هذه النقطة بعد، وخاصة إن العملية لم تكن مما يعقل تبسيطًا ولا هى فى الواقع متأصلة على السبعينيات ولا هى إقليمية محلية جدليًا إذ تتصل بتحولات أكبر وأوسع منذ حرب القرم وبسقوط الإمبراطوريات الكبرى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ينتهى حبل سرتها إلى أحشاء النمط الرأسمالى للتنيمة من رحم رأس ماله الخاص ورأس المال متعدد الجنسيات والدول التدخلية (لصالح تجنيد الأعمال) الوكيلة عن رأس المال عابر الحدود العربى والغربى معًا.

وإذ تحاول هذه السياسة ربط كل من السلام السياسى بمنظور كونى شامل تحاول – أيضًا – مناقشته والإشارة إلى مفهوم الدولة التدخلية فى السودان بجذوره المتصلة بالمرحلة السابقة على التنمية الرأسمالية (التقليدية، وتطور الدولة حتى الوقت الحاضر حيث يستمر الشكل والدور التدخليين للدوله كفاعل للهندسة الاجتماعية / الاقتصادية / بدرجات زمانية مكانية ليشكل بعدًا آخر مهمًا فى تحليل الواقع السودانى. على أنه من المفيد الإشارة فورًا إلى أن تدخلية الدولة متغير تابع، ومن ثم فإن تدخلية دولة تقليدية تعنى شيئًا، وتدخلية دولة مستقطبة برغبتها أو رغمها فى النظام الكونى الرأسمالى – ولو على هامش الهوامش الاقتصادية من خلال السوق وتقسيم العمل الدولى والمراكمة الرأسمالية – شىء آخر. فالأخيرة ميكانزم لإدارة وتجنيد العمل نيابة عن ولصالح الإنتاج وإعادة الإنتاج ومراكمة الرأسمالية متعدد الجنسيات إذ تصبح الدولة مجرد وكيل ويصبح معها رأس المال المحلى كسيرًا فاقد المبادرة وحزبه منبتًا، عبر أرصدة وودائع خارج وطنه فى مستنقع السمسرة وحسب .

تدخلية الدولة الحديثة لصالح الإستثمارات الأجنبية

إن الدولة التدخلية الحديثة تعكس تاريخ تطورها بما يبدو أحيانا وكأنه تكرار لروتين الدولة التقليدية من نشوء وسقوط متواتر، تتصل وتتأثر بالأسباب نفسها والشروط التى كانت

قد أدت فى الماضى لإحداث النشوء والسقوط المتواترين للدولة التدخلية التقليدية والدولة أو الإدارة الاستعمارية فى السودان، إبان هيمنة رأس المال الخاص واقتصاد السوق العالمى من خلال المحاصيل النقدية (١٣). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التطورات الحالية فى النظام الرأسمالى من التقسيم الدولى العنيف والانتقائى للعمل ونشوء الشركات متعددة الجنسيات حتى نشوء البعد المالى - بنوك التسليف والعون الدولية من البنك الدولى وصندوق النقد - تعزز الدور التدخلى للدولة لصالح التجنيد الجماعى للعمل على حساب حصة العمل الحر / الأجور وإعادة التوزيع مؤسسًا على المراكمة المحلية، فيما تناقصت أهمية الدولة قوميًا من ناحية أخرى .

كانت الدولة تقوم بدور الوسيط بين مراكمة رأس المال الخراجى - حيث بقى الخراج باسمه التقليدى فى السودان حتى أواخر الاستعمار - متشاركة والمجموعات المحلية الإقليمية من رؤساء وشيوخ وزعماء القبائل فى عملية استلاب الفائض. ولقد أصبحت الدولة بعد الاستقلال تقوم بدور الحاضنة فى عملية توفير الشروط اللازمة للعمليات نفسها، نظرًا إلى العمل ووضع تشريعاته وتوفير الضمانات والإعفاءات الجمركية والامتيازات الاقتصادية لرأس المال متعدد الجنسيات على حساب الرأسمالية المحلية، على الرغم من أن أطروحات هذا النمـوذج مفترض فيها أن يكـون النمـوذج مواليًا لـرأس المال المحـلى ولحـزبة السياسى والقومى(١٤)

ويتضح هذا المسار أكثر مايتضح إبّان السبعينيات، حيث كان قد توفر لدى الغرب من فائض رأس المال البترودولارى - ما أخذ يعمل به على تشجيع دول، كانت دائنة كالسودان ومصر ودول كان لها فائض من ميزان مدفوعاتها التجارية لأن تستدين بسعر فائدة منخفض مبالغ متزايدة على مر السبعينيات، انتهاء بالروتين المعروف جيدًا لكافة بلدان العالم الثالث (١٥) ترتب على هذا الروتين نشوء عالم رابع يضم السودان كواحدة من أكثر الأمثلة نموذجية تبلغ مديونيته الخارجية ١٣ بليون دولار. أى حاصل جمع الناتج القومى الإجمالى + جملة صادراته + تحويلات العمالة المغتربة وأكثر .

الديون الخارجية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية فى السودان

١ - إن السودان يكاد يكون مفلسًا تمامًا اقتصاديًا إذ يواجه ديون إقليمية وعالمية تقدر بأكثر من ١٢ بليون دولار . فى حين وصل دخله من التصدير أقل من ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨. كما أضرت حرب الخليج الثانية بتحويلات المغتربين من المدخرات بالعملة الصعبة، مما

كان يشكّل مجمل حصة السودان من العملة الصعبة خلال الأعوام السابقة للحرب، ولم يبق للسودان نخلا يذكر من العملات الصعبة .

٢ - أصبح السودان منذ حكومة الصادق المهدى مستهدفًا من قبل الدائنين بسبب الصراعات «التقليدية» فى المنطقة، وبسبب تجربته الديمقراطية «الفريدة» والمحرجة للنماذج المحيطة به مما زاد من تضعضع حكم الصادق المهدى وتفاقم مشكلة الجنوب. مضافًا إلى ذلك حالة الحصار الاقتصادى مما أدى الى التعجيل بإسقاط الحكومة على يد انقلاب عسكرى بقيادة الإسلاميين السياسيين للجبهة القومية «الإخوان» .

٣ - تواجه الحكومة المحلية الحالية من الحصار الاقتصادى، تخترقها أحيانًا إعانات «لامجدية» من إيران مرة والعراق مرة أخرى، وليبيا مرة ثالثة، فى حين تقاطعها منظمات العون الدولية والاستثمارات الأجنبية والعربية والغرب بصورة عامة . تتخذ مصر موقفًا شبه حيادى يتذبذب مع الأمل فى استيعاب النظام مرة، من أجل عقد اتفاقية مياه النيل المستحقة منذ سبتمبر ١٩٨٩، ومرة يميل نحو نقد النظام و « التطير من حكومة أصولية » على أبواب مصر الخلفية . فى وقت يشكّل فيه الأصوليون مشكلة يومية متجددة تهدد بعدم الاستقرار.

كما أن هناك حربًا أهلية مستمرة منذ سنوات تكلف السودان مليونى دولار يوميًا « وينبغى أخذ هذا الرقم بحذر » زيادة على الموقف غير الواضح أحيانًا والداعى إلى فصل الجنوب علنًا أو ضمنًا من قبل حكومتى الصادق والبشير على التوالى . ويتمحور هذا الموقف فى إعلان الشرعية والدولة الإسلامية وما لذلك من مترتبات على الجنوب غير المسلم والذى يدعو مع ذلك للوحدة فى حين تدعو الحكومة الحالية إلى الانفصال علنًا .

٤ - التدهور المتلاحق للموارد الطبيعية والماء بسبب السياسات الخاطئة منذ الستينيات « الحكم العسكرى الأول وحملة العطش التى حفرت أثناءها عشرات الآبارالجوفية بدون دراسة كافية للمجال المائى » والحرب الأهلية والهجرات العنيفة فى وجه الجفاف والحرب مما يشكل بعدا مهمًا فى المجاعات المتكررة، وآخرها المجاعة المستمرة فى غرب السودان إبان الجزء الأخير من عام ١٩٩٢، وحتى بداية عام ١٩٩٣ . هذا ويُعدُّ السودان أكبر معكسر للاجئين فى أفريقيا، وربما فى العالم ويضم مليون لاجىء من تشاد وإريتريا والصومال وأوغندا(١٦) .

٥ - قطع الأشجار فى مساحات عريضة بمشورة ودعم البنك الدولى المادى من أجل زراعة القطن، المحصول النقدى للسودان، على حسب زراعة القمح والحبوب، يضاف إلى ذلك

الإقطاعيات الكبرى لكبار موظفى الخدمة المدنية والجيش من المتقاعدين من المحاسيب على حساب الحيازات والملكيات الصغيرة التقليدية لصغار المزارعين، بما أدى إلى هجرة الأيدى العاملة وتحولها إلى عمالة موسمية، ويقدر تعدادها بمليون عامل زراعى موسمى فى حالة هجرة مستمرة خلف العمل فى الإقطاعيات الكبرى على حساب إنتاج الكفاف وطعام الأسرة الريفية (١٧) .

٦ - كانت رؤس الأموال الخليجية تستثمر فى زراعة الحبوب من أجل التصدير إبان السنوات الأخيرة للحكومة العسكرية الثانية، وكان معظم هذه المشاريع يدار بوسطة حلفاء النظام من زعماء الإسلام السياسى كوكلاء عن إدارة وتسديد الأرباح على الديون الخليجية و قد ترتب على ذلك :

- إن تصدير الحبوب لغرض دفع الفوائد على الأموال الخليجية أدى إلى أن تراكم البنوك الاسلامية الستة المنشأة لهذا الغرض رأسماليات تفوق أو تعادل رأس مال الخمسة عشر بنكًا سودانيًا الباقية. (١٨) .

- فى عام ١٩٨٢ - ١٩٨٤ وهو الوقت الذى كانت تصدر فيه الحبوب إلى الخليج كانت المجاعة فى غرب السودان مستشرية بالفعل مع غياب الإعلام فى الصحف المحلية حول المجاعة .

- الشىء نفسه تماما فى عام ١٩٩٠ حيث يتهم النظام الحالى بإرسال الحبوب للعراق على حساب الأمن الغذائى المحلى ويتصل الأمر فى أعوام ١٩٩١ - ١٩٩٢ .

٧ - كانت الدولة قد أخذت نيابة عن العون الغذائى الأمريكى «٨٣ - ١٩٨٤» فى توزيع جوال الحبوب بسعر يقل عن السوق المحلى ومن ثم بارت المنتجات الزراعية المحلية لأن تكلفة إنتاجها كانت قد تضاعفت بسبب سعر المدخلات الزراعية الحديثة التى فرضت على صغار المزارعين كما ترك بعضهم الزراعية، حيث انتزعت ملكيتهم (١٩)، فاعتمد على العون الغذائى. هذا وقد اشترت الولايات المتحدة نفوذها بالتالى فى السودان على حساب مزيد من الاعتماد الاقتصادى وتخريب الاقتصاد مجددا على عهد النميرى على الأقل (٢٠) .

إن هذه النظرة الخاطفة للوضع الاقتصاد - الاجتماعى خلال الخمس سنوات الأخيرة وحدها تؤكد الدور التدخلى « السالب » للدولة الحديثة، وبالتالى ضعف مشروعية وجودها، منتهيًا لواقع واحتمال إنهيارها فى شكلها العسكرى والمدنى معًا .

وبقليل من إمعان النظر نجد أن كلا الشكلين العسكرى والمدنى للدولة ما هما إلا فى الواقع واجهة مظهرية لوجود معظم المجموعات – الفئات الحاكمة فى تشكيلاتها التقليدية القديمة مع زيادة أو نقصان عددى لا يشكّل قيمة مؤثرة لفئات أو أخرى غير تقليدية من اليسار «نادراً» أو من اليمين « غالبًا » حتى قيام الحكم العسكرى الثالث.

على أن استمرار هذا المسار ما كان له أن يتصل إلى ما لا نهاية ، خاصة أن الاسلام السياسى كانت قد أخذت هجماته على السلطة والاقتصاد بالذات . فقد تعاظمت إمكانيات الاسلام السياسى فى السودان اعتماداً على الاستثمارات الهائلة، وبذلك أصبحت للإسلام السياسى السودانى قدرات اقتصادية يسرت له التغلغل فى كل من جوانب الاقتصاد القومى وفى مجالات الخدمة المدنية والجيش والمعاهد التعليمية.

ومن ثم فإن الاستيلاء السياسى على السلطة فى الحكم العسكرى الأخير ليس مستغربًا خاصة بحساب التحالفات الاجتماعية «الاقتصادية» الجارية منذ أواخر الستينيات مضافًا إليها سلسلة الأحداث التى تم بموجبها إبعاد قوى اليسار عن طريق التعديلات الدستورية المتوالية، حتى إبان فترات الديمقراطية البرلمانية القصيرة فى الحياة السياسية السودانية.

فمنذ ١٩٦٥ تمت مؤامرات متعددة على الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ تبلور من خلالها اتجاه نازع بتدبير واضح نحو القضاء على اليسار السودانى (٢١)، وكذلك على القوى الديمقراطية التى وحدها تستطيع، وكانت قد استطاعت أن تحرك الشارع وما نتج عنها من انتفاضات أدت إلى الضغط على الأنظمة المدنية وإسقاط العسكرية على حد سواء. هذا وينبغى إضافة السيناريو الإقليمى السابق للشروط الذاتية السابقة عقب ثورة البترول «١٩٧٣» وتراكم رأس المال البترودولارى وأحداث إيران ١٩٧٩ مما كان قد انكفأ عقب الأحداث المتسارعة فى أوروبا الشرقية «١٩٨٩».

لذا ينبغى النظر إلى ما يتم الآن فى السودان فى إطار محلى وإقليمى ودولى، من أجل استبيان مكونات تحليل الواقع آنيًا، ومن ثم محاولة استبصار ما قد تأتى من حلقات عملية سياسية اقتصادية – جيوبوليتيكية مستقطبة فى الشروط المسبقة لتبادل الاعتماد الكونى فى توسماته الإقليمية الدولية بصورة قهرية وذات دفع ذاتى من ناحية أخرى.

هوامـــش

(١) انظر ;Velikovsky 1976 سيد محمود القمني ١٩٨٨؛ وغيرهما.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر. Spaulding 1985

(٣) انظر. Block 1965

(٤) انظر Durkhiem 1912; Malinowshi in Durkiem 1982 .

(٥) انظر Safwat 1986; Haycock 1972; Bushra 1969 وغيرهم.

(٦) انظر. O'Fahay 1970 & 1977; Safwat 1986; Mustafa 1977

(٧) انظر محافظة ١٩٨٥.

(٨) انظر . Mansfield 1982; Dodds - Barker interview 1979

(٩) أندرييف ١٩٧٧: سعد ١٩٨٠: أنظر بعد.

(١٠) انظر Safwat 198.6

(١١) انظر .Kielnan 1980

(١٢) انظر .Atrya 1963; Bekhiet 1968

(١٣) انظر .Alavi 1982; Safwat 1986

(١٤) انظر ;Jalee 1970; Frank 1982; Magdoff 1983 Entellis 1986' Finley 1988
Safwat 1989.

(١٥) انظر Abdella 1987; Fanos 1987 Casson in Hertner et al 1986; Safwat
1989.

(١٦) انظر .Bennett 1987

(١٧)انظر .Bennett 1987; George 1988

(١٨) انظر .Bennett 1987; George 1988

(١٩) انظر .Bennett 1987

(٢٠) انظر ;George 1988 Bennett 1987.

(٢١) انظر .Safwat 1988 : إبراهيم حاج موسى ١٩٧١.

الفصل الخامس

الدولة والتحالفات الاجتماعية والنظام الكوني

إن ما يتم فى سياسات اليوم، من قبل النظام القائم فى السودان، كان قد مهد لها - بالتدريج أحيانًا وبالضغط أحيانًا - بسياسات سابقة، منها المحلى ومنها الإقليمى ومنها الدولى.

المستوى المحلى

لقد اتصلت الحركات الوطنية فى السودان بالسياسة، منذ عهد الفونج مرورًا بقيام الدولة المهدية وحتى النظام الاستعمارى . وقد نشأت عشية الاستقلال الأحزاب السياسية الكبرى، والتى كانت أحزابًا طائفية قبلية ذات مناطق نفوذ مغلقة، وذات نشاطات اقتصادية معينة مغلقة أيضًا. فلحزب الأمة - حزب أنصار المهدى - إقليم ومناطق فى غرب وبعض أجزاء من شرق السودان. وتوفرت بمساعدة الإنجليز رساميل ومساعدات لزراعة القطن، والمحاصيل النقدية الأخرى كاللحوم والصمغ العربى. ولحزب الختيمة - حزب طائفة الميرغنية - مناطق نفوذ شمال ووسط السودان ، وتقوم على اقتصاد التجارة واستيراد المحاصيل والسلع من مصر تحديداً.

وقد دخل الإسلام السياسى الحديث والشيوعية عن طريق مصر. وقد كان الحزب الشيوعى هامشيًا فيما كانت الأحزاب الموالية للغرب (بريطانيا) رعوية، والموالية لمصر حضريفية، قوامها من المتعلمين ذوى القواعد الريفية الضعيفة، إلا كلما تحالفت القوى الحديثة مع حزب الختمية فى الوقت نفسه.

فالأحزاب التقليدية كان لها الأغلبية عن طريق قواعدها الريفية والرعوية، بما يشبه الميكانيكية العددية . فحزب الختيمة الوطنى الديمقراطى على الرغم من مناطق المستقرة والحضرية، لم يكن مع ذلك يملك الفوز فى دوائر المثقفين - مناطق الوعى وبما يسمى بالقوى الحديثة نظرًا لأهميتها فى خلق التوازن بين ميكانيكية الاصوات الريفية والرعوية، وحاجة البرلمان إلى نواب مستنيرين عصريين من المتعلمين الحضريين - إلا أن التحالفات المستمرة بين الحزب وبين القوى الحديثة لم تكن غائبة .

أما حزب الأمة – الأنصار – فقد كان ينقصه هذا البعد، رغم محاولاته المتواصلة، منذ الثلاثينيات لاستقطاب خريجى كلية جردون، وحزب مؤتمر الخريجين فى عام ١٩٤٦(١) وكان حزب الختمية الوطنى الديمقراطى يوالى مصر، فيما كان يعاديها حزب الأزمة، لأسباب تاريخية ويؤيد الغرب خاصة بريطانيا.

ولما كان إنشاء حزب الأمة بمساعدة وتشجيع – ويقال إنه بمعرفة وتدبير كاملين من قِبل المخابرات البريطانية والحكومة السودانية إبان الاستعمار – فإن قيام حزب الأمة يُعدُّ من قبل كثير من المؤرخين هى الطريقة التى حاول بها الإنجليز موازنة الأثر المصرى من خلال الختمية، كحزب مقابل يرجح الكفة فى الساحة السياسية .

لذا فإن حزب الأمة يعادى مصر تاريخياً، بسبب الحملة الإنجليزية المصرية التى أدت إلى حصار المهدية اقتصادياً انتهاءً بهزيمتها عسكرياً ... وتقليدياً لاستمرار العداء بين مصر وآل المهدى ممثلا بمساعدة مصر للحكم العسكرى الثانى « نميرى » فى ضرب «جزيرة أبا» معقل الأنصار. إن استمرار هذا الصراع المصرى – السودانى على مستوى حكومات حزب الأمة فى علاقته التاريخية القريبة مع الإخوان، يمتد اليوم من خلال العداوة التاريخية بين مصر وأحزاب الإخوان المسلمين فى المنطقة، وفى مصر نفسها و السودان كامتداد لمصر . لذلك فإن التحالفات « اليمينية » المحلية تستبعد – بالضرورة – أى قوى ذات صلة بمصر، كما تستبعد اليسار مهما كانت تحالفاته الخارجية، والطروح الديمقراطية والتعددية الحزبية على ضوء الميل التاريخى لدى تلك الحركات السياسية الإسلامية، نحو الحزب الواحد والدولة الإسلامية والدستور الإسلامى على المنوال الإيرانى والباكستانى حزب الله وشريعته . ومن ثم فإن أيّة تحالفات حول السلطة تنتقى أى عناصر من داخل تلك الحسابات، بل وتجنح نحو استبعادها، بعنف إن لم تكفرها وتستبح دمها . يتضح هذا الميل فى محاولة الجبهة القومية – الإخوان – منذ السبعينيات عن طريق التغلغل فى المعاهد العلمية والجامعات وفروع اتحادات الطلاب فى الداخل والخارج بكافة الطرق التى تسوغ الجبهة استخدامها. إذ استولت الجبهة « حتى منتصف ١٩٩١» على اتحادات الطلاب فى معظمها. ثم ضمنت لنفسها لنفسها ما كان حزب الأمة مثلا يفتقر إليه وهو قيادات الجماهير الحضرية.

كذلك استطاعت الجبهة عبر سياسات النظام العسكرى الثانى من خلال حجر الحريات السياسية والتعاون مع النظام أن تتغلغل فى صفوف المنظمات النقابية، أن تبنى لها قواعد من المهنيين، وكذلك داخل الجيش حيث كانت لها فرصة الانفراد بالساحة السياسية فى غياب القوى الديمقراطية الحديثة، أو بقائها تحت الأرض والمصادرة.

إقليميا

كان نظام النميرى قد سعى إلى شق الحزب الشيوعى مراراً، مرة عام ١٩٦٩ بتعين وزراء شيوعين فى حكومته، دون استشارة الحزب الشيوعى، وقد خلق هذا المسلك حالة من الفوضى على مستوى قيادة الحزب الشيوعى، ومرة بالانقسام العلنى فى ١٩٧٠ – وثالثة بالإبادة الدموية فى يوليو ١٩٧١ . وكان ذلك قد تمَّ بمساعدة وتشجيع أنظمة مجاورة والتى انخرطت فعلاً فى ضرب الحركة الشعبية.

وكان لأزمة السبعينيات أن دفعت باعداد كبيرة من المهنيين السودانيين إلى الخروج للعمل فى سوق العمل الخليجى. مضافًا إلى ذلك كل من الإغراء المادى من ناحية، والاضطهاد السياسى من ناحية أخرى، حتى فاقت نسبة هجرة العمل الماهر من السودان إلى بلدان الخليج نسبتها فى أى بلد عربى. (٢)

فإذا أضفنا الدور التدخلى – السالب – للدولة زيادة على العوامل التى أصبحت الآن من المقطوع بها من فساد الحكم، (٣) وانتفاء الديمقراطية الاقتصادية بإفقار الأغلبية الساحقة لجماهير الأفراد مما تم التعبير عنه فى انتفاضات الخبز والشارع فى أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٨٩ والعمل المتصل للدولة لشق الحركة المطلبية وشراء أو رشوة أقسام منها لصالح برامجها المعادية للديمقراطية. فإن إنهيار العملية الديمقراطية السياسية تكمن أسبابه فى الروتين التقليدى القديم نفسه، كما تعكس نتائجه التحالفات الاجتماعية . هذا ويرتبط الضغط والتدخل – الاقتصادى / السياسى فى شئون السودان الداخلية منذ الاستقلال – وبصورة متعاظمة منذ السبعينيات بمؤثرات إقليمية / دولية متعامدة عضوياً .

على أن مسار حركة الإسلام السياسى « الدولة » فى السودان، «كغيرها»، تتصل أيضًا بالسيناريو الكونى لمرحلة ما قبل خريف ١٩٨٩، والأحداث المتسارعة لشرق أوروبا – ولربما تعاقبت الأحداث على بعضها، وفاجأت الروتين المعدّ، بأن جعلت بعضًا من حلقاته زائدة عن الحاجة فى الوقت الذى ما عاد فيه ممكنًا إيقاف مساره، فهو مازال بقوة الدفع السابقة على تلك الأحداث .

فالمعلومات « غير مؤكدة » فى تصريحات زعماء الجبهة القومية الإسلامية، والتى تفيد بأن الجبهة تملك بالفعل رأس مال أو موارد، يمكن بها أن تستغنى عن التعامد الكونى

الرأسمالى. ولو فى شكله المالى « الإعانات والقروض الخارجية »، إذ تستثمر الجبهة الإسلامية أموالاً فى ٢٠ دولة أجنبية. « لاحظ أن الاستثمار هذا يتم وفق قوانين توظيف الأموال ويخضع فى الوقت نفسه لشروط السوق المالى العالمى – ومن ثم فإن «الاستغناء» عن ذلك يبقى غير كامل حتى إذا صدق الزعم.

ومن المشوق معرفة الدور الذى يلعبه رأس المال «الخاص»، فى دعم الدور الذى تلعبه الدولة، فى توفير العمل والخدمات والسلع الاجتماعية والضمانات. مما كانت الدولة قد حصلت عليه حتى فى أسوأ ظروفها، وافتقارها منذ ماقبل الاستقلال. أما عن طريق الأرث السابق على التنمية الرأسمالية أو التنمية الرأسمالية الانتقائية واقتصاد السوق والتصدير، أو «و» من أجل توفير شروط المشروعية التى تحتاجها الدولة على كل حال .

الإلحاق الجبرى بالنظام الرأسمالى العالمى

من المؤثرات المؤرخة للدور التابع لرأس المال عابر الحدود العربى على السودان، أن تورط السودان على عهد الحكم العسكرى الثانى، فى إحبولة التكييف الهيكلى، وسياسات وقروض التكييف الهيكلى وما تبعها من برامج التنويع الزراعى والاقتصادى لفرض شرط إيفاء ديون السودان عن طريق البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

وكانت المصارف الغربية قد راكمت فى السبعينيات رأس مال – فائض البترودولار – مما لم تدر ما تفعل به، فأخذت تقرض دولا لم تكن بحاجة إلى قروض، بل كان لها من ميزانيتها فائض بسعر فائدة منخفض جداً، مما ترتب عليه أن سجلت الأرقام والإحصائيات المذهلة التالية (٤) : بلغ متوسط الديون الخارجية للفرد الافريقى ٣٢ دولاراً، ارتفع عام ١٩٩٢ إلى ١٤٠ دولاراً، كما بلغت المعونات والقروض والمساعدات الفنية للدول الأفريقية، ماقدر متوسطه لكل فرد أفريقى بثمانية دولارات، مماتفاقم فى السنوات التالية، مسجلا ميلا نحو القروض الثنائية الحكومية.(٥)

وتقدر الإحصائيات أن الديون الخارجية للدول الأفريقية، قد أخذت تسجل تزايداً مضطرداً من ٩ بليون دولار عام ١٩٧٠/٦٩، إلى ١٣ بليون عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٢٩ بليون فى نهاية السبعينيات، وفى عام ١٩٨٥، واصلت ارتفاعًا فلكيًا، قدر بحوالى ٤٣٨ بليون دولار (٦) ثم إلى ٨٠٠ بليون دولار فى نهاية الثمانينيات . ولما تجاوزت القروض الأجنبية مع ارتفاع

سعر البترول، فقد ترتب على ذلك أن سجل الميزان التجارى للدول المستوردة للبترول جملة مدفوعات، تعادل أحيانا كثيرة؛ جملة دخل تلك الدول من صادراتها بالفعل فى حين أصبح بند استيراد البترول، الذى لم يكن يشكّل أكثر من ٥٪ من الناتج القومى، الإجمالى عام ١٩٧٨ يسجل معدلا يبلغ ٢٥٪ منها (٧)

السودان وسيناريو رأس المال المالك

فى الوقت نفسه الذى انخفضت فيه الإعانات، والمساعدات الخارجية، من دول الخليج، مثلاً، من ٧٠٨ بليون دولار للبلاد العربية فى منتصف ونهاية السبعينيات إلى لا شىء، زادت المطالبة على سداد الديون. أما قدر السودان الخاص فيما يتصل بدراما التورط فى الديون الخاجية وماتبعها من كوارث دائمة، على الاقتصاد السودانى والحياة الاجتماعية الاقتصادية فيصفها فونس عام ١٩٨٧، وبدول ١٩٩٠ على التوالى. (٨)

١ - على أن مديونية السودان ليست مالية رأسمالية « تنموية » استثمارية، وحسب، وإنما كان السودان قد خضع أيضًا إلى سياسيات العون الغذائى(*). بضوابطها المعروفة تاريخيًا، ومنذ ثورة فنزويلا عام ١٨٩٥، فى احباط التناقضات المبشرة بالانفجار الشعبى، ونضوج شروط الانتفاضات الشعبية، إلى إخصاء الدولة القومية بحيث لا يتبقى منها إلا زعانف وأذناب الوجه التقليدى والحديث معا، « وهو أمر سائد فى كل مكان مرحليًا » . ولقد عبرت أعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ بصورة خاصة عن استلاب القرار من الدولة السودانية فى أواخر عهد الحكم السودانى الثانى من خلال العون الغذائى الأمريكى (٩).

٢ - تدخل سياسات العون الغذائى إلى المجتمع ما قبل الصناعى من باب : احتلال مكان الدولة التقليدية فى ضمان الغذاء، وسياسة تأمين الغذاء، أو محاولة لتحقيق الأمن الغذائى بالمعونات الغذائية .

أ - تشترى سياسات العون الغذائى السلطة داخل المجتمعات التى تسيطر عليها غذائيًا.

ب - تتحول الدولة إلى خاضع تحت سيطرة العون الغذائى، الذى يستخدم كسلاح يمنح ويمنع .

ج - يساعد ويشجع العون الغذائى على نشوء جماعات سلطوية، ليست بالضرورة، من

الجماعات التقليدية للسلطة من خلال السمسرة فى العون الغذائى أو من خلال استغلال حالة اللاتوازن فى السوق، بالمضاربة على السلع التموينية بسعر أقل من سعر السلع المشابهة المنتجة محلياً تحت وطأة شروط انتاج ليست متكافئة أو بسبب التضخم الاقتصادى .

وإذ يرتفع سعر المنتج محلياً من السلعة المتوفرة نفسها، من خلال العون الغذائى تبور سلع المنتجين المحليين، من صغار المزارعين الذين لا رأس مال لهم، أو فائض أو احتياطى، فيفلسون إذ يبيعون فى سوق غارق بالعرض من العون الغذائى، غير المكترث بما يعرضون، وعادة ما يكون مرتفعاً فى السعر، بحيث لا يملك التجار المواجهة المنافسة . ومن هنا يتدخل التجار وسماسرة المنتجات الزراعية فى السوق، بشراء كميات هائلة بأسعار لا تعادل سعر إنتاجها للتخزين .

يفاقم هذا الروتين الجديد، روتنياً تقليدياً معروفاً، بنظام الشيل أو القروض العينية للمزارعين الصغار، من التجار الوسطاء فى القرى لحساب كبار تجار المدن فى زمان الحريق أو زمان سقوط المحاصيل أو الحصاد الردئ أو مابين حصادين، وتكون القروض بسعر فائدة باهظ لارتفاع الطلب، ويكون السداد الذى يتم فى وقت الحصاد منخفضاً، حيث يرتفع العرض إذ تغرق الأسواق بمنتجات المزارعين فى وقت واحد للمحصول من سلع معينة.

يخرج المزارع الصغير فى أغلب السنين بخسارة تضاف إلى خسار العام السابق؛ بحيث يظل هذا المزارع مديناً طوال حياته لتاجر القرية نيابة عن تجار المدينة. (مما يشكل إحدى الجبريات الاقتصادية الريفية كشكل من أشكال الاسترقاق السودانى المقنع).(١٠) ويُعدُّ هذا الشكل من المراكمة لرأس المال التجارى - العينى - شبه مطابق للمراكمة الخراجية، أو هو مساوٍ لها فى المجتمعات ماقبل الصناعية التقليدية، وما بعد الاستقلال إلى الآن . ويتصل العون الغذائى بهذا الشكل من المراكمة، من حيث أن سماسرة أسواق الحبوب والاقتصاد اللامشروع، ووسطاء التجار فى القرى، الذين اشتدت مزاحمتهم من قبل تجارة المدن، بالشراء مباشرة والتخزين للبيع فى زمان ازدياد الطلب أو افتعال اختفاء السلع بالتخزين الرائج فيما يسمى بالاقتصاد الأسود أو السوق السوداء .

وتشير دراسات عديدة (١١) إلى الفترة ما بين بداية الثمانينيات حتى سقوط نظام النميرى إلى رأس مال يعتد به كان قد تم مراكمته من خلال استغلال ميكنزمات العون الغذائى، فيما تزامنت مع السيطرة المتزايدة على الدولة، وعلى مناطق نفوذ سياسى لأصحاب العون الغذائى . أى تشويهاً منظماً للاقتصاد والأساليب التقليدية للإنتاج يتم تباعاً . أى :

– تزامنت عملية المراكمة من خلال نظام تقليدى، ماقبل صناعى، ريفى، من قبل تجار المدن ومنهم من دخل السوق الأول مرة، واغتنى فى بضعة أعوام، بما لا يقارن مع مراكمى نظام الشيل فى قرون.

– شراء نفوذ ساسى اقتصادى / عسكرى / استراتيجى، بمحاصرة الدولة فى احباطها وقصورها عن أن ترقى إلى دورها التقليدى، ما قبل الصناعى فى ضمان الحصاد والطعام وسعر عادل فى السوق للذرة.

عندما سقطت دولة « النميرى وليس النظام كاملا » عبر انتفاضات الشارع والخبز فى عام ١٩٨٤، كانت جماعات جديدة للسلطة قد نشأت بآليات نظام تقليدى مدفوع، بسياسات حديثة من خارج، مما لا يمكن معه افتراض أن نظاماً جديداً يمكن أن يُقيّض له النشوء، بل بالعكس كانت ثمت انتكاسة اقتصادية وحضارية عمودها الفقرى وعصبها متصلان بـ :

١ – آليات خارجية حديثة أو محدثة، تشبه الرواسب المحلية وتدعمها وتؤكدها وهى :

أ – العون الغذائى .

ب – القروض الأجنبية « الغربية والعربية » .

ج – الاستثمارات الاجنبية بشروطها المحددة «غربية أو عربية» .

٢ – بالشكل الجديد لتبادل الاعتماد الإقليمى بين دول مُسْتَعْمَرَةٍ اقتصادياً واستثمارياً ودول شبه مُسْتَعْمِرَةٍ مفتعلة المركزية :

أ – مصدرة لأيديولوجيتها

ب – مسيطرة على سوق العمل المتزايد الطلب عليه من قبل عمالة تواجه قهراً سياسياً اقتصادياً وثقافياً تنظيمياً كعامل طرد يشتد دوماً.

ج – تشكّل أسواقها إغراءً مادياً كعامل جنب لايقاوم إزاء البطالة والبطالة المقنعة وارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم الذى يقدر بما لايقل عن ٥٠٠٪ فى حين انخفض الجنيه السودانى إلى ١ – ٢٠٠ لصالح الجنيه الاسترلينى وإلى ١ – ١٠٠ لصالح الدولار بالسعر الرسمى، تحت ظل سياسات البنك الدولى وصندوق النقد.

هجرة العمل والمشاركة الشعبية

بالنظر إلى القوى الاقتصادية /السياسية يصبح ممكنًا افتراض أن الإسلام السياسى على الأقل له بعد دولى ومتعدد الجنسيات من ناحية / إمكانات مراكمة كلٍ من قدراته

الأيديولوجية وقدراته المادية . والواقع أنه يمكن القول بأن الإسلام السياسى بعد من أبعاد الإنتاج الرأسمالى / الريعى، متعدد الجنسات وعملية من عمليات إعادة إنتاج النظام الكونى الرأسمالى فى المنطقة العربية التى تدين بالإسلام، بوكالة رأس المال العربى، وتحت وصاية الأيديولوجية

ولما كانت الوصاية الأيديولوجية متأسسة بالضرورة، على السيطرة الاقتصادية لنمط معين من « التنمية » والتحالفات الاجتماعية المعبرة عن نمط التنمية، فإن حصاد السيطرة الاقتصادية يعبر بدوره عن علاقات الإنتاج والعملية الديمقراطية والحركة الشعبية جميعًا.(١٢)
ولقد أصبح من المُسلَّم به أن هجرة العمالة الماهرة تؤدى إلى افتقار الهرم السكانى والقطاعات السكانية من مجموعات معينة من الأفراد. وتتم هجرة العمل فى أشكاله، وعبر التاريخ وتحت ضغط عامل طرد من ناحية، واستجابة لعامل جذب من ناحية أخرى. غير أن هجرة العمالة الماهرة أبان السبعينيات شىء وهجرة العمل إبان الثمانينيات وحتى الآن شىء آخر، وإن استوى حصاد تلك الهجرة فى تراتباته على المجتمع المصدِّر للعمالة، وعلى العامل المهاجر معًا.

إن تصدير العمالة ماهو إلا تصدير لرأس مال بشرى، لا يمكن يعنه بسرعة أو سهولة. كما أن العمل المصدَّر تنخفض قيمته التاريخية «السياسية التنظيمية»، فى المجتمع المستورد للعمل، «فى كل مكان» بحيث يمكن القول بأن العمل المهاجر هو عامل مجبر اقتصادياً وسياسيًا مستضعف تنظيميًا واثنيًا فى المجتمع المستورد، مثله مثل نظيره القديم، وتحت مسميات وتعريفات مختلفة.

ولأن هجرة العمالة الماهرة هى هجرة رأس مال يكلف المجتمع المصدِّر للعمالة استثمارات قومية، على حساب دافع الضريبة الفقير، فإن المجتمعات المصدرة للعمالة تدعم المجتمعات المستوردة للعمالة اقتصادياً. ولا تشير كثير من الدراسات الجارية لحركة رأس المال والاستثمارات إلى هجرة العمالة بوصفها هجرة لرأس مال مكلف، إذ لايدخل فى حسابات عملية الإفقار الدارجة عبر الحقبتين الأخيرتين فى منوال الرأس مال الهارب، أو المصدَّر فى شكل استحقاقات أرباح أو خدمة ديون الإفقار - المادى التنظيمى - والفكرى، لمجتمعات فقيرة لحساب مجتمعات غنية فى شكل هجرة العمل.

وليست هجرة العمل السودانى «أو غيرها من الهجرات العنيفة للعمل»، مما يتم حاليًا فى كل مكان سوى شكل حديث من الجبر الاقتصادى، الذى يترتب عليه جبرًا ثقافيًا واثنيًا

واجتماعياً وتنظيمياً وأحياناً مادياً فى أسواق العمل الأجنبى. فالعامل المهاجر يتم لاتسيسه ولاتنظيمه وابتخاس قيمته ومهارته بالهجرة. هذا وتؤدى هجرة العمل إلى إضعاف حركة المطالب السياسية، بخلخلة الهرم السكانى فى شرائحه المنظّمة. وخلخلة الشرائح المهنية من القوى الحديثة مما ينعكس على التحالفات الاجتماعية واللوبى والعملى خاصةً. وإن الإضعاف المنظم للوبى الرأسمالى المحلى، عن طريق هجرة رأس المال الوطنى يتزامن مع إضعاف الحركة الشعبية كمحصلة لنمط التنمية، الملحق قسراً فى النظام اللوبى الرأسمالى (١٣)

وتفترض هذه الدراسة أن واحداً من أهم دالات انتكاس المعدل النشوئى للعملية الديمقراطية فى السودان يمكن أن يؤرخ له ببداية النزوح المتواتر للعمالة الماهرة إلى سوق العمل الخليجى، منذ منتصف السبعينيات، والمتعاظم منذ الثمانينيات، متواكباً مع الصعود المتسارع للاستثمارات والقروض الخليجية، مؤسساً على الديون الخارجية لدولة الحكم العسكرى الثانى، وبخاصة إبان النصف الأخير من السبعينيات. وقد تزامن التواكب لهذين العاملين كمتغيرين « مستقلين أو تابعين حسبما يُنظر إليهما، إذ يمكن عَدّهما مستقلين إذ يخضعان الدولة لشروطهما، أو تابعين حيث يصدران عن محاور خارجهما فى تأسيسهما على تبادل التعامد الكونى الرأسمالى » مع صعود الهوامش فى العالم العربى ثقافياً وسياسياً واقتصادياً على حساب المراكز الثقافية السياسية التاريخية التقليدية. إن عملية تصدير ثقافات وسياسات الهوامش « الإقليمية لمنطقة الخليج » مؤسسة على اقتصادها القوى إلى المجتمعات الفقيرة رأسمالياً المصدِّر للعمالة والتى تعدُّ العمود الفقرى لأهم التحولات السالبة، تنظيمياً – سياسياً – أيديولوجياً – وثقافياً، فى المنطقة.

الإسلام السياسى و الهجرة إلى العنف

تزامنت مع هجرة العمالة الماهرة هجرة سكانية واسعة وعنيفة، من الأرياف إلى المدن. وإذ تؤلف هجرة العمالة الماهرة ونصف الماهرة هجرة من مدن المجتمعات « النامية » إلى أسواق العمل فى كل مكان تقريباً، متجاوزة الميل التاريخى التقليدى للهجرة فى السابق، من المستعمرات السابقة إلى البلد الأم (*)، تتعاصر هذه الهجرة مع هجرة الأرياف إلى المدن. وتتشكل الشروط المسبقة لهذ النزوح العنيف للكسان من جملة متغيرات تابعة أهمها ابتخاس العمل وضمور هوامش الدولة، فى مجال الخدمات و السلع العامة، والتشغيل والصحة والتعليم.

وفيما يفتقر سوق العمل المحلى للعمل الماهر بتصدير العمل الماهرة، فإن هجرة الأرياف

إلى المدن تتسبب فى إحلال ظواهر غير مسبوقة، ودالات مجددة على الخراب الاقتصادى (الزراعى واقتصاد الكفاف)، فالاقتصاد التقليدى الريفى وهو رافد من روافد الإنتاج القومى الإجمالى فى البلدان غير المصنعة يحرم المجتمع إنتاج ما يقارب الـ ٨٠٪ من منتجيه. إن التراكمات العددية لمن لاوجوه لهم « ولا حساب لهم فى معظم مشاريع التنمية الرأسمالية على عهد البنك الدولى » من المهمشين فى جيش البطالة الموسمية والمقنعة والحقيقية كانوا دائمًا وعبر التاريخ ينتجون ويعيدون إنتاجهم بأنفسهم وأريافهم وقراهم وساداتهم من مجموعات السلطة.

ولقد أدت الهجرة الريفية والبدوية أو كادت تؤدى إلى القضاء على تكافلية نظم اقتصادية ريفية وبدوية عريقة فأعادت مستقرين، وأجبرت رُحَّلا على «الاستقرار» الذليل فى أطراف المدن العشوائية. ومن اللافت للانتباه أن هذه الفئات غير محسوبة فى برامج الأحزاب العصرية التوجه، من حيث تحليل الفئات المتصدِّرة للريادة السياسية والثورة، إذ تركز هذه الأحزاب فى برامجها السياسية التنظيمية على عمالة الحضر، ومايسمى جزافًا «بالطبقة العاملة»، فى إحداث التغيرات الاجتماعية . ومن هذا يصبح يسيرًا تجاهل أو التبرؤ من تلك التراكمات العددية التى تشكِّل صفوف انتفاضات الخبز والشارع من الشباب والنساء والعاطلين الريفيين المحضريين قسرًا مع يسوغ للسلطة ضربهم ووصفهم «بثورات الحرامية»(١٤)

الإسلام السياسى والاتساع الحضرى

ينبغى الاستطراد فورًا إلى خاصة من خواص الإسلام الساسى «العربى- السودانى» مفادها أن الاتساع الحضرى، وتزايد سكان المدن غير المسبوق إبان السبعينيات والثمانينيات مغنمة للإسلام السياسى، الذى يدعى الشعبية بالانتشار بين الفئات الشعبية، الأمر الذى يشكِّل مصادرة على فهم المنطق الجدلى إلا إذا كنا بصدد منطق صورى، لايرد الأموال إلى أصلها الموضوعى .

ما يهمنا من المشابهات بين الصدفة والإسلام السياسى التى سردناها سابقًا التالى :

– إن الأيديولوجيات الشعبية هى مراكمة لمفاهيم وقيم على مفاهيم وقيم سابقة، لاتزيد الأولى عن أن تتمفصل فى مسميات جديدة من خلالها لحقائق قديمة، ومن ثم تؤتى بواجهات

مظهرية لوجود غير حقيقى، لما يأخذه بعض المحللين على أنه سنة تغيير جذرى للمجتمع . إن نسبية التغير هذه هى نسبية داخلية وخارجية - داخلية لأنها تنويعات على ذات النمط «الاقتصادى»، وخارجية لأنها مصطنعات شديدة المهارة لأطروحات السلطة المحددة، والشاملة للقيادات المحلية والدويلات والدول المركزية جميعا. وهى أيضا فى تحولاتها الداخلية ذات مسار ارتقائى نشوئى من الأدنى إلى الأعلى، ومن الأصغر إلى الأشمل من قلب النمط، وبأدواته وأساليب إنتاجه، ولا تبرز خارجية تغييرات المفاهيم والقيم والأيديولوجية التى تصدر عنها فى شىء، سوى فى مآلها النهائى عند نقطة ارتقاء السلطة المركزية. ومن هنا تلتبس المسميات، لأن الناس كثيرًا ما يبحثون عن الفرق قبل المتشابهات. ذلك أن «التحليل العلمى» كان قد أكد على الاختلافات وآل على نفسه أن يبحث عنها، ويسعى فى جمعها، وهذه هى صنعة الدارسين التى تنحدر لهم من التعليم النظامى/الأكاديمى، وهى أيضًا زراعتهم وميزتهم كسلاح للسجل المكتوب إذ يتقابل مع التاريخ غير المكتوب، والملاحظ».(١٥)

- إن حضرية الأيديولوجيات ماهى إلا عملية ينبغى النظر إليها من أكثر من زاوية :

- يمكن ملاحظة حضرية أيديولوجية ما على أنها طور متأخر لأيديولوجية سابقة، متساوية مع طور محدث لإيديولوجية ناشئة . ب - إن حضرية أيديولوجية ما لا تعبّر دائما عن مرحلة متقدمة لتلك الأيديولوجية بل كثيرًا ما تصبح كرجع صدى لطور خاطف مر سريعًا قبل أن تتأسس عنه حقائق موضوعية على أرض المجتمع أو يتخلل بصور عميقة ظواهر حياة أو ضمائر المجتمع من الأغلبية.

- إنه من المفيد التفريق بين نصف الحقيقة والأسطورة . فى لغة السلطة والمجموعات التى تطرح نفسها للسلطة المفصلة والتعميمات الجارحة للحقيقة، والواقع، الموضوعيين وبين الحقيقة الموضوعية .

إن مسارات مُحدثة جدًا، يمكن أن تقاس عليها مظنات قديمة، وهناك مثال من دول اليمن الغربى - عشية أزمة السبعينيات والتسعينيات - عن المجتمعات اللاطبقية المتقدمة على الصناعة، الفائقة الرأسمالية. ولما كان التاريخ المكتوب هو غالبًا التاريخ الرسمى، فإن الباحث عن دلائل ومؤشرات لتفصيل الواقع ووصف الأحداث فى السجلات والمنشورات الرسمية، لن يخرج عن أن ينسج تاريخًا أسطوريًا، يعيد إنتاج نصف الحقيقة فى أفضل الأحوال. فمن نسج التاريخ الأسطورى لإعادة إنتاج أنصاف الحقائق تأتى على مر الزمان - الأيديولوجيات الرسمية من ناحية، كما يتشكّل رحم ومخاض الوعى الشعبى «حقيقيًا أم زائفا»(١٦) عبر

مجاعات الفكر، كشرط مسبق للتستر على مجاعات الطاحنة، وشظف العيش الجماعى، والهجرات الجماعية العنيفة . ومن الأطروحات اللاحساسة للزمان والمكان فى تحليل الظواهر الاجتماعية، تلك القائلة باطلان بتمييز الإسلام السياسى بالبعد الحضرى (١٧) إذ يعتقد أن الإسلام السياسى هو بطبعه حضرى، فإن بضعة اعتبارات ينبغى أن تؤخذ بدقة أكثر، حتى يتضح كل من المحتوى التاريخى البعيد والقريب للأيديولوجية عمومًا، والدين السياسى على وجه الخصوص .

من المهم أن التدقيق فورًا فى أطروحة أن الإسلام السياسى فى السودان – وربما فى المجتمعات العربية – كظاهرة يمكن تأصيلها على سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية، ونستطيع أن نذكر هنا، والمفيد أيضًا أن :

– الإسلام السياسى يرتكز على المؤسسات العصرية من اتحادات الطلاب، إلى نقابات العمال، ومن الخدمة المدنية، إلى الجيش النظامى، إذ يتغلغل أو يحاول الإسلام السياسى أن يتغلغل داخلها أو يفرض وجوده عليها فهو مثله مثل الجبهة الإسلامية أو أحزاب الإخوان المسلمين تنظيمًا عصرىٌ الشكل على الأقل.

– إن الإسلام السياسى نشأ وترعرع داخل المدن «الحديثة»، وكانت إلى وقت قريب معزولة ومحددة بالنظر إلى الأرياف النائية وسكان الريف. .

– جاءت ثورة البترول فى السبعينيات؛ – وما أعقبها من انفتاح على أسواق العمل ورأس مال عائدات البترول الدولارى – بتغييرات ديمغرافية وخدماتية، وتنموية، لمعظم بلدان العالم العربى، وبخاصة تلك التى استقطبت فى كل مشاريع التنمية الممولة برأس مال بترودولارى، أو حتى عن طريق أو بشروط المساعدات الخارجية الثنائية من ناحية أخرى بالسوق الخليجى العظيم للعمل.

– كانت السبعينيات حقبة الدخول اللاإرادى العنيف، فى إحبولة الديـون الخارجية، ومـا نتج عـن ذلك مـن خـراب اقتصادى، وبيئى وسياسى، بما فى ذلك ابتخاس المنتج لحساب المستهلك، فى قيمة العمل فى عائده على العامل .

– كان التزعزع السكانى نتيجة نتيجة حتمية السياسى / الثقافى، والحروب الأهلية المصاحبة، بعد أن فاضت المدن بالنازحين إليها هربًا من المجاعات والفاقة.

وإذ لا يتم الاتساع الحضرى بتخطيط مقصود، أو منظم «ريفت» المجموعات المهاجرة

المدن ومسخت طابعها التخطيطى الحضرى الديمغرافى مسخًا غير مسبوق فى حملات عنيفة، فأقامت لها «مدنًا» عشوائية موازية، لاعلاقة لها بالحضر فى شىء.

وقد سبقت هذه الموجة العارمة غير المسبوقة بصورتها الحالية للهجرة من الأرياف إلى المدن هجرات متتالية صغرى منذ الاستقلال. فاتخذت تلك الهجرات الأشكال المعروفة لها فى البلدان «النامية» واتبعت الروتين نفسه فيما يبدأ غالبًا بأفراد من عشيرة أو قبيلة أو أصل إثنى، يأتون إلى المدينه طلبًا للرزق أو استجابة لحاجة سوق العمل للعمالة، ثم يتبعهم أفراد ثم أسر من الأصول نفسها، فيستقرون متجاورين كطبع الريفيين فى كل مكان، حتى نشأت جيوب اثنية أو جزرًا قبلية حول المدن «المخططة»، ممايسمى فى السودان ديم «وجمعها ديوم» أى فريق أو حلة. من ذلك ديوم جنوب مدينة الخرطوم، ومتشابهات فى الخرطوم بحرى أو أم درمان كديم التعايشة وديم الزبيرية. لهذه الديوم مثيلات فى كافة منذ العالم الثالث. إلا أن الهجرات الداخلية فى السبعينيات والثمانينيات غير المسبوقة فى عنفها وتراكماتها وإعدادها التى ضمت مجموعات من كافة أطراف السودان مضافًا إليه نازحون فى وجه حروب محلية مجاورة غرب السودان. تشاد، وجنوب السودان من نيجيريا التى كانت قد سبقت غيرها فى إفراز عوامل طرد سابقة على ظهور البترول، فى فيها. كما كان السودان قد خلق عوامل جذب فى سوق العمل الموسمى، أو هو كمعبر فى طريق الحج إلى مكة. أما فى الثمانينيات فقد تزايدت مجموعات النازحين والمهاجرين من الشرق من إريتريا، والصومال واثيوبيا وفى الجنوب من أوغندا والكنغو. حتى أصبح السودان أكبر معسكر للاجئين فى القارة، وربما فى العالم كله مما يدعو إلى افتراض أن اكتظاظ الحضر يطرح أحد الاحتمالات التالية :

١ – احتياطى مهم للحركات الحضرية نظريًا.

٢ – كعب أخيل لأية خطة تنموية .

٣ – توسيع لقاعدة جماهيرية، حضرية الخصائص للإسلام السياسى.

إلا أن الأمر بهذا التبسيط فهو رهين بشروط موضوعية، وشروط ذاتية تتحرك فى اتجاهات متجانبة حاليًا. من المفترض لو أن الإسلام السياسى حضرى، فكان لابد أن يكون اتساع المدن ميزة مجددة له.

لكن الذى حدث هو أن السبب فى النزوح العنيف إلى المدن كان ثمرة من ثمرات الاشتراك النشط للإسلام السياسى فى مشاريع التنمية. فما كانت أرباح وإمكانات المراكمة لرأس المال الإسلامى السياسى لتتم لولا تلك المشاريع. إذ لا يقتسم الإسلامى السياسى جزءًا

من الفائض وفق أبسط المقولات لإعادة الإنتاج «البشرى/السكانى/ والرأسمالى»، فهو يقع فى تورط خطير حيث تتقلص حدود الدولة عند هوامش إعادة التوزيع والخدمات بصوره تهدد مشروعية الدولة نفسها أو يتناقص الإسلام السياسى / الدولة، مع أدنى شروط السلطة المركزية، بوضع أبسط المطالب الشعبية فى قميص الجنون بلامبالاة وفقدان الحس التاريخى وماتتبئ به تلك اللامبالاة من دمار.

فمن مأزق الإسلام السياسى أنه حضرى، يتكىء على جماهير حضرية بصورة عامة . وفى السودان بصورة خاصة يتصل تاريخ الجبهة الإسلامية بالنشاط من خلال الاستيلاء على مقدرات السلطة بين التنظيمات الحضرية .

ويلاحظ أن الجماهير الحضرية قد تزايدت أعدادها بسبب النزوح العنيف من الريف إلى المدينة، مما قد يسبب اكتظاظًا سكانيًا حضريًا دون أن يحضر أو يكُوِّن عملية تحضير لتلك الجماهير التى «تريف» فى الواقع المدن اكثر من أى شىء اخر. وهذه الجماهير تميل بتاريخها وطبيعتها نحو الدين أو الأديان الشعبية الطائفية المسيَّسة على طريقة التنمية الرأسمالية لرأس المال الخاص، فى حين أن الإسلام السياسى المعاصر فى شكله «المجدد»

هو جنين ودالة التنمية، والمراكمة وإعادة الإنتاج الرأسمالى عابر الحدود متعدد الجنسيات، لذلك يستعصى الإسلام الشعبى على على كل من الإسلام الرسمى وعلى الإسلام السياسى البترودولارى . فالإسلام الشعبى فى السودان - ومثله المسيحية الشعبية - كان وظل يفرز أبطاله الشعبيين من حين لآخر، وخاصة إبان الأزمات الاقتصادية والطبيعة حيث تلتى الجماهير الريفية على النهج اللذين يخصانها ويدلان عليها على مر الدهور. من هنا يكون تدهور الاقتصاد والبيئة والمجاعات أسطورية الأبعاد التى تقذف بملايين اللاجئين إلى مشارف المدينة لايضيف إلى جماهير الإسلام السياسى وإنما يؤكد ويعمق ويفاقم تناقض وأزمة الإسلام السياسى / الدولة، ويزيد وضعها محليًا ودوليًا تازمًا إذ غالبًا ما تُـعدُّ الدولة مسئولة عن تلك الأزمة .

أيديولوجيات الهوامش وثورات الخبز

ربما يكون اتساع المناطق الحضرية، وتزايد سكان المدن عقب ثورة البترول، فى منتصف السبعينيات قد وفر انتشارًا للإسلام السياسى فى الأوطان المصدّرة للعمالة إلى دول الخليج. إذ وفرت أموال وأيديولوجيات الخليج المناخ والشروط لانتشار ثقافات الهوامش «مجتمعات النفط»، فى المراكز الثقافية التاريخية «دمشق، القاهرة، بيروت» فمن قلب عملية الإفقار الاقتصادى للمجتمعات الغنية ثقافيًا وسياسيًا والمصدّرة للعمالة لدول غنية اقتصاديًا

فقيرة ثقافيًا وسياسيًا واجتماعيًا، هامشية الدور فى المنطقة تاريخيًا، فقد انتشرت – بصورة غير مسبوقة – فيروسات فقدان المناعة إزاء ثقافات الهوامش فى المراكز الثقافية التاريخية. يمكن أن يعزى – جزئيًا – إلى توفر الشروط المواتية لساسيات الهوامش التقليدية للعالم العربى وغيره – عبر الأيديولوجيات الجديدة والأديان السياسية، (١٨) مماقد يكون بعدًا من أبعاد إضعاف العملية الديمقراطية متأسسًا على البعد العسكرى والتنظيمى لرأس المال العالمى والبعد الاقتصادى الذاتى «الخاص».

هذا وان بضعة الأعوام السابقة على حرب الخليج الثانية وخاصة منذ منتصف الثمانينيات، كانت قد أتت بردود أفعال على رأسها رد الفعل الشعبى لسياسات المعونات المالية الدولية، وللمساعدات والمشاريع المموّلة من قبل الشركات متعددة الجنسيات وعربية الرأس مال. كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية وضمور سوق العمل الخليجى كانا قد فاقما من أزمة الإسلام السياسى فى السودان، حيث استولى على السلطة، أو شارك فيها محتكرًا استثمارات ومشاريع بعينها، أدت، إلى وقوف الجبهة كواحد من الفاعلين فى الأزمة المحلية والمسببين نشاطاتهم الاقتصادية «البنوك / تجارة الحبوب/ أسواق المحاصيل/المشاريع الزراعية الكبرى» فى تدهور مستويات المعيشة لكافة أفراد الجماهير الشعبية من احتكار السلع التنموية والسوق عمومًا. ويرجع الأضرار بالبيئة بالمدخلات الزراعية الحديثة المسببة للتلوث، والباهظة وبالوكالة عن «مشاريع التنمية» سيئة الصيت، مثل مشاريع البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والعوث الغذائى الأمريكى وغيرها (١٩) عبر إخصاء الدولة والحركة الشعبية بالاقتصاد اللاشرعى/السوق السوداء فى العون الغذائى» إلى النشاطات السياسية الاقتصادية للإسلام السياسى. إن الجبهة، الدولة لم تعد تدخلية بالفهوم التقليدى للتدخل فى الاقتصاد من خلال الإنتاج والتوزيع والتجارة. بل أصبح تدخلها بالوكالة، مثلها مثل كافة دول اليمين الجديدة، أو السمسرة لصالح إعادة إنتاج رأسمال أجنبى «غربى وعربى» تحصل هى من خلال تلك الوكالة على نصيبها فى ذلك دون اهتمام بالإنتاج أو إعادة الإنتاج المجتمع الذى تحكمه وبخاصة وإن حدود الدولة فى الإنتاج والتوزيع وضمان الاستهلاك. قد تقلصت أيما تقلص. أن الدولة نفسها تنافس فى السوق باحتكار السوق ويفرض أسعار مهلكة للمستهلك بدلا من أن تضمن سعرًا عادلا لصالح المستهلك / المواطن دون أدنى حساسية لميكانزمات التاريخ أو حسابًا لتجاربه الماضية، إذ أن أبسط إمعان للنظر يمكن أن يدرك به، كيف سقطت دولا سودانية مثل دول الفونج، بسبب أمرائها لأنهم فشلوا فى فرض سعر عادل للذرة، (٢٠)

بعدما كانت السلطة الدينية والاقتصادية - التجارية قد آلت إلى أمراء الصوفية / القبلية عبر شعبية واسعة مفادها إيواء المدينين لإقطاعيى الفونج، والنزوح العنيف للفلاحين بسبب الغلواء فى استلاب الخراج والعمل والأرض والماء.

وما الثورات والانتفاضات الشعبية التى تطرّز تاريخ السودان القديم والحديث منذ عهد الأسرات مروراً بمروى، والفونج، ثم التركية الأولى والحكم المصرى التركى والمهدية على عهد الخليفة التعايشى ثم التركية الثانية وعصيان الثلاثينيات المدنى، وثورات الخبز والشارع على عهد النظام العسكرى الثانى، إلا تأثرًا لقيام وسقوط دول جوعت الشعب وحشرته فى قميص الجنون بالقمع الاقتصادى والسياسى ففقدت تلك الدول الشعبية معًا من خلال قسرية كونية وإقليمية.

هـوامـــش

(١) انظر. Bakhiet ، رسالة دكتوراه 1965 ;Safwat 1988; Atya 1963

(٢) منظمة العمل الدولى : تقرير ٧ - ١٩٨٦.

(٣) .George 1988

(٤) حسب إحصائيات السكان فى أفريقيا لعام ١٩٧٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) Leeds in Ghosh 1984

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر .Fanos 1987, Du waal 1990

(٩) انظر .Goorge 1989. Benncll, 1989

(١٠) انظر. Safwat 1984

(١١) انظر. Bennet 1989

(١٢) المصدر السابق.

(١٣ الجداول والأشكال البيانية.

(١٤) انظر سعد ١٩٨٤.

(١٥) انظر مقدمة ابن خلدون :Rosental 1968, page 8

(١٦) انظر. Clock 1965

(١٧) انظر .safwat 1990

(١٨) انظر صفوت، اليمن الجديد والمشروع الاشتراكى، تحت الطبع.

(١٩) انظر .George 1987

(٢٠) انظر. O'Fahay 1974

الفصل السادس

مـأزق الإسـلام السياسي

من المعلوم أن مرحلة الدعوة لدى الإسلام السياسى تَعِدُ بالتكفل لكثير من الخدمات والامتيازات، زيادة على ضمان فرص العمل باحتكار أتباع الحركة للمراكز العليا – على الأقل – فى الخدمة المدنية وقيادات الجيش (٧٥٪ إسلاميون) والخارجية والمؤسسات التعليمية والصحة والبوليس. وقد تمت بالفعل تصفية كل من لايدين بمبادىء الجبهة الإسلامية «إذ توافر الكم العددى»[١]

هذه المراكز بالفعل قد لايحتلها إلا من تتوفر فيه مبادئ وميول إسلامية، حسب ما جاء فى قول زعيم الجبهة « لن يكون هناك تمثيل فى الوظائف الحكومية والجيش الا لمن يكون صاحب مبادئ وميول إسلامية » [٢]. ولم يفسر بعد معنى «إسلامى» أهو « المسلم » أو عضو الجبهة الإسلامية.

وليس هذا الأمر غريباً، فأى حزب يأتى إلى السلطة يقوم بوضع إحلال أتباعه والمقربين إليه فى المراكز العليا. إن تقاليد الخدمة المدنية العريقة فى السودان تؤكد على حيدة الخدمة المدنية، وتمنع اشتغال أعضائها بالسياسة حيث يتحتم على من يرشح نفسه للانتخابات العامة أو المحلية الاستقالة من منصبه ... غير أن هذه العملية بالذات تتسم بإعلان صريح يقضى بفصل كل من لا تتوافر فيه شروط الجبهة .

من هنا ينشأ أول مأزق للدولة الإسلامية؛ وهو إقصاء عدد كبير من العاملين عن الخدمة المدنية، والاستغناء عنهم، ومن ثم خلق جيش هائل من العاطلين بشبهات أو تهم تصل إلى حد استباحة الدم . من هذا المنحى للدولة الإسلامية تأتى مشروعية الدولة لدى أغلبية ساحقة من المهنيين والعمال والنساء « بالذات » وصغار وكبار الموظفين ليس فى الدولة وحدها، وإنما فى القطاع الخاص « التابع لرقابة الدولة فى هذه الحالة أكثر من أى وقت مضى » .

ومما يذكر أن الدولة فى الماضى كانت تلعب دوراً فى حرمان معرضيها من فرص العمل فى القطاع الخاص من خلال مباشرة أو تفادى القطاع الخاص الدخول مع الدولة فى تناقضات، بالامتناع عن توظيف بعض المعارضين، إلا أن الدولة السودانية كانت حتى وقت قريب « توفر ٧٥٪ من فرص العمالة » .

أما من ناحية الخدمات العامة مثل التعليم، فما هو مصير غير الموالين للنظام فى فرص

العمل ؟ وهل إذا ماتيسر نوع من عدالة الفرص التعليمية تكون ثمت فرص للعمل بعد التأهيل لهؤلاء ؟ هذه أيضا نقطة ثانية يتناقض معها الإسلام السياسي وحق المواطن في التعليم والعمل، وهو حق مكفول بدساتير عالمية « ويكفله الدستور السوداني المؤقت حتى إلغائه في يونيو ١٩٨٩ » .

والسؤال الثالث من أين يأتي تمويل الدولة ؟ تقدر إحصائيات السبعينيات أن القطاع العام يكوّن ٥٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ويكوّن القطاع الزراعي ٤٠٪ منه حتى منتصف الثمانينيات، وتعتمد الحكومة المركزية في ٥٦٪ من دخلها على الضرائب المختلفة .

وبطالة الآلاف من العاملين تحرم الدولة من :

– إنتاجية هذه الآلاف المؤهلة عبر سنوات طويلة، وبتكلفة دفعتها الدولة نيابة وأصالة وبطالة عن دافع الضرائب السوداني .

– دافعي ضريبة « أو زكاة » لصالح دخل الدولة ومواردها الموجهة للصرف على الخدمات العامة وتبلغ في مجموعها حوالي ٤٠٪ من دخل الحكومة المركزية.(٣)

أوردأليا رأس المال الهارب

إن أهم وأخطر المآزق التي تجد الدولة السودانية نفسها فيها، عندما يصر رأس المال الإسلامي السياسي على البقاء في الخارج . وفي حين أنه أصبح علم الكافة بأن الجبهة لديها رأس مال في بنوك إسلامية في الغرب. فإن السودان يعاني من نقص شديد في الاستثمارات ومن أزمة اقتصادية تتفاقم يومياً. وتقدر دراسة أجرتها الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٨١ رأس مال الجبهة الإسلامية السودانية بالخارج بأكثر من ٦٠ بليون دولار، أي مايعادل ما أُنفِقَ على حرب الخليج الثانية. (٤)

إن البنوك الإسلامية المميزة لحركة تراكم رأس المال المالي الإسلوريعي الدولاري في الخارج. والتي تم الحصول عليها إبان الحكم العسكري الثاني «١٩٦٩-١٩٨٤» هي حصيلة الوساطة التعاقدية بين رأس المال «العربي – الخليجي» متعدد الجنسيات. وتسديد ديون السودان على القروض الخليجية التي كانت قد وظفت في مشاريع عالية التقنية في زراعة القمح فوق أراضٍ، اقتطعت لها مشاريع البنك الدولي خمسة ملايين هكتار من الغابات عن طريق القروض السودانية من البنك. أي هذه الرأس مال غير خاف على المؤسسات المالية

الأجنبية والعربية على حد سواء. إذ قام الإسلام السياسى بالوكالة التعاقدية فى تصدير القمح كدفعات عينية على أرباح الديون الخليجية، وبذلك يرجع رأس مال البنوك الستة الإسلامية السودانية «الفريدة من نوعها » والتى تفوق ممتلكاتها مجموع ماتمتلكه الخمسة عشر بنكًا سودانيًا الأخرى (٥) إلى الإنتاج الرأسمالى المالى متعدد الجنسيات سواء من الغرب او العربى. وكانت هذه «العمولات» تودع فى الخارج كبنك البركة، وفى الباهاما وتعقد اجتماعات ومجالس إدارة بنوك فيصل فى جنيف أيضًا .

وقد تم ربط مصير حركة رأس المال الإسلامى السياسى الهارب برأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات فى الخارج على الأقل، من حيث روتين الأرباح والمضاربة فى سوق المال ... فى حركته الكونية وصولا الى تحوله إلى ملكية اعتبارية مكشوفة، وإن كانت غير معلنة فإذا اعتبرنا أن هذا النشاط المالى للإسلام السياسى السودانى – الجبهة – ميزة معينة، فإنه من ناحية أخرى يكون « إوردليا ordeal » لسلطة الإسلام السياسى السودانى – الجبهة – فى السودان .

ويتضح مأزق الدولة السودانية الآن فى :

– إن رأس المال هذا معروف وجوده على نطاق واسع، إن لم يكن قد صرح بوجوده على سبيل المباهات بامتلاك رأس مال ضخم فى الخارج.

– إن الجبهة / الدولة غير راغبة فى استثمار رأس المال «المتوفر» لدى اتباعها وحلفائها من الرأسماليين الماليين داخل السودان بسبب عدم استقرار الأحوال :

– اقتصاديًا : بسبب الإرث الاقتصادى الهالك، والمزيد من الهلاك الاقتصادى لسوء الحكم والفساد وبسبب عدم الرضى الجماعى الذى يقابل به النظام الحالى إلا فى حالات نادرة «كالعراق بمراوحة وتقطع، وإيران فى المرحلة الأولى» . وربما عادت إيران لمساندة النظام مجددا بعد حرب الخليج الثانية، حيث يتم تحويل السودان إلى مركز ثقل إسلامى قد يحتل سريعًا مكان لبنان فى الصراعات الأيديولوجية العربية .

– عسكريًا : بانقطاع المعونات العسكرية فى ظروف حرج من الحرب الأهلية، واشتداد الحصار من الخارج من أجل إيجاد أو فرض حل لمشكلة الجنوب وحسم مسألة الشرعية الإسلامية .

– سياسيًا : بجريرة السلطة الحالية نفسها والمواجهات اليومية مع الحركة الشعبية رغم موجات القمع الدموية المتكررة .

– حيث ينشأ التنازع الخطير لدى الدولة / الجبهة بين الحرص على رأس المال المالى الربوى بحمايته عن طريق بقائه فى الخارج، الأمر الذى يمكن فهمة من منطق تاريخ رأس المال كأعز ملكية خاصة يدافع عنها حتى الموت «فى روتين الصراع الطبقى» وبين اعتبارات سلطة بلا سند، فإن الخيار يصبح كالسير على حافة سكين، من هذا يزداد إحجام رأسمالى الجبهة الإسلامية عن الاستثمار فى الداخل على سبيل تفادى وضع البيض كله فى سلة واحدة فى ظرف انتقالى يتسم بعدم الأمان للأحداث القادمة بل بأخطار عظيمة .

– إن – الجبهة – غير قادرة على إقناع المستثمرين الأجانب الغربيين، الغربين بسبب من الاستقرار، كما لاتستطيع إقناع العرب بسبب من موقف النظام فى حرب الخليج الثانية، وانكسار الإسلام السياسى خليجى السند، زيادة على إحجام رأسماليى الجبهة عن الاستثمار فى الداخل مما يؤكد مخاوف المستثمرين الأجانب والعرب .

فإذا كان ثمت من هو أولى بالاستثمار فى السودان، بأوضاعه الحالية فإن رأس المال السودانى «أولى» من غيره وبخاصة فى ظل غياب منافسة رأس المال الأجنبى مما تُعدّ «نظريا» ميزة لاتتوفر للرأسماليات المحلية فى الوطن العربى حيث يواجه رأس المال الوطنى «الخاص» منافسة تدفعه للهروب إلى الخارج نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادى، وإغراء شروط الاستثمار المجزية، مثل ارتفاع أسعار الفائدة «إلى الضعف فى بريطانيا عام ١٩٨٩» وبصورة عامة فى الغرب، وإما أن يصبح رهينة لرأس المال متعدد الجنسيات والإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات.

– إن دخول رأس المال الإسلامى السودانى فى دائرة رأس المال المالى عابر الحدود متعدد الجنسيات تخرجه من نطاق التحكم الكامل والمباشر فيه بواسطة أصحابه حتى إذا أرادوا .

– إذا كانت الدولة / الجبهة تحاول كسب الوقت بوصف أنها فى فترة انتقالية «تحسسية» فإن هذه الفترة بالذات وبطبيعتها تفترض أن تحصل الدولة / الجبهة على كل مامن شأنه أن يكسب سلطتها شروط إعادة إنتاج المجتمع الذى يمكن أن يستقر لها حكمه : اكتساب المشروعية اللازمة لأية دولة .

الدولة ومنطق الجماعة الضاغطة

ينبغى إذن أن تحصل الدولة على أهم وأبسط واجباتها إزاء حقوق الأفراد، حق الحياة، وحق العلاج وحق التعليم وحق العمل بتوفير الغذاء الخ وفرص العمل لكل المواطنين رجالا ونساء وبدون المحابات أو منطق الجماعات أو الجماعة الضاغطة الأمر الذى يجعل الإسلام السياسى الدولة / الجبهة فى مازق من نوع المصادرة على المطلوب .

إن الجبهة القومية الإسلامية ذات تاريخ طويل فى الحركة السياسية إذ كانت قد بدأت مع بواكير التنظيمات الشعبية والأحزاب السياسية منذ منتصف الأربعينيات، الأمر الذى يكسبها طابعًا خاصًا يختلف عن مثيلاتها من حركات الإسلام السياسى. زيادة على كون الجبهة كانت قد تمتعت فى ظروف الديمقراطية بالعلنية، مما يجعلها معاصرة ويكسبها خبرة واسعة بالساحة السياسية زيادة على توفير المعرفة التفصيلية بقيادات وتحالفات ومراكز قوى التنظيمات الأخرى، وهذه ميزة، مهمة أخرى للإسلام السياسى فى السودان - الجبهة - تجعل لها إمكانات «تحرك» واستنتاجات تبنى عليها تكتيكاتها فى مواجهة تلك الحركات والتنظيمات والأحزاب فى مناسبتها العداء والمواجهة أو فى تقدير قواها ومخططاتها .

كما أن الفترات التى تمتعت بها أكثر من غيرها بالانفراد بالساحة، كانت قد سمحت لها بخبرات مجددة تتمثل فى شبه احتكار الساحة الطلابية فى الجامعات والمعاهد. على أنه ينبغى الانتباه إلى ثمت فرق شاسع، بل ليس ثمت مقارنة بين أن تكون الجبهة مسيطرة على اتحاد الطلاب أو مسؤلية على سلطة الدولة القومية، فسلطة المنع والمنح فى اتحادات الطلاب شىء وسلطة الحصول على حقوق المواطنة بالحد الأدنى، واكتساب المشروعية شىء آخر تمامًا كمًا وكيفًا.

إن تجربة الجبهة مع السلطة كانت فى أطولها عمرًا وتجربة سيطرة على الاتحادات الطلاب . وفى أعلاها درجة سلطة كانت المشاركة فى حكم فردى - استنفذ جميع سبله فى الحفاظ على السلطة، وكان قد صار معزولا يبحث عن حليف لم يجده إلا فى الجبهة، ولم يصمد التحالف إلا فترة وجيزة جدا، انشغلت خلالها الجبهة فى محاولة التغلغل فى أجهزة السلطة، وفى مراكمة رأس المال. من ناحية أخرى فى مضاعفة عزلة الحكم العسكرى الثانى باستلاب متزايد لمعارضيها التلقيديين والتاريخيين حتى انتهت بالنظام بكامله إلى مواجهة شعبية عنيفة اشتركت فيها فئات من أجهزة النظام نفسه من الجيش والبوليس «إبريل ١٩٨٤»

وهناك فرق آخر يتمثل فى الاشتراك فى سلطة فى رمقها الأخير «عجلت بانهيارها ممارسات الجبهة» ثم التملص من المسئولية بالخروج أو بخلق الأسباب لإخراج الجبهة من الحكم من ناحية، ومن ناحية أخرى فى المسئولية الكاملة عن السلطة باحتكار الدولة ومحاولة احتكار أهم أجهزتها .

والواقع أن الجيش – وهو الزراع الحديدى المفترض أن السلطة الحالية تعتمد عليه، يحتاج كمؤسسة للعاملين أن يتم الحصول على «الحفاظ» عليه كمرفق تعود أفراده على نوع معين من الامتيازات والخدمات . هذا حتى إذا كان الجيش متجانساً ومتحداً خلف السلطة الحالية، وهو أمر يستحيل الجزم به تاريخياً ونشوئياً ونفسياً وأيديولوجياً .

إن مأزق السلطة يتزايد يومياً بسبب ارتفاع أعداد المستلبين من الجيش نفسه ومن المجوعين والمهددة أرزاقهم وحياتهم جميعاً فى مؤشر بيانى تتناقص معه الأعداد التى يمكن أن تتوحد مع السلطة تتفاقم مشكلاتها محلياً بصورة يومية داخلياً بوضوح، وعالمياً بما لايدع مجالا للشك إذا استقرأنا وضع الأشياء فقط بضعة أشهر قبل إنقلاب يوليو ١٩٨٩ .

سجل انقلاب معلن

كان توقيت الانقلاب سوء الطالع ولايتسم بالإدراك الكافى لوضع الأشياء إقليميا وكونياً. إذ كانت الدنيا قد تجاوزت مشروع الجبهة الإسلامية مبكراً، عبر مشروع الحكومات العسكرية فى الستينيات والسبعينيات وحكومة الحزب الواحد فى الثمانينيات نحو حكومة الأحزاب المتعددة. بل وأكثر إذ ماانفكت الدنيا حتى انشغلت من هذا المشروع بمشروع الديمقراطية الجديدة فى شرق أوروبا فوق انشغالها بتوحيد ألمانيا والجمعية الأوروبية والتنازع على زعامات المحاور الاقتصادية السياسية الجديدة زيادة على الانهيار الخطير لتوازن القوى العسكرى للقوى العظمى (٦).

إن أقصى أبعاد مأزق سلطة الجبهة الإسلامية فى السودان هو :

– بوار سلعتها لدى المشترين الدوليين والإقليميين والمحليين بسبب السيناريو المعلن على الاقل من قبل إدارة تبادل الاعتماد الكونى وفى زمان الانتفاضات الشعبية، والثورات الديمقراطية فى شرق أوروبا.

– العزوف الكامل عن أية مساندة اقتصادية من كافة الحلفاء القدامى، والتى كانت

تشكل رئة ومتنفساً ضرورياً ودفعاً للاحتناق الاقتصادى المترتب على الحصار الذى يملك ان يفرضه تبادل الاعتماد الكونى «الرأسمالى» نفسه والممتدة جذوره منذ السبعينيات فى روتين الديون الخارجية ومن خلال «الحلفاء» الإقليميين للولايات المتحدة ممن رفعوا ايديهم عن الاستثمار فى السودان .

– الرفض العلنى «النشط» للممارسات مشاريع الجبهة، والعمل واسع النطاق للقضاء على تلك الممارسات، أى مايسمى بسلطة الأصوليين، فى أهم حلقات هذا السيناريو القديم. إيران وصولا إلى موقف التراضى المتبادل والعودة إلى الأعمال والمشاريع المشتركة آنفًا بين إيران وأشد أعدائها عداوة، إذ تتم تباعًا مساومات حول كتاب سلمان رشدى بعد أن أتى الأمر أكله بالقضاء على أو بإضعاف المعارضة اليسارية فى إيران. كما كان الشىء نفسه قد تم فى الباكستان من قبل فى شكل المساومات الجارية حاليا علنًا، الأمر الذى يتم به التأكد من أن ممارسات الإسلام السياسى فى السودان أقل من زائدة عن الحاجة بل ضارة بالسياسيات الآخذة بالتحقيق تباعًا فى سيناريو كونى جديد وبوتيرة سريعة جدًا.

د – العزلة شبه الكاملة للنظام فى مواجهة الحل الأشد يأسًا، والذى ينذر بالشر إلا إذا حدثت انفراجة غير معروف مصدرها الآن أو بمرونة كافية ليست أكثر ولا أقل من نضوج الإدراك بمحصلات الأحداث جميعًا وعلى رأسها استعصاء الشعوب على القهر طويلاً. الأمر الذى لايغيب عن أقطاب الهندسة الاجتماعية من أجل تحييد السخط الشعبى واحباط الثورات

الإســـلام الســـياسى والشرطية الديمقراطية

من المفيد ملاحظة أن كل من رأس المال فى شكله الكونى متعدد الجنسيات عابر الحدود وشكله المحلى «العربى» التابع يتراكم فى حالتين، من خلال الدولة التدخلية التى تقوم بدور القابلة على مستوى العالم العربى او النظام الكونى الرأسمالى الذى هو يوفر المناخ والشروط زيادة على الدعم احيانا لحركات الإسلام السياسى بالنظر إلى نموذج التنمية الرأسمالية المطروح للعالمين الثالث والرابع .

غـير أن التناقضات الحـالة بين الإســلام السياسى والاقتصاد الـرأسمالى المنظـم الخاص – وعابر الحدود – أو متعدد الجنسيات تأتى من :

– النزوع لدى الإسلام السياسى نحو اقتناص الدولة. فالدولة الحديثة – فى الامتدادات المستقطبة – بطبيعتها ومن خلال تطورها تدافع عن النموذج الرأسمالى للتنمية الاقتصادية حيث تقوم الدولة بدور القابلة فى عملية توفير الشروط المسبقة للتنمية الرأسمالية فى الأطراف (والمركز على حد سواء) .

– ثمت تناقص آخر بين الإسلام السياسى وإدارة الاعتماد المتبادل كونيًا للنظام الرأسمالى الذى ينذر نفسه لمناهضة الديكتاتوريات العسكريـة، ونظـام الحــزب الواحــد والدفــاع عــن حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية والتعددية الحزبية والعالم الحر. فى حين يعمل الإسلام السياسى تأسيس الحزب الواحد (حزب الله إن أمكن) ضاربًا بالديمقراطية الغربية عرض الحائط، وخاصة حين يلتحم مع العسكر فى مثل مايحدث اليوم فى السودان، من توليفة شبه نادرة فى العالمين الثالث والرابع حتى الآن ...

– وعلى الرغم من أن الإسلام السياسى يتبنى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية السابقة عليه واجهزة السلطة – ينادى بتعزيز أجهزة السلطة والدولة الإسلامية والدستور الإسلامى. من أجل نظام شمولى، كما يحدث فى إيران، وما كان من شأن نظام ضياء الحق، وبدرجة مافى تركيا والأردن .

– وسواء جاء الإسلام السياسى للسلطة نتيجة لنظرية وتطبيق غربيين تآمريين، أو بتلقائية التطورات المحلية – التى لايمكن عزلها مع ذلك عن إطارها الكونى، فإن أنظمة الإسلام السياسى تخلق مشكلات مركبة للغرب، خاصة بعد تحول الغرب إلى المناداة بالتعددية الحزبية. وما ترتب عن الأحداث المتسارعة فى شرق أوروبا من جعل خطر الشيوعية ومعاداة الشيوعية من المسائل التى انتهت غير وارد الانشغال بها على كل حال من الآن وخاصة بعد توقيع اتفاقية مالطا عام ١٩٩٠ .

– وثمت تعارض جديد يجيء من تلك الأحداث نفسها ... فبينما وافق بل شجع الغرب دول شرق أوروبا على الثورة من أجل الديمقراطية ويراقب عملية تطبيقها ويدعمها ماديًا كما فى بولندا والمجر ويوغسلافيا وليتوانيا وروسيا. (٧) فإنه يجد نفسه الآن أكثر من أى وقت مضى مواجه بل مكلف بدعم الحركات المماثلة فى إطار السيناريو الكونى لحل المشكلات الإقليمية والحروب المحلية وإرساء قاعدة الديمقراطية الغربية الليبرالية من أجل اقتصاد السوق كشرط متضمن أو معلن لهذا السيناريو ... وبدون الدخول فى تناقض، هذا التناقض مثل عجز السوق المبدئى عن اسيعاب النظام الكونى الرأسمالى – بامتداداته الجديدة والقديمة وعلاقاته

التجارية التقليدية وتلك التى تحتمها تجربة البلدان المصنعة حديثًا فى جنوب شرق آسيا -، فإن الغرب ما يزال على كل حال مصر على هذا السناريو للنظام الكونى الجديد وكأنه ملتزم به فى كل مكان ولو على طريقة لابأس بالحرية ما دامت تجعل الناس أحرارًا .

الظـــروفـ الموضـــــوعية والذاتية والإسلام السياسى

لقد أصبح بالفعل من الصعب تصور أحداث بمعزل عن أخرى، فالتفاعل القوى بين الشروط الداخلية والعالمية يصبح رفض الطرح الإسلامى السياسى فى السودان واردًا، من كونه مستغنيًا وقادرًا على البقاء بمقدوراته الذاتية عن طريق الثورة والأموال التى استطاع أن يراكمها، أو يحصل عليها فى شكل مساعدات من الدول العربية، عوضًا عن منظمات العون الدولى والغرب (٨). إذ يرفض الإسلام السياسى الغرب فى تظاهرات معينة فإن حكومة أو حزبًا فى السلطة لايملك أى خيار غير التعامل مع مؤسسات رأسمالية غربية مثل صندوق النقد الدولى (٩). على أن البدائل المطروحة نظريًا لنظام ما، ربما كانت/ إما التنمية الرأسمالية المتمحورة حول اقتصاد السوق العالمى على حساب السوق المحلى، وإعادة التوزيع والاستهلاك إلى آخر هذا السيناريو من التنمية، وفرص فى النجاح فى مراكمة رأس مال محلى أو التحول إلى نموذج رأسمالى ولو على طريقة البلدان المصنعة حديثًا مثل بلدان شرقى آسيا الأربع والبرازيل والأرجنتين. ويلاحظ أن هذه التجارب التى تقدم على أنها النموذج الواجب احتذاؤه لم يثبت نجاحًا حتى الآن، إن بلدانًا فى المنطقة تسير على الطراز مثل تونس ومصر ولم تصمد حتى الآن فى مواجهة السوق العالمى من ناحية ومن ناحية أخرى لم يدخل الإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات فى جيوب هذا الإنتاج المعتمد على العمل الرخيص. لم يزد بل جعل هذه الدولة تعتمد أكثر من أى شىء آخر على المعونات الخارجية فمصر واحدة من خمس بلدان تحصل فيما بينها على ثلثى مجمل المعونة الخارجية، الأمريكية وتونس لاتملك - كما كانت منذ الاستقلال غير مستطيعة أن تملك - أن تستغنى عن العون الخارجى والمساعدات، كما لم يزد رأس المال المحلى التونسى والمصرى عن أن يصبح بالضرورة رهينة أو يهرب إلى الخارج فى معظم الحالات، كما فى حالة مصر وتونس وغيرهما كما فى حالة السودان.(١٠)

إن البديل القسرى هو الاستغناء عن الإنتاج من أجل السوق العالمى، ورفض التقسيم

الدولى للعمل . ومن التجارب في العالم العربى وحده نجد أن الجزائر وليبيا لم تنجحا فى ذلك إلى درجة بعيدة على أحسن تقدير ولو بالنظر إلى اعتماد أهم صادراتهما – البترول والغاز الطبيعى على السوق العالمى .

وتشير الدراسات إلى أن البرنامج الاشتراكى للجزائر بالمقارنة مع البرنامج الرأسمالى لتونس لم يؤد بالجزائر إلى مصير أفضل كثيرًا. تُعدُّ – بالفعل – الجزائر أكثر ارتباطًا بالنظام الكونى الرأسمالى عكس ما تصر عليه تصريحاتها الرسمية. (١١)

وإذن يبقى خيار واحد للنظام فى السودان – ومن هنا تأتى النقطة الشديدة الأهمية لمستقبل الحركة الديمقراطية والإسلام السياسى معًا فى السودان.

إن الروتين أو السيناريو المطروح الآن – أو على الأقل السابق على أحداث أوروبا الشرقية فى حرب ١٩٨٠ – يدعو ويشجع ويعمل بنشاط من أجل إحلال نموذج معين فى إطار حل المشكلات الإقليمية وإنهاء الحروب المحلية . هذا النموذج يؤكد أو يدعى التأكيد على :

** التعددية الحزبية

** الديمقراطية الليبرالية، واحترام حقوق الإنسان فى إطار المفاهيم والقيم التى يصفها «العالم الحر» ومبادئ الغرب فى التنمية (١٢)

** الارتباط بداهة بالنظام الكونى الرأسمالى – وخاصة بعد مايبدو من «فشل الاشتراكية » وإنهيار النظم « الشمولية » أكثر من أى وقت مضى .

** مناصرة الشارع والمطالب بالديمقراطية، كما حدث فى أوروبا الشرقية جميعا بما فى ذلك تناقض مع موقف الغرب من انتفاضات الخبز وثورات الشارع فى المنطقة العربية عبر السبعينيات والثمانينيات. (١٣)

** تختلف الأزمة الأيديولوجية عن الأزمة الاقتصادية الشاملة، وتعبر عنها – على الرغم من المظاهر القصيرة لانفراج ظاهرى متقطع – مؤسسة بداهة على تحلل المحاور الرأسمالية السابقة على خريف ١٩٨٩، ورد الفعل لما يسمى بإنهيار المعسكر الاشتراكى؛ أى تضعضع اليمين التقليدى واليسار التقليدى معاً فى مخاض مرحلى .

هـوامـــش

(١) انظر. Africa Watch March 1989; Suddan Upddate March / April 1990

(٢) القبس ٢٦/٢/١٩٩٠.

(٣) انظر. Sudan Yearbook 1983

(٤) جريدة السودان، السنة الأولى، العدد (٢١) بتاريخ ٢٠/٦/١٩٩١.

(٥) George 1986.

(٦) انظر، المصدر السابق.

(٧) انظر الهوامش .

(٨) لأن الغرب يريد ضرب الإسلام القبس ٢٦/٢٣/١٩٩٠.

(٩) «لقد قدرنا الخسائر الناتجة عن هذا الرفض «لصندوق النقد الدولي» بنحو ٦٠ مليون دولار وإننا على ثقة من أن الصناديق المالية الاسلامية كفيلة بتعويض الخسائر وقادرة على مساعدة السودان» [حسن الترابي، القبس ٢٦/٣/١٩٩٠].

(١٠) Amin 1970; Finnley 1984; Safwat 1988 & 1990.

(١١) Enteelis 1984; Saafwat 1990.

(١٢) Haayter 1984 .

(١٣) Safwat 1990.

الفصل السابع

سقوط اليسار واليمين وإعاقة الديمقراطية

إنه مما يستلفت النظر أن السنوات العشر الأخيرة كانت قد أتت إلى السلطة فى معظم البلدان بحكومات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة فى الزمان والمكان، عبر السبعينيات والثمانينيات. وهى حكومات محافظة كما فى الولايات المتحدة وبريطانيا على سبيل المثال لا حصر «العالم الأول»، وبحكومات عسكرية، تلتها حكومات الحزب الواحد، ذات الواجهة الديمقراطية المظهرية، بالاتفاق الصامت أو المعلن مع الجيش أو بحكومات عسكرية بملابس مدنية فى معظم بلدان العالم الثالث والرابع .

الإرث اللاديمقــــراطــــى
وفرض الديمقراطية الليبرالية

فى السودان كانت الأنظمة العسكرية – المتعاقبة منذ ١٩٠٨ حتى الآن – قد استولت على السلطة، لفترات أطول من الفترات التى قيضت للحكومة المدنية الديمقراطية – أى ٢٦ عامًا من الحكم العسكرى، من ٣٥ عامًا من عمر الاستقلال. ومن هنا كانت الحكومات الديمقراطية متقطعة، على قِصَرِ أُجالها، ويمكن أن يقال الشىء نفسه عن الحكومات المحافظة بالنظر إلى الحكومات الأكثر شعبية وديمقراطية فى العالم الأول. ففى بريطانيا يحكم حزب المحافظين أكثر من إثنى عشر عامًا، ويحكم حتى الآن، فى حين أن حزب العمال باقٍ فى المعارضة لفترات أطول بحساب الفترة اطول بحساب الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية . والأمر مماثل فى الولايات المتحدة حيث نجد أن حزب الجمهوريين يحتل الرئاسة والدولة فى الحكومة منذ منتصف السبعينيات.

إن أهمية هذا الواقع المحلى والإقليمى الكونى من حيث أن :

كل نظام يأتى الى السلطة يترك خلفه – على الأقل فى العالمين الثالث والرابع مشاريع وسياسيات وقوانين تخصه، وتدل عليه، وأرثًا من الممارسات الاقتصادية والسياسيةبالإضافة إلى البعد الجديد فى الواقع الحالى، غير المواتى للعملية الديمقراطية، والتمثيل فى تخريب البيئة والموارد الطبيعية، نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية المحلية

والعالمية بالذات، حيث أصبح من البدهى بأن يعد النظام الكونى الرأسمالى مسئولا عن فرض اقتصاد التصدير، والسوق العالمى على حساب السوق الملحى اقتصاد الاكتفاء الذاتى.

كل نظام يترك خلفه جموعًا من أتباعه والموالين له، ممن زادتهم السنوات الطويلة فى الوظيفة الممتازة شهية إلى المزيد من السلطة - على كافة مستويات وأجهزة الدولة كالجيش والبوليس والخدمة المدنية، مما يصعب كثيرًا حتى إذا جاء النظام الجديد عن طريق انتخابات ديمقراطية .

وهنا، قد يكون النظام الجديد عاجزًا عن أن يجد لابدائل لتلك العناصر الديمقراطية ، إذ تكون هجرة العمل واستنزاف العقول بين المتعلمين قد أضرت بالوجود الكمى للفئات الحديثة والديمقراطية .. مما تعدُ واردا فى كل من إطار تقسيم العمل الدولى، ومقتضيات النظام الرأسمالى من ناحية، ومن ناحية أخرى تتسبب الأزمات الاقتصادية منذ منتصف السبعينيات وأشكال الاضطهاد الاقتصادى والمهنى / الثقافى فى بعض أجزاء العالم العربى فى هجرة واسعة النطاق لم يشهد العالم لها مثلا من قبل « من الريف الى مدن وعواصم العالم العربى، إلى الخليج ووسط أوروبا والولايات المتحدة » . فالهجرة مسئولة جزئيًا عن الطبيعة الجديدة للتحالفات الاجتماعية (١) .

وقد لايجد النظام الجديد الزمن الكافى لمعالجة المشكلات المترتبة على النظام السابق عليه مشكلة احتلال أجهزة السلطة والخدمة المدنية من قبل أتباع ووكلاء، تلك الأنظمة، ذلك إلى عمر الأنظمة الديمقراطية أو الأقل محافظة عادة ما يكون قصيرًا كما فى السنوات.

ويمكن القول بأن هذه العمليات المتصلة فى الزمان والمكان قد ساهمت فى مراكمة « عملاء » الأنظمة اللاديمقراطية كادرًا ارتبطت مصالحه بالدولة « أيّة دولة »، فصار الأمر وكأنه عملية إنتاج الدولة لنفسها، حين أصبحت الأسماء غالبًا ما لا تتغير ومن حيث التحالفات الاجتماعية التى تعبر عنها الدولة بالتالى.

ويلاحظ أيضًا وفى كل مكان أن فترات المعارضة الطويلة والمصادرة على الحريات تصيب أحزاب المعارضة بأمراض الانقسمات وتتفتت صفوفها حتى فى العالم الأول، وأفضل مثال ما يحدث يوميًا من انقسام حزب الأحرار البريطانى إلى أحزاب صغيرة، وفى حزب العمال من عمليات تطهير فى صفوفه من « الثوريين » ويتم ذلك مع الوعى أو بلا إدراك بإن هذه العملية تضعف صفوف اليسار التقليدى، وتفتت صموده لصالح المحافظين من ناحية، كما أن عملية التطهير، ومراجعة السياسيات والبرامج شعبية الغايات تؤدى إلى أن تصبح أقوى

أحزاب المعارضة نسخة « مشوّهة » من حزب السلطة، وذلك أحيانا يكون «تسوّلاً» لرأس المـال، وللاستثمارات الأجنبية التى أصبحت شروط توظيفها – فى أى بلد – كاسحة وغالبة – على أى برنامج أو مشروع اشتراكى(٢).

أو أن يكون النظام المدنى الديمقراطى الليبرالى عبر مسار تاريخ الأحزاب التقليدية متحالفًا – سرًا أو علنًا مع العسكر – إذ تكون مصالحه ليست أشد اختلافاً عن مصالح العسكر، مثل ما حدث فى الحكم العسكرى الأول ١٩٥٨، والتحالفات اللاحقة للحكم العسكرى الثانى ١٩٦٩ فى السودان .

أو أن يكون النظام المدنى واجهة، مظهرية الديمقراطية، لنظام عسكرى سابق: أى بملابس مدنية كما هو الحال فى الجزائر ومصر.

– مسئولية النظام الكونى الرأسمالى فى قيام وسقوط الدول، حيث أصبح من الشائع عَدُّ الدولة القومية كمًا زائدًا عن حاجة الأعمال، وحركة رأس المال والإنتاج الرأسمالى المالى ما بعد الصناعى، الريعى / الربوى الاحتكارى متعدد الجنسيات.

ويزعم كاسون Casson (٣) أن الدولة القومية لم تعد مؤسسة دائمة، إذ كما تنشأ وتنمو أو تصمد لفترة قصيرة المؤسسات، وقد أُخضع اليسار التقليدى لعمليات متصلة من التفتيت والانقسامات والضربات من الداخل، والهجمات القاضية على الأموال الممتلكات الحزبية وفى تزييف الانتخابات إن تمّتْ واغتيال المعارضين فى ظروف «غامضة» بمعرفة «محاسيب» خارجيين أو داخليين، أو كسرهم بتلفيق التهم والفضائح لهم أو باغرائهم بما لا يقاوم من المغريات.

على أنه من المفيد تذكر أن الضمور العام للعملية الديمقراطية للمؤسسات، التى يؤسس عليها المجتمع المدنى/ ككل، وانتشار الصمت عن التعبير فى كافة أشكاله ويعاد إنتاجه انتقاداً تخييراً أو جبراً فى التنظيمات الديمقراطية كالنقابات، والأحزاب السياسية، وخاصة إبان الحجر والمصادرة البوليسية فتعلّق اللوائح المتصلة بالممارسات الديمقراطية، مثل الترشيح والانتخاب، فيتم التصعيد والتعين بقرارات مركزية، وذلك لفرض التأمين وسلامة جسم الحزب، وسرية، مما قد يفسر تخشب الأطراف وعدم التسامح وقلة الصبر على الرأى المخالف الذى يؤدى بدوره إلى الانقسامات، ومزيد من الانقسامات، فى أزمنة الانفتاح السياسى أو المد الديمقراطى الوجيز المؤقت قصير الأمل.

وتأتى التطورات الكونية على خلفية تجاوز الدولة القومية لحساب النظام الكون، لتزيد من مأزق العملية الديمقراطية. فقد أدى سقوط الامبراطوريات إلى أن تتحول بعض الشركات الأوروبية إلى شركات متعددة الجنسيات، والحال كذلك بالنسبة للدول

«إن الدول تعمل فى إطار داخل البيئة الاقتصادية، والسوق العالمى، لذلك فإن الدول لا يمكن أن تؤخذ على أنها مقطوع بها» أو ظواهر ثابتة. إن معطيات كون الميزة الجوهرية للاقتصاد اليوم، هى أن العمل يتم على المستوى الكونى، تتطرح تساؤلاً حول التبرير للاستمرار فى تجزئة العالم إلى دول مختلفة. وربما كانت المجموعة الأوروبية والنشوء المتسارع لتكتلات اقتصادية - سياسية مسنودة عسكريًا، - لدول جنوب المحيط الهادى واتفاقية التجارة الحرة لشمال الأطلنطى وغيرها، مما يشكّل نماذج دارجة لتدويل السلطة على حساب قومية الدول واستقلالها السياسى / الاقتصادى.

إن الحاجز أمام التنظيم الاقتصادى العالمى عبر مسافات كانت قد تقلصت بسبب النفاثات، وسبل المواصلات الحديثة، وثورة المعلومات، يجعل الدول تصبح فى واقع الأمر غير قابلة للانتفاع بها فى عالم اليوم،[٤] بل زائدة عن الحاجة غالبًا، إلا بالشكل الذى يخدم الأعمال والتجارة، وحركة رأس المال وتقسيم العمل ووضع تشريعاته وإدارته لحساب الأعمال والتجارة، وحركة رأس المال بعد الصناعى «شبيهة» والدولة السودانية الحالية، غير قابلة للانتفاع بها إلا لخدمة أعضاء الجبهة والمصالح الذاتية لحلفائهم من العسكريين والمدنيين فيزداد استهدافها داخليًا وخارجيًا.

- وإذ يسعى النظام الحالى فى السودان لتعزيز مواقفه داخليًا فيعزل المزيد من أعضاء القوى الحديثة من العناصر الديمقراطية، تحت شعار الحزب الواحد «حزب الله» مؤديًا إلى تحالفات سياسية جديدة، تتسم فكريًا بأقصى يمين الساحة السياسية السودانية، والتخلص العنيف من اليسار، فإنه قد يدفع الغرب إلى مواجهة الدولة السودانية الحالية بوصف إنها زائدة عن الحاجة مرتين مرة بسبب كونها مستهدفةً على كل حال فى أطار تدويل السلطة، ومرة لأن المشروع الغربى للتعددية الحزبية. مهما كانت أشكاله وغاياته، سيصطدم بأقصى اليمين والحزب الواحد، كما حدث فى باكستان وإيران، وما يحدث الآن فى الجزائر خاصة.

قد لا يتم ذلك مباشرة الآن - وكان حدث فى باكستان وإيران - بل سيهب الغرب بعد أن يكون اليمين قد سعى للتخلص من اليسار المتطرف. حيث يكون اليمين بدوره إما قد أضعف المعارضة - أو قضى عليها تمامًا والديمقراطية منها تحديدًا، كما حدث فى إيران فى يونيو ١٩٨٨ «بالمذبحة الشهيرة باسم الكارثة أو الفاجعة القومية خلف ستار دخان حادثة سلمان رشدى». ولن يجد الغرب صعوبة كبيرة فى ذلك حيث يكون الخراب الاقتصادى العام قد أصبح غالبًا كاسحًا فلا يترك خيارًا، كما ان الضغط الذى يمارسه النظام الكونى

الرأسمالي عن طريق مؤسساته المالية تحديداً مضافاً اليهما امتناع الاستثمارات من خلال الشرطية الديمقراطية كسلاح ماضٍ في إسقاط الدول يكون قد أخذ مفعوله.

وما أن يتم ذلك حتى يكون قد تم التخلص من اليسار واليمين، فلا يبقى سوى الجسم «المعتدل» للحركة السياسية، وقواها القابلة للتطويع، بحيث أن هذه العملية تسهل قولبتها والتعامل معها ضمن تعددية حزبية «ديمقراطية» وسطية، على طريقة ممارسة الديمقراطية من خلف الأبواب المغلقة، التي تلاحظ في كل من تركيا والباكستان ومصر، مقابل الدعم العالمي والاستثمارات الأجنبية، وإعادة جدولة الديون، إن أمكن، أو مشروع جماعات المساندة الذي تطرحه جماعة السبع وصندوق النقد الدولي في اجتماعاتها (٥)

والواقع أن حركات الدين السياسي في الوطن العربي – فيما يبدو – قد أصبحت زائدة عن الحاجة، بعد أحداث أوروبا الشرقية في خريف عام ١٩٨٩، والتحولات الجديدة في التحالفات الدولية، ونهاية مشروع العداء للشيوعية، وقد نشأ سريعاً احتمالات بدء مشاريع جديدة، مثل مكافحة الإرهاب والمخدرات أو النازية الجديدة. فالرأسمالية تحتاج أبداً إلى «عدو» تعلق عليه مشكلاتها وتبرر العدوان الدولي والثورة المضادة. كما أن حرب الخليج الثانية ومترتباتها على المنطقة في مشروع سلام الشرق الأوسط لن جهداً في أن يسعى بفعالية متزايدة إلى تسوية المشكلات، ولو باستخدام أشكال من «العنف» الدبلوماسي، ومما قد يشكّل مكوناً مهماً في أزمة الدولة السودانية، والدافع إلى انهيارها من الداخل بتناقض ممارساتها الاقتصادية مع ضرورات إعادة إنتاج المجتمع.

ونظراً للمحاولات المعلنة والمتضمنة، للقضاء على أو إضعاف اليسار السوداني، والحركة الديمقراطية الشعبية، بتاريخها «شبه الفريد» في المنطقة وخصائصها المعينة، وبقواها المستعصية على كافة المحاولات السابقة، فإن اليمين الإسلامي السياسي، يعلن صراحة عدم التسامح مع اليسار، وقد بدأ بالفعل، تنفيذ «برنامج» لاحتكار الساحة السياسية تستخدم فيه كافة الوسائل لتحقيق هذا الاحتكار التنظيمي والأيديولوجي.

التعددية الحزبية:
ظاهرة مظهرية لوجود غير حقيقي

من السهل أن نرى العملية السابقة تتقدم بسرعة نحو تحقيق البرنامج، في غياب عجيب للاهتمام الغربي المتوقع، بما يدور من المساس بالقيم والمفاهيم المذكورة سابقاً. فالإعلام الغربي – بريطانيا وفرنسا على الأقل – لا يعلن بالقدر الكافي من ادانة ما يعَدُّ مساساً بهذه

القيم، وتلك المفاهيم المعلنة، بالنسبة لما يدور فى السودان فى حين يحاسب تركيا مثلا على سجلها بالنسبة لحقوق الإنسان، ويناصر بحماس يومى ما يدور فى كوريا حول مظاهرات الشارع المطالبة بالديمقراطية كما يرصد تجاوزات البوليس فى مواجهة تلك المظاهرات وغيرها.

والفرضية الممكنة فى ظل الأشياء هى:

- أنه حتى إذا كان الغرب مشغولاً بالشرق، وحتى إذا كان الروتين القديم، قد أصبح أقل أهمية، فإن إضعاف اليسار السودانى والحركة الديمقراطية الشعبية، أصبح واردًا فى إطار برنامج النظام الحالى والبرنامج الكونى للتعددية الحزبية ذات الحزبين الرئيسيين اللذين يتشابهان، وينبغى لهما أن يتشابها كفردتى حذاء، واحدة يمين، والأخرى يسار.

- إن التعددية الحزبية المرغوبة، هى تعددية أحزاب الوسط، «حزبان كبيران لا يختلفان لو أمكن حول المسائل الأساسية» على غرار النموذج الغربى فى بريطانيا والولايات المتحدة.

- إن وجود أقصى اليمين وأقصى اليسار أمر زائد عن الحاجة.

- إن اليمين إذ يتكفل اليوم، بإضعاف أو القضاء على اليسار يُترك وحسب مؤقتًا وشأنه.

- إنه من الوارد أن يتحرك الغرب بتوقيت معين للدفاع عن الحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان فى السودان، ولولا أن ألمانيا تقدم مشروعاً لمساندة السودان فى دفع ديونه الخارجية (٦) ، وتلمح بريطانيا بربط الإعانة الخارجية البريطانية بالديمقراطية. (٧)

- إنه مما يشكل خطرًا على التجربة «الديمقراطية» المصرية وجود نظام أصولى على عتبة بابها الخلفى. وإنه ويتهم الإسلام السياسى السودانى بتصدير الثورة الإسلامية إلى شمال أفريقيا وداخل أفريقيا وغيرها ولعل الغرب يهمل الدولة السودانية لدورها فى أحداث جنوب الصحراء، حيث تلعب الدولة السودانية دورًا ملحقًا فى استقرار الأوضاع فى إثيوبيا من خلال دعم الجهة الشعبية الإريترية اقتصاديًا وعسكريًا، بحيث يحتل الساحة فى مواجهة بدائل من الجماعات الأولى. ومن ثم تسيطر على مجريات حوار الاستقلال الاريترى.(٨)

- إن حل مشكلة الجنوب يهم مصر «والولايات المتحدة نيابة عنها» لأهمية الجنوب بسبب منابع النيل وحصة مصر فى مياهه. حيث أصبحت المصادر المائية محور الصراع القادم فى المنطقة، فإن السودان بصورة محددة يتعين أن يستلفت النظر. إضافة إلى الموارد الأخرى المتوفرة فى السودان ومنها البترول.

– والأهم أن وضع حد لمسار البرنامج فى لحظة معينة يمكن أن يوفر العجينة المناسبة – غياب اليسار وغياب اليمين – الذى يفترض أن يُعدُّ للنظام الحالى – هو فرصته الأولى والأخيرة على الأقل فى السودان – مما هو واضح للنظام تماماً، ومما يملى على النظام برنامجه الذى ينشط فى تطبيقه بعنف وقوة، فإذا سقط اليمين، فإن سقوطه سيكون قد سبقه سقوط اليسار. هذا هو الشعار الذى كان معلناً أو متضمناً منذ ١٩٧٠ «فى استاد كرة القدم» فى أم درمان. غير أن إبداع الحركة الشعبية والقوى الديمقراطية، كان قد استعصى على مرّ عشرين عاماً وأكثر إذ كانت تلك المحاولات قد بدأت بالفعل منذ الاستقلال، بتعديل الدستور المؤقت عام ١٩٦٥ وبإعادة تعديله بعد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٥ لتوكيد الحقوق الدستورية التى كسبتها الحركة الشعبية فى قرار المحكمة العليا فى القضية الدستورية (١٩٦٥) فى ديسمبر ١٩٦٦.

الإسلام السياسى
وتنويعات قدر معلن

فيما يتصل بمستقبل وعلاقة الإسلام السياسى – عموماً، والتحولات التاريخية الاقتصادية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط فى قلب المحتوى الكونى لتحولات أوسع وأشمل، يمكن أخذ الإسلام السياسى السودانى– المتفرد – مع ذلك فى أكثر من خاصية من خصائصه الموضوعية والذاتية – كنموذج لقيام وصعود أيديولوجية بهدف نشوء متسارع متعاظم، ومخطط له الإستيلاء على سلطة الدولة، وعبر وبمساندة تبادل الاعتماد الكونى الرأسمالى عابر الحدود. الإقليمى التابع لنظيره متعدد الجنسيات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المشروع الإسلامى السياسى مقضى عليه بسقوطه تكمن عوامله داخل الأيديولوجية السياسية نفسها، رغم اقتداره النسبى المحسوب سياسياً وتنظيمياً. ومن ناحية ثالثة فإن أيديولوجية الإسلام السياسى ودولته مستهدفة ومن خارجها بسبب النشوء المتسارع المفاجىء لمتغيرات سالبة غير مواتية لشروط بقاء تلك الأيديولوجية، واستمرارها مؤسسة على لا أهمية الجنوب عموماً، نظراً لإعادة تقسيم الحدود للنظام الكونى الجديد. ومن قلبها جيوبولتيكيا حصاد حرب الخليج الثانية وما تأتى عنها من التحول عن مراكز «ملفقة / مصنعة» سابقة، انتهى دورها أو كاد بانتهاء قيمتها الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، فى

حين بقيت لها قيمة عسكرية مكانية كمستودع لمعسكرات الجيوش الأجنبية فى المنطقة، وحسب، برضا، وطلب تلك المراكز أو بعدم رضاها.

إن جيوبوليتيكا حصاد حرب الخليج الثانية تتركز حول الطاقة «البترول والماء». فلما كانت طاقة المنطقة، منطقة الخليج من البترول فى عائداته ورأسمالياته الموظفة فى الخارج، والماء قد شُحَّ أو بُدِّد استهتاراً أو غطرسة أو إذعاناً أو قصداً، فإن جيوبولتيكا الفترة السابقة على حرب الخليج الثانية، لا تستوى، وجيوبولتيكا الفترة اللاحقة لحرب الخليج الثانية من ناحية. إن حرب الخليج الأولى والثانية قد انتهيا باتجاه الاستغناء، بعد تآكل «الغنى» فى منطقة الخليج المكلفة الآن بعد أن استُحلبتْ حتى آخر ما لديها تقريباً، فآننت بأن تصبح عبئاً ومسئولية.

إن ثمت بعدين معلنان أو خافيان أو مخفيان من حرب الخليج الثانية وهما:

إن الأهمية الجيوبولوتيكية لمنطقة الشرق الأوسط آخذة فى الهبوط، أولاً من ناحية الثروة – بعدما حجّمتْ نهائيًا لصالح الولايات المتحدة، أو بوكالتها – وثانيًا من ناحية مشكلات الصراع القادم والمتمحور حول الماء.

إن نهاية الحرب الباردة كانت قد انتهت معها «استراتيجية» وأهمية السعودية وإسرائيل كدولتين ثيولوجتين معاديتين للشيوعية باسم الأديان أو بالسخرة السياسية أو كلاهما. (*).

إن المسار الاقتصادى السياسى للمخطط الجيوبولتيكى السابق على خريف ١٩٨٩، وما بعد ذلك، كان قد أثمر نتائج مجددة فى الحقيقة والواقع، فرضتْ قسراً على اقتصاديات الدول الفقيرة – أو المستفقرة، بحيث أصبحت فاقدة الأهمية على كل حال، ومن ثم يمكن إهمال شأنها إلى حين يطول أو يقصر بغير أن يخلق ذلك قضية ملحة.

ومن أهم ظواهر هذا المسار القضاء شبه المطلق على أى شكل من أشكال الاقتصاد المستقل، ومع ذلك، وكمتغير تابع – بلا فكاك – الاستقلال السياسى وحرية القرار عن طريق المحاصرة الاقتصادية / السياسية. ذلك إن كل من الانتاج للتصدير وتصدير العمالة من أجل أرباح أو مكتسبات العملة الصعبة، كانا بدورهما قد قضيا بصورة بارزة على المشاركة الشعبية فى القرار تاركًا الدولة نفسها فى عزلة، سهل معها تطويعها أو كسرها، عسكرية كانت أو ديمقراطية، من خلال رأس المال عابر الحدود «العربى» التابع، إبان كل من نشوئه الزاهر «١٩٧٣» وسقوطه المريع «١٩٩٠» والغرب يدرك ذلك جيداً فاشد ما يزعج الغرب «الولايات المتحدة» الانتفاضات الشعبية، وتبلور التناقضات. وتتفق الولايات المتحدة

البلايين لتحييد، وكسر مسار التناقضات، حتى لا تستوى الشروط والشروط المسبقة للثورة. ويتضح ذلك كما أشرنا فى كل من ممارسات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، فداخلياً يتم كل ما من شأنه إحباط الحوار، وشق الحركات الشعبية «المطلبية واليسار» وشراء أقسام من العمال، وغيرهم، لصالح التأييد «الشعبى» للثورة المضادة والعدوان، وخارجياً، تنصب المعونات والقروض والهبات على مشروع التنمية الرأسمالية اقتصادياً وسياسياً، وتوظف المعونة الغذائية كسلاح للضغوط على الدول ولبناء شرائح ومجموعات سلطوية على حساب الشرائح الديمقراطية والمجاميع الشعبية.

وتتصل سيرة الإسلام السياسى فى السودان، أما قصداً فى إطار روتين الحرب الباردة أو مصادفةً، فليس وارداً أن تصيب المخططات دائماً. بل الواقع أن دواعى العشم التاريخى تكمن، إما فى الحركات الشعبية الديمقراطية، من إنجاز هدف شعبى ديمقراطى، أو تتأتى من الأخطاء وسوء التقدير والفشل، الذى تمنى به مخططات الغرب «الولايات المتحدة» فى لحظة أو أخرى من تنفيذ المخطط المعين. والمراقب للأحداث فى العشرين عاماً الماضية يلاحظ أن جملة من المخططات الأمريكية فى العالم الثالث والرابع ارتدت على أعقابها، أو تفجرت منتكسة على ذاتها على الرغم من الاقتدار العسكرى ودورة المعلومات.

المهم أن الشروط المسبقة للصعود الصاروخى الاقتصادى، ثم السياسى للإسلام السياسى، لا يمكن فك ارتباطه تاريخياً «منذ منتصف الثمانينيات» من مخططات الحرب الباردة. فإن يصبح الإسلام السياسى اليوم، قنبلة زمنية أو «جيباً» متفجراً فى غير زمانه ومكانه بعد انتهاء الحرب الباردة، ونشوء المقولات غير المعرّفة للنظام الكونى الجديد، فإن الحلول المطروحة للقضاء عليه لا تخرج عن مسلسل وأطروحات وتطبيقات برنامج الغرب «الولايات المتحدة» مما اتضحت ملامحه بصورة كافية جداً لافتراض إن الدور الآن آتٍ وبصورة متسارعة لتطبيق وتنفيذ السيناريو على السودان. وإن الإسلام السياسى السودانى يدرك ذلك ويعمل بجنون على مواجهته وإحباطه، إذ لا سرّ هناك حول المتوقع حدوثه فى السودان، وقرب حدوث ما سيحدث بصورة وشيكة جداً ولا يؤخر هذا الحدث بين لحظة وأخرى غير :

– محاولات مواجهة ما سيحدث من قبل النظام الحالى، مما يبدو كأنه مرة يؤجل – ولو قليلاً وقوع الأمر، ومرة يعجل بحدوثه بسبب تلك المحاولات التى لا تترك خياراً غير ما سيحدث مؤكداً.

– محاولة القوى الخارجية بمقاولات إقليمية وعالمية تقليدية ومستحدثة، مستفيدة من مترتبات حرب الخليج الثانية وتحالفاتها، فى إطار مشروع السلام للشرق الأوسط فى إحداث الأحداث القادمة.

– الأهمية الصاعدة للسودان خارج إطار المقولات التقليدية الإقليمية السابقة، وممارساتها التاريخية، وداخل شروط وضرورات النظام الكونى الجديد من حيث توفر الموارد. البترول والماء. وينبغى الانتباه باهتمام لتعاظم دور الماء فى المسار السابق، ومترتبات السيناريو اللاحق فى أفريقيا – على الأقل – ولقد ارتبط الماء والديمقراطية فى المشاريع الهيدرولوكية العظيمة، مثل خزان كالوراباسا الموزمبيقى، وخزان لاسوتو وأنجولا.... كما كان قد ارتبط بالتسلط والطغيان الفوقى.

أحوال التعددية والديمقراطية

يبدو باجماع قرائن الأحوال الآنية، أن البرنامج الاشتراكى، الذى بدونه لا معنى ولا محتوىً للديمقراطية، ولا سبيل لتعددية حزبية، محسوبة بأية حال – مقضياً عليه. بابتداء من دولة الرفاهة، وإعادة التوزيع فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية وأطروحات اليسار فى المعارضة وانتهاءً بالنظم التى تحاول أن تبنى الاشتراكية فى المجتمعات النامية، وبالنظم الاشتراكية فى أوروبا الغربية، ينكسر الخط البيانى لإعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية. من ناحية. ومن ناحية أخرى يطرح الغرب (الولايات المتحدة) مشروع التعددية الحزبية وحقوق الإنسان، فى غياب علنى وشامل، لأية مشاركة شعبية مما يفرغ الديمقراطية والحرية من محتوياتها الاقتصادية. وبمنطق صورى وحسب، يصبح هذا التجاور فى الطرح مصادرة على المطلوب، فى أكثر الأساطير تدويلاً. ذلك أن الديمقراطية السياسية عاطلة عن الديمقراطية الاقتصادية ما هى إلا أفيون قد يأخذ القلب لوقت ما كالطيران بجناح واحد.

ونظراً لنشوء هذا السيناريو عبر السبعينيات والثمانينيات وإلى اليوم، يتضح مؤكداً أن:

– رويتنًا منظماً لاستنزاف مُركّز للموارد والثروات القومية قد تم تماماً، وآخر تفاصيله الإفقار والتجويع لأغلبية من العالم بما فيهم أعداد متزايدة من الأفراد فى العوالم الرأسمالية *الصناعية*، وتحت شعارات مفصلة *للمجتمعات ما بعد الرأسمالية ما بعد الصناعية اللاطبقية*.

– الثروة والقوة تتركزان فى أيدٍ أقل فأقل لدى طبقات مدوّلة وقد دولت كل من القوة والثروة.

ففى الغرب نفسه يبلغ عدد الفقراء فى أوروبا الغربية، وفى الولايات المتحدة ٢٠ مليونًا، حيث لم يعد، الفقر نسبيًا، كما كان بل انخفضت مستويات المعيشة لدى أقسام واسعة من الأفراد إلى معدلات العوالم الثالثة والرابعة، إذ تنخفض العمالة وتنكمش أسواق العمل تباعًا بطرد مئات من العاملين فأرقام السنوات القليلة الماضية (٥٠ ألف فرصة عمل فى ولاية نيوهامشير وحدها مثلاً)، ويعجز ٢٢٠ ألف بريطانى عن سداد الرهن على العقار، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم نصف مليون عان ٢٠٠٠، وتتخلى ٢٠٠ عائلة من مساكنها يوميًا، مما بلغ ٥٠ ألف عائلة عام ١٩٩٠ و١٤٠ ألف عائلة فقدوا عقارهم حتى الآن.

وتبلغ إحصاءات البطالة أرقامًا فلكية، إذ يعفى ٢٠٠ مشروع أو شركة صغيرة يوميًا ويخصخص القطاع العام. بما يلقى بإعداد متزايدة إلى المنافسة فى سوق عمل متناقص الفرص، يضاف إلى ما يقارب ٣ ملايين عاطل بواقع ٢٥٠ ألف عام ١٩٩١.

وتقوم الدولة بإصدار التشريعات العمالية لأصحاب العمل تباعًا. وقد أصدرت الدولة البريطانية ٧٠ شريحة من التشريحات العمالية التى تستهدف حقوق العاملين.

إن هذه الأرقام وحدها بشروطًا وشروط مسبقة لمشاريع العدوان الخارجى و«الحلول» العسكرية، حيث بلغت نسبة الجنود فى الوحدات البريطانية فى حرب الخليج الثانية من الاسكتلنديين ٤٠٪ تحت وطأة البطالة. وتتم مقاومة شعبية واسعة لتخفيض ميزانيات الدفاع بقهر العطالة المتزايدة، كما تلقى برامج الثورة المضادة معارضة لجنون أطروحات الدفاع عن أسواق العمل، والتصدير لحساب عمليات إفقار متعاظم فى كل مكان بدرجات متزايدة وكم لا يُحدُ.

إن رد الفعل لأصولية الأقوياء فى تلقائيته التاريخية أصولى ولامتحفظ فى عدائه الجنونى، المتجاوز للحس والضمير الطبقيين، وفى غلوائه العارم كمرحلة وحسب برد الفعل ذاك إلى نفسه، إذ تصاب المجموعات بشىء مثل فقدان الذاكرة الجماعى، إزاء تاريخ الرأسمالية الطويل فى الاستلاب، وإن غياب الضمير الطبقى فى الحركات الإثنية والقومية والدينية المؤقت، ما هو إلا مرحلة فى الاحتجاج وحسب. إذ كيف يتأتى أن تتراجع فجأة معارضة اتصلت منذ الحركات التطهرية الأولى للرأسمالية، لرأسمالية تتفاقم غلواؤها وسطوتها. إن أطروحات

التعددية الحزبية وحقوق الإنسان هى مغالطة تاريخية اقتصادية سياسية، تتكشف الآن تباعًا كإحبولة للقوة المدولة، لأقلية من أثرياء الكون وسادته. وإن ما هو آت غالب كالتاريخ ولا راد له وان كان بثمن رهيب. إن إحصاءات الإفقار الجماعى هى حصاد الاستعداء الجماعى للأغلبية فى كل مكان باسم العداء للشيوعية والاشتراكية وغيرها من الدعاوى المفصلة مما لايزيد أو ينقص قليلاً أو كثيراً عن استلاب لحساب أقلية فائقة الثروة، عالمية القوة والسطوة.

فحيث تتركز الثروة فى أيد أقل فأقل تتركز السلطة والقوة فى أيدٍ أقل فأقل، وإن المحتوى الموضوعى التاريخى لهذه العملية ليس غير الاستلاب الجماعى لحساب السطوة الأصولية، وبالتالى فإن ردود الفعل الجماعية للاستلاب الجماعى، مما قد يورث إشكالاً من غياب اللب يأخذ إشكالاً من العنف القومى والاثنى والدينى. إن الحركات القومية والاثنية والدينية أصولية فى رد فعلها غير المتأنى لأصولية السطوة المؤسسة على تدويل الثروة.

مـن المقطوع بـه أن مفهـوم أو تعـريف النظـام الكـونى الجـديد ليس واضحًا حتى لدى أصحابه، الولايات المتحدة، وهو ليس شعارًا جديداً، فقد كان ريجان – وكان ترومان من قبله – قد خلق هذا الشعار لسربلة السياسة الدولية فى أحابيل اللغة المفصلة. إن التحولات الجديدة اللاحقة لنهاية الحرب الباردة، واحتمالات النشوء الفعلى تباعًا لمحاور وأقطاب جديدة وفق السياسة الواقعية لكل من أوروبا القلعة واليابان من ناحية، فى امتداداتها السابقة على سقوط إمبراطوريتها فى الحرب العالمية الثانية، فى تشكّل حلف جنوب الباسفيك ونافتا، وحلف أمريكا الشمالية للتجارة الحرة إيفتا عبر صراعات حلف برجوازى لاتفاقية التجارة والتعرفة الجمركية الحرة اللامتناهية. كل ذلك مما يمكن إدراجه تحت الأجندة غير المعلنة غير المحدودة البنود لحرب الخليج الثانية بوصفها حربًا عالمية بحق، على الرغم من أو بسبب خصوصية موقعها.

ولما كان تبادل الاعتماد الكونى واقعًا لا يمكن تجاوزه تحليلاً ونتائجًا، ولما كا السودان «الدولة» طرفًا وامتدادًا وفاعلاً ومفعولاً به، مسلوبًا حـرية قـراره عسفًا أو بإرادته المستلبة تاريخيًا وسياسيًا واقتصاديًا فـإن احتياجـات الأحـداث الإقليمية والكونية تأخـذه معـها، ويستجيب لها كطرف فى الاعتراك الدائر حول تقسيم وإعادة تقسيم مناطق واستراتيجيات القوة العسكرية والنفوذ الأيديولوجى المؤسس على الاقتدار الاقتصادى.

ويدور الاعتراك فيما يدور حول:

– السيطرة على ما تبقى من الطاقة فى المنطقة، وإدارة استثماراتها لصالح القوة العظمى «العسكرية» المتبقية في عالم أحادى القوة «مؤقتًا» ليس مدهشًا أن يضغط على الأوبيك حتى ترفع معدلات إنتاجها فينخفض سعر البترول انقاذًا لاقتصاد الولايات المتحدة وتخفيفًا للمشكلات الداخلية التى وصلت حد الأزمة المهددة، بمحنة المخدرات، وكارثة التعليم، وبخطر البطالة وانهيار البيوت المالية والصناعات الكبرى.

– السيطرة على ثروات المنطقة عبر الإنفاق العسكرى لحرب الخليج الثانية، ومترتباتها فى الاتفاقيات العسكرية الاقتصادية التى تجعل الخليج العربى ودوله مجرد امتدادات استراتيجية للولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية.

– محاولة وضع المانيا واليابان اللتين تستوردان حوالى ثلث احتياجاتهما من البترول من المنطقة تحت رحمة، وسيطرة دولة متفردة بالسلطة، بحيث يسهل ضغطهما إن أمكن من أجل مزيد من الاستثمارات والعمالة.

– السيطرة على سوق الخليج من خلال عطاءات البناء والتعمير، لما بعد الحرب مما تؤكد الإحصاءات الأخيرة أنه «ومحلبّات فم» الحلفاء من الرشاوى للمشاركة فى الحرب يفوق ثروات بعض تلك الدول، بدون حسابات للثروات الخاصة للأمراء والملوك، مما يدفع بعضها للاستدانة من أسواق المال العالمية.

هذا وإن تسوية الخارطة الجيوبوليتيكية تسويةً نهائية أو شبه نهائية «مؤقتًا» يعود إلى الأهمية الخاصة للمنطقة فى الفترة الحالية واللاحقة فورًا وذلك بسبب:

– الموقع الاستراتيجى فى حزام الأحلاف العسكرية المتصل عبر جنوب شرقى آسيا إلى منطقة الباسفيك وخاصة عقب نهاية الاتفاقية العسكرية للقاعدة الأمريكية فى الفلبين زيادة على الممرات المائية كمعبر لامتدادات محتملة بنشوء فراغ انحلال الدولة السوفيتية فى الجمهوريات الآسيوية وفى أفغانستان.

– يشكّل الماء – زيادة على الثروات الأخرى – عنصر الصراع القادم فى المنطقة، ولا يملك الغرب – الولايات المتحدة – المغامرة بما قد يشكّل دافعًا لحرب جديدة فى المنطقة بين إسرائيل والدول العربية، وخاصة وسيناريو حل المشكلات الاقليمية يكاد يدرك منتهاه، أو يبدو كذلك بمحاولات حل القضية الفلسطينية فى محادثات السلام بقهرية معلنة، على رؤوس الأشهاد.

وينبغى تأمل المضمون الحقيقى لهذا السيناريو بدون الوقوع فى الخطر المحدق لوهم أن الأمر مطلوب لذاته. ثمت مشابهة فى مسلسل استقلال دول العالم الثالث سياسيًا تباعًا فى الستينيات مع البقاء، واستمرار تبادل الاعتماد الاقتصادى لتفادى احتمالات تبلور التناقضات، وأسباب السخط الشعبى والانتفاضات مما يزعج الغرب والولايات المتحدة. وما الشرطية الديمقراطية وحل المشكلات الإقليمية غير إعادة عرض فى ظروف مشابهة.

– كان قد تعيَّن على رأس المال البترودولارى منذ السبعينيات عقب ثورة البترول «١٩٧٣» وبسبب انتهازية نزوحه أو طواعية نزوحه، نحو الخارج أن يزود البنوك والمصارف الغربية، بالودائع والرأسماليات، مما عزز الدور المالى – المصرفى – الربحى لرأس المال عابر الحدود، زيادة على الاستثمارات الصناعية والخدمية مما يخلق شروطًا للعمالة ويسهم فى حل المشكلات الاقتصادية المحلية فى الغرب، ومن ثم يشكّل علبة أوكسجين ضرورية صناعية للاقتصاد الغربى – بريطانيا والولايات المتحدة – فى أزمته التى لا فكاك منها، مهددة بدورها بنهاية اليمين الجديد لحساب يمين أكثر تطرفًا، أو بنشوء الشروط المسبقة للسخط فى كل مكان.

وكانت منطقة الخليج قد حَصُلَتْ على الدور المعادل أو المكافىء لدور الغرب إقليميًا وبالوكالة عن الغرب فى استيعاب / ضرب/ منح/ منع المساعدة والمعونات، ومن ثم وضع الدول المحيطة فى «جيب» الأخ الأكبر الإقليمى وهو دور يشكّل ويخلق فى كل مكان فى منظومة تبادل الاعتماد الكونى ويوفر إحدى آلياته التى يلاحظها الناس فى كل مكان. فمن عصب هذه الآلية تحديداً تاتت تزتت الشروط المسبقة لنشوء الإسلام السياسى كأيديولوجية مصدرة، تأسست على الزراع الموّسد لسياساته وممارسات المعونات والديون الخارجية المهلكة حد الدمار الاقتصادى الكامل.

الإحـــلال الثقـــافى

كانت منطقة الخليج قد وفرت سوق العمل لملايين العاملين العرب وغيرهم حيث أعاد سوق العمل الخليجى الضغط على أسواق العمل الأوروبية عندما اشتدت عوامل الطرد الداخلية. كما كان السوق والاستثمارات والقروض قد حولت تلك البلدان إلى توابع يسهل الضغط عليها وتطويعها، وغزوها ثقافيًا، وأيديولوجيًا وسياسيًا، مما أحل ثقافات وأيديولوجيات

وسياسات الهوامش التقليدية المحافظة أو الرجعية محل ثقافات وأيديولوجيات وسياسات المراكز الإقليمية التاريخية التقليدية - القاهرة - دمشق - بيروت وغيرها من المراكز الحضارية التاريخية.

لقد شهدت السبعينيات والثمانينيات هذا الإحلال العنيف للأثر الثقافى / الأيديولوجى / السياسى / الاقتصادى / المحافظ أو الرجعى المنكفئ تفاعلى النتيجة مكان المؤثرات الثقافية. الأيديولوجية / التنظيمية / السياسية / والاقتصادية المتقدمة، والمعاصرة للعالم من خلال العضلة الرأسمالية للهوامش على حساب القوة الحضارية الثقافية الأيديولوجية التنظيمية التاريخية التقليدية فى المنطقة. وهذه العملية ليست محصورة فى الإقليم العربى وحده فقد شهد هذا القرن ومنذ الحرب العالمية الثانية تحديداً الإحلال العنيف لثقافات الهوامش فى امتدادات الإمبراطوريات السابقة على الحربين العالميتين على مستوى كونى فى «هاوية» الابتذال الفنى والفكرى وثقافة الكوكاكولا ونظائرها العريقة.

وإذ يرتفع سعر المنتج الثقافى الفكرى الجيد أو تطرده السلع الثقافية الفكرية الرديئة، من سوق الانتاج والتوزيع والاستهلاك، تنفرد ثقافات الهوامش بالعرض والاستهلاك فى غياب المفكرين ومنتجى الثقافات الجيدة.

وينعكس هـذا المنوال بالطبع عـلى الإنتاج الفكـرى الأيديولوجى / التنظيمى / السياسى/ الحضارى /، ولو على المستوى ارتفاع تكلفة ومنافسة الدوريات والصحف المحتكرة لدول «بترولية بعينها» بإغراق السوق بالإنتاج الفكرى محافظ المحتوى، والفنى المبتذل والسياسى المتطرف أو «المعتدل» فى أفضل الأحوال فى مجمله. وإذ تتكدس المؤلفات على الأرصفة موحية بحركة فكرية واسعة وبديمقراطية التعبير، ينزوى الإنتاج الجيد أو تخرجه قوى السوق من السوق، فيما يتناقص القراء وترتفع الأمية السياسية والفنية والذوقية الحقيقية فى أحسن الفروض، أو بالنفى الثقافى المكانى والتنظيمى للمفكرين أو «بالإبادة الثقافية» باسم محاربة إسفاف يخالف الدين الإسلامى والشريعة، بمباركة دول الهوامش التى تخلق اختلاقاً لتقوم بدور، إذ تحتل موقعاً شبه استعمارى. ويصاحب الضغوط المشوهة والمدمرة من قِبل الدول شبه المستعمرة «بكسر الميم» ملفقة المركزية ضغط من المراكز المتروبوليتانية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وعن طريق العون الدولى والديون الخارجية وسياسات العون الغذائى، حيث فقدت دول استقلالية قرارها بسبب الإفقار المنظم للدول المستعمَرة الغنية حضارياً وتاريخياً. وسياسياً وتنظيمياً وذات إرث ديمقراطى مواكب لحركة التاريخ الإنسانى النشوئى فى مجمله وقبل انكسار خط بيان هذا النشوء.

الإفقار الاقتصادى - الاجتماعى وعزلة الدولة

وإذ يضاف الإفقار «الاقتصادى – الاجتماعى» إلى الضغط المتزايد على الموارد وسوء التخطيط المدبر أو الموروث الزراعى / التنموى مع فساد أجهزة الدولة – الخدمة المدنية – البيروقراطية السرطانية يؤتى على القليل المتوفر من تقاليد الخدمة المدنية بالفساد فيه فيضيف إلى ضعف الإنتاجية تاريخى الأصل والمسار المنحدر عن المفهوم التقليدى للدولة لدى معظم الأفراد.

إن مفهوم الدولة منذ أقدم العصور متأصلاً فى أذهان الأفراد فى كل مكان، وكأنه صنو أو مرادف للقهر والاستبداد إلا فى فترات نادرة ومتقطع، إبان عهود وفرة حقيقية أو مصطنعة. إذ غالبًا ما كانت الدولة مقتصرةً على سلطة أقلية أجنبية. ففى المجتمعات التقليدية ما قبل الصناعية كانت الدولة أما غازية «للدويلات المحلية الصغيرة» أو ممثلة لغزاة تاريخيين أو فعليين، أو دخيلة الأيديولوجية نهمة فى استلاب الخراج، أو الفائض متصلة بالقمع الفكرى والعسكرى، أكثر من التحالفات والتراضى. ويقع الحد الفاصل بين «تغريب» الدولة من قبل الأفراد وبين دولة المواطنة على مشارف تدخل الدولة لصالح الأفراد من خلال التوزيع وإعادة الإنتاج وإعـادة التوزيع، مما يحـدث عـلى حساب المنتجين أنفسهم إذ ينتجـون المجتمع «مجموعات السلطة وأنفسهم»، وإن الدولة التى تعجز عن أو تتعالى على الآليات التاريخية للشروط المسبقة لإعادة إنتاج مجتمع مشترك – حتى إذا كان هنا المجتمع غير متشارك بصورة عادلة فى إعادة الاقتسام للفائض أو (حتى فارقًا فى إعادة التوزيع) تعجز عن أبسط مبررات وجودها، فأكثر إدعاءات السلطة بداوة كان قد تولى أمرها منذ قديم الزمان طاقم الترشيد العتيق للسلطة من أساطير وعقائد اثنية مؤسس على التشارك فى شىء من اشتراكية التوزيع وإعادة التوزيع والاستهلاك، لأكثر ولا أقل، مهما كانت السلطة مغرّبة أو نائية المركزية، فغالبًا ما كانت الدولة المركزية بهذا الوصف النوعى عبر تاريخها «الرسمى» فى السودان. فلم تكن الدولة المركزية تعنى الأفراد المنتجين فى شىء إذ كانت لهم فى الأرياف والبداوى دولهم القبلية العشيرية / الصوفية / الريفية / البدوية، مؤسسة على القرابة والجوار والنسب، وتبادلية المنافع والدفاع من خلال اقتسام الريع والخراج والشونات والآبار، وفى الاقطاع الأوروبى وغير الأوروبى ما يتصل بتلك التنظيمات الاقتصادية السياسية ذات الأبعاد الأبوية الشعائرية. الطقسية «الساترة» للقهر الاستلابى، والمبررة له معًا بالأيديولوجيات العرقية /

الاثنية العبادية السلفية والأصل المشترك زائفًا أو حقيقيًا. يتجاور والترشيد الإسطورى السلطوى تبادلاً للمنافع الحقيقية والمتوهمة لتبرير سلطة السلطويين والحفاظ عليها، غير أن السلطة ما كانت لتبقى لمن عليها إلا بضمان إعادة توزيع من نوع ما لإعادة انتاج المجتمع. وإلا ذهب المبرر الأعظم لسلطة تنحدر أصلاً من حكام / آلهة. يقبلون مع ذلك حكم الشعب فيهم إذا عجزوا عن أن يجعلوا النهر يفيض والمطر ينزل فإن دولة تعجز عن ذلك ما كانت لتملك ان تقف خارج الزمان «والمكان» طويلاً، إن المظاهر الشعبية النازعة نحو الماضى، والعادات والتقاليد والحكمة الشعبية والدينية فى محاولات المجموعات المستفقرة المقهورة للاستقصاء على الانكسار العام والخاص فى مناويتها المتواترة عبر التاريخ السودانى تؤذن بطبيعتها وتراكماتها بوشوك الانتفاضات التى تكـاد ألا تُبقى شيئًا فـى طريقها. إن غـايتها كانت دائمًا إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل «المحن» والفرق بين إعادة إنتاج الحلم الخاص والعام بتمثيل الماضى والتقاليد والإنجازات العامة والخاصة والمجتمعية وبين أطروحات تنافق الحلول ولا تطالها، وتفاقم من فوضى الأشياء مع تناقص حصة أغلبية الأفراد من السلع المادية والاستهلاك الضرورى باسم مشاريع قومية ودينية لا يؤتى حصادها إلا للأقلية لا يؤذن إلا بخطر قد لا يقف فى طريقه شىء.

إن ثمت ضرورة للمفارقة جدليًا بين الحركات الدينية السياسية فى المنطقة العربية. إذ لا يستوى تجميع جبهة إنقاذ الجزائر أو الإخوان المسلمين فى اليمن أو فى تونس إلا بقدر تواطؤها مع الأعداء المشتركين لشعوب المنطقة، وسباق العمالة لواحد أو آخر من القائمين على دور الأخ الأكبر فى المنطقة.

فمع طموحات التوسع الذى كانت قد أطلقت عقاله مترتبات حرب الخليج الثانية، نشأ فراغ «أخوى» قد تحاول إيران ملئه ببناء مواقع قوة تساعد على اقتسامات إقليمية جديدة عن طريق الجعول وفك الأموال المجمدة نتيجة الإفراج عن الرهائن الغربيين، مما يبدو – على السطح على الأقل – قليل أو عديم الفائدة لمصالح إدارة تبادل الاعتماد الكونى آنيًا وحيث يطرح سيناريو التعددية الحزبية وحقوق الإنسان كشرطية ديمقراطية للاستثمارات والمعونات الخارجية، وتخفيض الديون فإن دول اليمين الجديد فى كل مكان تفاضل بغباء تاريخى وأيديولوجى بين العزلة الميتة والخراب الاقتصادى وبين الوقوف منفردة فى مواجهة العنف الشعبى القادم بلا محال أو الإذعان المهين أو كلاهما مثل فاونسا – بولندا، ويلتسين – روسيا.. وغيرهما فى العالم الأول والثانى والثالث على السواء. ولا ينقذ مجتمع كالسودان غير

برنامج الكفاية الذاتية مؤسس على مشاركة شعبية لمنتجين من أجل السوق المحلى أكثر من التصدير يتشاركون إعادة توزيع أقرب ما تكون إلى العدالة. أى ديمقراطية سياسية تضمها ديمقراطية اقتصادية.

هوامـــش

(١) Safwat 1989.

(٢) Miliband 1969.

(٣) انظر Hertner et al 1986.

(٤) Casson ص ٥٧.

(٥) انظر The Independent, 26,4, Sunday 1990.

(٦) «اجتماع مجموعة السبعة Croup of Seven الذى انعقد فى مايو ١٩٩٠».

(٧) «تصريحات ليندا تشوكر وزيرة المساعدات الخارجية وتصريحات جون ميجور في اجتماع دول الكومنولث فى هارارى أكتوبر ١٩٩١».

المراجــــع العربية

أ - الكتب

١ - السمحونى، عثمان عبد الله (١٩٧٠) نبتة ومروى فى بلاد كوش، بحث فى تاريخ السودان القديم، الكراسة ٧، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

٢ - النقيب، خلدون حسن (١٩٨٧) المجتمع والدولة فى الجزيرة العربية «من منظور مختلف»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،

٣ - القمنى، سيد محمد (١٩٨٨) مدخل إلى فهم الميثولوجيا التوراتية، الكرمل، العدد ٣٠، نيقوسيا، قبرص.

٤ - أندرييف، ى. ل (١٩٧٧) التنمية اللارأسمالية : البلدان والمجتمعات النامية، دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتى.

٥ - تقارير الاستخبارات المصرية (١٨٨٠ - ١٨٨٩)، دار الوثائق المركزية، الخرطوم، السودان.

٦ - حسن، موسى المبارك (بلا تاريخ) تاريخ دارفور السياسى ١٨٨٢ - ١٨٨٩، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم السودان.

٧ - روزنتال، ح. ب (١٩٨١) الموسوعة الفلسفية، وضع عدد من العلماء والأكاديميين السوفيات، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

٨ - زكريا، فؤاد (١٩٨٤) مجلة موقف، كتاب غير دورى، العدد ٢، مارس ١٩٨٤.

٩ - سعد، أحمد صادق (١٩٨٠) تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى إلى النمط الرأسمالى، السلسلة التاريخية، تاريخ العرب الاجتماعى، دار الحداثة، بيروت، لبنان.

١٠ - صفوت، خديجة (١٩٨٩) البعد الأيكولوجى للأيديولوجية : الجمعية العربية لعلم الاجتماع، القاهرة، مصر.

١١ - صفوت، خديجة (١٩٩٠) الدين فى المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

١٢ - غانم، عادل (١٩٨٦) الهياكل الاجتماعية السياسية والتنمية : النموذج المصرى للدولة الرأسمالية التابعة، دراسات فى الاقتصاد والتغيرات الطبقية فى مصر، بيروت، لبنان.

١٣ - مجموعة من التقدميين المغاربة (١٩٧٣) الصراع الطبقى فى المغرب، مطبعة ابن خلدون.

١٤ - محافظة، على (١٩٨٥) موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥، بيروت، لبنان.

١٥ - مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٧) دراسات فى الحركة التقدمية العربية «من جامعة الأمم

المتحدة» من مكتبة المستقبليات العربية البديلة : الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، بيروت، لبنان.

١٦ – مروة، حسين (١٩٧٩) النزعات المادية فى الفلسفة العربية الإسلامية، الجزء الأول والثانى، دار المعارف، بيروت، لبنان.

١٧ – موسى، إبراهيم محمد حاج (١٩٧١) التجربة الديمقراطية ونظم الحكم فى السودان – مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر.

ب - الدوريات

١٨ – السودان، القاهرة، مصر، 1991 /6 /20. السنة الأولى العدد (21) القبس، الكويت، ٢٦/ ٣/ ١٩٩٠. صفوت – خديجة : (1974) .

١٩ – النقيب، خلدون : 1987 – المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية · بيروت.

٢٠ – الشرجى، قائد 1990 : القرية والدولة فى المجتمع اليمنى القاهرة.

٢١ – صفوت ، خديجة : الآثار الاجتماعية الاقتصادية للتعليم فى السودان دراسة فى ظاهرة السلطة والقيادة منذ الفونج من نشوء الإدارة الأهلية والاستقلال : رسالة ماجستير 1974 – غير منشورة.

٢٢ – صفوت، خديجة : غير منشور المشروع الاشتراكى ورأس المال الهارب.

٢٣ – صفوت، خديجة – غير منشور – اليمن الجديد والمشروع الاشتراكى.

المراجع الأجنبية

Abdulla, Ahmed (1987) in IFFA Conference on the Impact of imf AND

World Bank on the People of Africa; the Case of Egypt.

Adam W.Y (1977) Nubia : a corridor to Africa ; London.

Alavi H. et tal : 1985 : Capitalism and Colonial Production London.

Al Tayeb Gala eddin : 1989 : Industry of Peripheral Capitalism in the Sudan : a Geographical Analysis. Univ. of khartoum Press.

Amin,s. (1976) Unequal Development ; An Essay on the social formations of peripheral capital : New York; Africa Watch : (1989).

Attyia E. (1936) An Arab Tells His story : Oxford.

Bennett J. and susan George : the Hunger Machine :Oxford.

Bakheit GMA : (1968) British Administration and sudanese Nationalism; Unpublished PH. D. Monograph; Cambridge university.

Block F (1978): Marxist Theory of the state and World system Analysis in Kaplan Barbara Hockney ed. Social Change in the Capitalist system. london.

Bird, Garaham : See ODA Working Paper No. 46.

Bushra El S.M. (1971) Towns in the sudan in the 18 th. and 19th.

centuries in sudan Nates and Records Vol. LII No. 52 pp. 63 - 70.

Callinicos, Alex (1989) : Against Post Modernism : A Marxist Critique : London.

Cabral Amilcar : (1964, 66, 69) Discussions and correspondence.

Clarke D. (ed.) (1982) : The Cambridge Dictionary of Africa Voll I and II London.

Chomsky, Naom : (1990) : Coercion by Persuasion : London.

Cornia, Giovanni Andrea & Richard Jolly and Francis Stewart : (eds) : 1988 :Adjustment with a Human Face; Protecting the Vulnerable and Promoting Growth : Oxford.

Dodds - Parker, Sir Douglas; Interview in 1979 in London.

Durkheim Emile : 1912; On Religion : london

Durkheim E. in Malinowski

Egyptian Intelligence Reports : 1885 - 89 - Bound Volumes at sudan Central Archives; Khartoum.

Entelis pJ : 1986 Algeria : the Revolution Institutionalised; Croom Helm Row

Fanon F. (985 : The wretched of the Earth : London

Fanons S. In IFFA 1987 Conference on the Impact of IMF and world Bank on the people of Africa : the case of sudan. the

Findlay AMS and A Findlay : 1982 Tunisia; Bibliographical Series Vol 33 oxford.

Frank AG. (12984 : critique and anti - critique : Essays on Dependence and

Refomism; New York.

Freidmann Jonathan 1977; Asiatic systems. structures and contradictions in the evaluation of Asiatic social formations a ph. D. Thesis, University of Columbia USA; Microfiches.

George susan : 1988 Debts, Dollars and Financial crisis : panel at shefield conference on presidents and present dangers: US

Glock and stark : (1969) Religion and sociery in Tension; Chicago.

Glucksmann; Christine B/ 1980 : Gramsci and the State; London.

Gosh, J : 1986; in p . Hertner and G, Jones (ed)

Haycock B>C . 1968 . Towards a Better Understanding of the kingdom of cush : (Napata - Meroe) sudan Notes and Records (SNR) Vol . XL IX No 49 pp : 1 - 16.

Haycock B.C. 1972 Medieval Nubia In the perspective of sudanese History : SNR; Vol LIII no 53 pp : 18 - 35.

Hayter T. 1986 : Aid; Rhetoric and Reality : London

Hertner p and G. Jones (Eds.); 1986 Multinationals : Theory and History

Gower publisher, England.

IFFA 1987 Conference : the Impact of the IMF and World Bank on the people of Africa City University : london

Independent Humanitarian Issues Report; 1980; Indigenous people; A global Quest for Justice : London

Jalee p. (1970) How Capitalism works : Monthly Review press.

Jackson s. 1926 : osman Digna : London

Johnson paul; 1984 : A History of the Modern world; from 1971 to the 1980 s. London.

khan khushi ed. (1986 : Multinational of the south. New Actors in the International Economy : London.

kiernan Victor 1980 : Lords of the Human kinds : London.

killick, Tony : 1990 : see ODA Workin Paper No 36.

killick and associated : 1991 : See ODA Working Paper No. 47.

Magdoff (1992) In R. Miliband and Leo panitch.

Magdoff, Harry; 1978 : Imperialism from the Colonial Age to the present :

Monthly Review N. York.

Magdoff, Harry : 1969 : The Age of Imperialism : The Economics of US Foreign Policy. MR. New York.

Magdoff : Harry : 1988 : Imperialism in the 1990 s. April 22 - 24. 1988.

Malinowski B. (1948 : Magic, science and religion : souvenir Press.

Mishra Rakesh 1984 : The Welfare state in Crisis : social thought and social change; London

Miliband R. (1969) The state in capitalist society : London

Miliband R. and Leo panitch : (1992) : New world order : socialist Register : 1992 : London.

Mansfield, peter (1982) The Arabs : London.

Monet and Davey 1970 : From Tribe to Empire : social organistion among primitive and the Ancient East, New York.

ODA (Overseas Development Administration) : Working paper, No. 36;

1990 : Prpblems and Limitatiions on Adjustment Policies by Tony killick : Oct. 1990.

ODA Woking Paper No. 46 : 1991 : The IMF in the 1990 s. Forward to the Past Or Backwrd to the Future : by Graham Bird : September : 1991.

ODA Working Paper No : 47 : september : 1991 : What can We know About the IMF programmes ? : By Tony killick, Moazzam Malik and Marcus Manuel.

O' Fahey Rex, and Jay spaulding : 1975 : kingdoms of sudan : London Rude G. (1980 : ideology and Popular protes : London

O' Fahey R., 1970 : state and State Formations in Eastern sudan : sudan Research Unit Pper no 9, Univ. of khartoum press.

Raffles Sir stanford FRS : 1917 A History of Java : Vol I London

Silber, I., 1987 - 88 , In Line of March (Winter) Journal of Marxist - Leninist Theory and politics, New York.

Silber, I.' 1988' Reganism and the General crises of capitalism, in Line of March, PP. 73 - 107.

Safwat K.m. 198 The Nile Calley Ecosystem and transitional nature lf the state in Sudan' Swansea Geographer' Sept. 1984.

Safwat Khadiga M.' 1986' The Pharaohs and the Neo - Pharaohs' The socio - Politial Structure of Sudan Since early times Unpublished monograph.

Safwat K.M. 1987 : Debt, Democracy and the State : In IFFA one Day workshop on Democracy vs Militarism : London

safwat, K.M. : 1988 in Mahmoud, Fatima Babikir : calamity in sudan : Zed London.

safwat, K. M. : 199) : The Origin and continuity of the interventionist state : with comparisons from Algeria, Tunisia and sudan : in La Recherche Comparatif Interational : ERESCO Journees des Etudes, the National centre for scientific Research : Paris.

spaulding Jay : 1985 : The Heroic Age in sennar : African studies centre university of Michigan press.

Tothill : JD. 1948 : Agriculture in the sudan : oxford.

Trigger B.C. 1976 : Nubia under the pharaohs, in Ancient people and places series : London.

Volikocsky, I : 1987 : oedipus and Akhnatoun : london.

1968 The Joys of Asia : On a Bisit to china; Beirut (Arabic).

1969 A Message to Polina Lumumba, Beirut, Arabic. Neo- Colonialism in Africa with special reference to the Congeo.

1969 The Zone of silence, Cairo, Arabic. The Liberation struggles in Angloa, Mozambique, Guinea Bisao and Cape Verge, based on information collected with the help of and from interviews with Amilcar Cabral, Augustina Nato and Eduardo Monselane, and Marcllino dos Santos. (see below).

1974 Socio - Economic Regional and Provincial Studies on the province of khartoum and the southern provinces and the Red Sea province, by a team of local and foreign expatriates for the planning and development. (English), Rome (with others).

1975 The Beautification of khartoum (English), Rome (with others)

1976 Tourism in the sudan (English), Rome (with others)

1980 some Educational problems in Bilingual situations : Research in three southern Mozambican Provinces secondary schools (Portuguese) : Scoio economic impact on school attainment.

1981 socio - economic Background and school Attainment : Research on malnutrition and educational problems in Maputo. With Ministry of Health, Department of Biology and Department of Educational sciences. UEM (Portuguese).

1981 A portrait of an Educated Mozambican Woman. Interviews with University Women (Portuguese).

1982 Research Hazards and pre conceived Taxonomies. Terminological Limitations and African Reality, with special reference to Mozambique and the sudan (portuguese).

papers on the Arab Working class Mobility colloquiem, March 1984 (English). Insitut Arabe de Travil Annuel. International Colloquium. Algers : 1984.

1983 The Dichotomy of the Marxist Class Model, published in the Institute des Sciences sociales, Universite d'Anaba, Periodical, June / July 1983 (English).

Recent publications and works to be published soon :

a / published works :

1989 Women, Environment and Development in sudan publ. by women and Environment Network. London.

1990 The origin and continuity of the Interventionist state in Algeria and Tunisia; the Maghreb in the 1970 s. and 1980 s. Bolume of work currently published in English and French by ERISCO and N.C.R.S. Paris.

1990 The ecological dimension of ideology with emphasis on the Nile Valley, seminar on religion and society, organised by the Arab sociological Association, Cairo, April 1989. In Arab unity studies publications : Beirut : 1991 (Arabic).

1990 Destruction of the Environment in the Middle East & Africa, review of conference & proceedings - Disasters Spring 1990 issue.

1991 patriarchy and class : African Women in the Home and the workplace : Stricher & Parpart (eds) Review in the Journal for Development studies No 27. (4) July 1991 pp; 161 - 63.

1991 The sudan a stark Fourth worldscenario. Country Report to 5 th International Socialist Feminists Forum, Goteberg November 1989. same Proceedings.

1992 Of Women and wars; in change International Reports on women and society : Thinkbook; Unheard Voices; Iraqi women : on war and sanctions; calvert press; London : 1992.

1992 La restruration de la production et l'emigration du travail in L'Aire Regional Mediterranee; (IRESCO - CNRS), proceedings of the AD Hoc Committee No.1. Association Internationale de sociology; Madrid; 11 - 12 Jult: 1990; pp; 39 - 45: Tunis; 1992 (Translated from English) (Original English Title : compulsive labour migration; Restructuring of capital and the labour market). Back Ground paper on Food security and self - sufficiency presented to The Role of Women in The protection of The Environment. Tunis 6th to 10th February 1990. Arabic. UNEP and Arab League Women conference proceedings. Arabic.

Appropriate and Sustainable Development and rutal women; Background paper on appropriate rural technology. Paper on pan - Arab women conference socio - economic contribution to development and the 1990 's challenges, Cairo, May 1990. (Arabic) / UNEP / publications; 1991 Arabic.

المحتويات



مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية
تليفون ٠١٥-٣٦٢١١١

٩٤ / ١٦١٣

I . S . B . N : 977 - 5140 - 68 - 4



الإسلام السياسي ورأس المال الهارب

مساهمة مهمة فى تفسير الارتباط بين النظام الكونى وبين الإسلام السياسى فى السودان، ويتجاوز الكتاب فى منهجه مدرسة التبعية، ليصبح السودان ليس مجرد دولة تابعة، وإنما «دولة سمسارة»، وظيفتها «احتضان» رأس المال عابر الحدود، تمهيداً لنزوحه إلى المراكز الرأسمالية العالمية، مع تحول الرأسمالية العالمية إلى رأسمالية مالية، والقيام بدور «الوكيل» للاستثمار الأجنبى ورأس المال المقترض بشروط صندوق النقد الدولى التى تؤدى إلى الإفقار الاقتصادى وانتفاضات الخبز وإعاقة الديمقراطية.

من هنا كان استيلاء الجبهة القومية الإسلامية على الحكم نتيجةً طبيعيةً لدور النظام العالمى فى مرحلة الرأسمالية المالية، ولدور الدولة السودانية «السمسارة»، وهما دوران أسقطا البديل الديمقراطى والبديل اليسارى، فخلت الساحة للإسلام السياسى.

ومنذ يونيو ١٩٨٩م يعيش السودان زمناً ضائعاً، ويُختزل تاريخُه، وتُختزلُ ثقافاتُه التى تكوّنت عبر أجيالٍ، فى فكر مجموعةٍ من الضباط، ينطوون بدورهم تحت عباءة الجبهة القومية الإسلامية، وما لها من ميراثٍ طويلٍ فى صناعة الحكام والانقلاب عليهم، وما لها من ارتباطات وثيقة مع النظام الكونى الجديد.

سينا للنشر

الغلاف: عماد حليم